موسوعة لبنان



تاريخ، سياسة وحضارة

من الإستقلال إلى الحرب

لبنان

تاريخ سياسة وحضارة

بين الأمس واليوم

الجزء الحادي عشر

من الإستقلال إلى حرب ١٩٧٥

(١٩٤٣ ـ ١٩٧٥)

عاطف عيد

الفصل الأوّل

عهد بشارة الخوري
(١٩٤٣ ـ ١٩٥٢)

تسلم المصالح المشتركة

بعد انتهاء معركة الاستقلال، بدأت المفاوضات بين الدولة اللبنانية والجنرال كاترو لتسليم المصالح المشتركة. وفي لقاء مع رئيس الجمهورية، أعلن كاترو عن استعداد بلاده للتنازل عن بعض المصالح المهمة، باستثناء الجيش لأنها ما تزال في حالة حرب مع ألمانيا.

وفي اجتماع مشترك عقد في دمشق، للحكومتين اللبنانية والسورية، بحضور الجنرال كاترو بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣، تم التوقيع على قانون بهذا الخصوص، وجرت مفاوضات طويلة بين الحكومتين اللبنانية والسورية بشأن هذه المصالح التي كانت خلال عهد الانتداب تشمل الجمارك وإدارتها، لأن مصلحة الجمارك، كانت تعتبر المورد الأهم للخزينة، ولم يكن للبنان وسوريا نظام جمركي منفصل.

ولذلك سوف تتم الترتيبات التي تحافظ على حقوق كل بلد، بالنسبة لحريته في التشريع الجمركي المنفرد.

وتدخل في إطار هذه المصالح سكة الحديد، وبنك سوريا ولبنان، لأنه كان يصدر العملة المشتركة، والمرفأ. وفي العام ١٩٤٤ بدأ استرداد المصالح المشتركة، فتم تسلم دوائر الجمارك، وإدارة حصر التبغ، وتشكلت لجنة من البلدين المعنيين لإدارتها. وفي الخامس من الشهر نفسه تسلّمت الحكومة اللبنانية شركة كهرباء بيروت، وشركة مياه بيروت، وفي ٣ شباط تبادلت الحكومة اللبنانية مع الحكومة السورية كتابين مفسرين لحق الإشراف، ألحقا بالإتفاق الأساسي في ما يتعلق بالمصالح المشتركة.

وتم توقيع اتفاق مالي ضمن لبنان بموجبه عدم تدني عملته في حال تدنت

العملة الفرنسية، وبالفعل فقد خفّضت فرنسا عملتها دون أن تتأثر الليرة اللبنانية.

وفي مدة لم تتجاوز خمسة أشهر، تم انتقال أكثرية المصالح المشتركة إلى أصحابها. وأهمها إدارة الصيدلة، والقطع والآثار، والسكك الحديد، ومرفأ بيروت، ولم يبق سوى الجلاء العسكري. وكانت ذريعة الفرنسيين هي ظروف الحرب العالمية.

فصل أميل إده عن النيابة

بقيت قضية أميل إده معلقة منذ اعتقال الحكومة في راشيا. وكان هناك وجهتا نظر تتجاذبان الموضوع، لكن أصحاب العقول الراجحة رأوا أن يصار إلى إبعاده عن المجلس النيابي فقط، بناء لرغبة رئيس الجمهورية، بدلاً من إقصائه عن الحياة السياسية برمتها. وتقدم النائب إميل لحود باقتراح يستند إلى المادة ٢٨ من القرار رقم ٢ الصادر في كانون الثاني ١٩٣٤، والتي تنص على «أن كل عضو من أعضاء المجلس النيابي يعيّن أو يرقّى إلى وظيفة عامة، ذات راتب، يُعدّ منفصلاً عن المجلس بمجرد قبوله لها».

«ولما كان السيد إميل إده، قَبِلَ أن يَعيّن بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ في وظيفة عامة، وقبل أن يمارسها، فلهذه الأسباب يقرر مجلس النواب اعتبار السيد إده منفصلاً عن المجلس النيابي، وإبلاغ الحكومة قراره هذا للعمل بمقتضاه».

ووافقت الحكومة على الاقتراح. وأقر اقتراح إميل لحود بفصل النائب إده من المجلس بأكثرية ٣٥ صوتاً.

وقد قيل الكثير حيال هذا الأمر. البعض من أنصار الرئيس إده اعتبر القرار نتيجة «وحي» بريطاني هبط على صاحب الاقتراح ومن خلفه، والبعض الآخر اعتبر فيه معاقبة لفرنسا وسياستها في لبنان.

ونتج عن ذلك، إضعاف الكتلة الوطنية. فآثر الكثير من أركانها الانفصال عنها. ونهجت الكتلة نهجاً معارضاً للحكومة ما بين ١٩٤٣ ـ ١٩٤٦.

حرب من نوع آخر

بعد حصول انتخابات فرعية في محافظة لبنان الشمالي وفوز يوسف كرم، أراد بعض مناصريه ومريديه أن يقيموا له استقبالاً عند توجهه إلى المجلس النيابي. واستفاد الفرنسيون من هذا الجو المشحون، ودفعوا أموالاً ووزعوا أسلحة، وكان الهدف من ذلك أن تتحول التظاهرة والاستقبال إلى ثورة تجتاح البلاد وربما تسبب ثغرة في الحائط المسدود.

ويوم ٢٧ نيسان ١٩٤٤ وهو الموعد المحدد لجلسة مجلس النواب، انطلقت سيارات متعددة من جسر نهر بيروت، ترافق سيارة يوسف كرم المتجهة نحو ساحة الشهداء، حيث انضم إلى الوفود جمع غفير عند الساحة المذكورة، وحملوا العلم اللبناني القديم (علم الانتداب)، وساروا إلى مبنى البرلمان ودخلوا إلى ساحته، فيما حمل آخرون العلم الفرنسي، وحاولوا رفعه على مدخل المجلس، لكن قوى الأمن المكلفة بالحماية أطلقت النار إرهاباً في الهواء، وتفرقت التظاهرة بعد ذلك ودخل يوسف كرم المجلس وحيداً.

وافتتحت الجلسة واقتصرت على بيان أصدره رئيس الحكومة شجب فيه عمل «الخونة». وأيد يوسف كرم بيان رئيس الحكومة وأبدى أسفه معتبراً أن الذين حاولوا رفع العلم الفرنسي إنما أرادوا الاصطياد في الماء العكر.

وعلم فيما بعد أن الخطة التي أُعدّت للمتظاهرين، كانت تهدف إلى اقتحام المجلس النيابي، ثم قصر الرئاسة، لأن جميع الأسلاك الهاتفية قطعت لإنجاح المهمة.

ويوم ٢٩ نيسان قدم المندوب الفرنسي الجنرال بينيه مذكرة احتجاج شفهية أمام رئيس الجمهورية، بسبب الاتهامات التي وجهت إلى بلاده أثناء مظاهرة ٢٧ نيسان.

تسلم وحدة صغيرة من الجيش

بعد توتر العلاقات مع المندوب الفرنسي عقب حصول المظاهرة وما تلاها

عادت الأمور للتحسن من جديد وتكرر الطلب اللبناني بضرورة تسلم قوى الجيش، خاصة أن الحكومة أصبحت بحاجة ماسة إلى قواها الأمنية الذاتية، لحفظ النظام وفرض هيبتها.

ووافق الجنرال بينيه، وجرت حفلة التسليم والتسلّم في ١٥ حزيران داخل الملعب البلدي، ورافق رئيس الجمهورية الزعيم فؤاد شهاب، حيث استعرضا معاً الفوج الأول من جيش الشرق، الذي أصبح نواة الجيش اللبناني النظامي.

ويذكر أن العقيد جميل لحود كان قائداً لذلك الفوج. واستخدمت الحكومة هذا الفوج أول ما استخدمته في محافظة الشمال، بعد حصول أعمال مخلّة بالأمن.

البحث عن الانسجام الضائع

أخذ كل من الوزيرين كميل شمعون وعادل عسيران يوجه انتقادات للحكومة على أدائها. بينما الأحداث تتوالى في الداخل، حيث الأجواء لا تزال غير صافية وحذرة من العهد الاستقلالي الجديد. وفي الخارج حيث التحدي لا يزال قائماً بوجود الجيوش الأجنبية على الأراضي اللبنانية. وعُيّن شمعون سفيراً لدى حكومة صاحب الجلالة، وخلفه في الوزارة حميد فرنجية، فيما خلف الوزير محمد الفضل عادل عسيران.

الفرنسيون أيضاً وأيضاً

خلال صيف ١٩٤٤ طلب الجنرال سپيرز من الحكومة اللبنانية عقد معاهدة مع فرنسا لإنهاء انتدابها على لبنان، تنفيذاً للوعود التي كانت بريطانيا أعطتها للجنرال ديغول، بمنحه امتيازات معيّنة في دولتي المشرق لبنان، وسوريا.

لكنّ لبنان رفض إبرام أي معاهدة، وبعد فترة قصيرة عاد الجنرال بينيه الفرنسي وطالب بالشيء نفسه الذي طلبه سپيرز، وطالت المناقشة وتمسّك كل برأيه، فرنسا تريد المعاهدة للانسحاب، وإنهاء انتدابها، ولبنان لا يريد أن يقدم

على خطوة في المجهول، ولن يقدم على أية خطوة قبل انتهاء الحرب ومعرفة مصير معاهدة الصلح.

الجمر تحت الرماد

بقيت المفوضية الفرنسية تتصرف وكأن الزمن لم يولِ، وكأن الانتداب لم يرحل. وكانت احتجاجات الحكومة اللبنانية تتوالى على التدابير التي تتخذ، والقرارات المتعلقة ببعض المصالح، أو حراسة الأموال العدوة، أو اعمال بنك إصدار العملات.

وكان الجو يتوتر بين سلطة شرعية، وأخرى لا تزال ترفض القبول بعدم شرعيتها.

وفي الوقت الذي دخلت فيه قوات فرنسا الحرة إلى العاصمة باريس، تعالت الصيحات وظن أنصار العهد القديم أن فرنسا ستعود، وتعيد كل شيء إلى ما كان عليه. وتأثر الوضع في لبنان، وحصلت البلبلة عندما طافت شاحنات عسكرية فرنسية تحمل رجالاً يعملون لدى المصانع الفرنسية في بيروت والبقاع، ومرت في المدن والقرى وأخذت تقوم باستفزازات.

في هذا الوقت، اعترفت جميع الدول العربية باستقلال لبنان، وجرى تبادل السفراء معها انطلاقاً من العام ١٩٤٤.

العلاقة مع فرنسا

في تموز ١٩٤٤ عُيّن عمر الداعوق وزيراً مفوضاً لدى حكومة فرنسا الحرة في الجزائر، لكن سفره تأخر بسبب تحرير العاصمة الفرنسية باريس، وفي ٢٥ تشرين الثاني توجه إلى مرسيليا، بصفته وزيراً مفوضاً لدى الحكومة الفرنسية المؤقتة، لكن الحكومة الفرنسية لم تبادر إلى تعيين مفوض لها إلا في عام ١٩٤٦.

العلاقة مع بريطانيا

لم تبادر بريطانيا إلى معاملة لبنان كدولة منتقصة السيادة، فمنذ وصول

الجنرال سپيرز وقبل حصول لبنان على استقلاله، انشأ مفوضية سياسية لبلاده في لبنان، وقدّم أوراق اعتماده في ١١ شباط ١٩٤٢ لرئيس الجمهورية آنذاك ألفرد نقاش.

العلاقة مع الولايات المتحدة

اعترفت الولايات المتحدة الأميركية فوراً باستقلال لبنان، ورفعت قنصلها «درسورث» إلى رتبة وزير مفوض، وكان هذا الأخير أحد أساتذة الجامعة الأميركية في بيروت، وقد عمل على مساعدة الحكومة اللبنانية في كثير من الأوقات، خاصة اثناء اعتقال أعضاء الحكومة.

بين الحكومة والمجلس

لعبت الحساسية التقليدية الموروثة بين الزعماء، في كثير من الأحيان، دوراً سلبياً في حياة الوطن، وانعكست على مسيرته الاستقلالية. فقد اشترك بعض الزعماء المسلمين ومنهم صائب سلام، وعبد الحميد كرامي، وعبد الله اليافي، وسعدي المنلا، في تأسيس حزب دعوه حزب الاستقلال. ولم يولوا رئيساً عليهم تجنباً للخلافات. لكن برز دور عبد الحميد كرامي، الذي أخذ يحاول نزع الزعامة من رياض الصلح، منتقداً سياسته الداخلية.

أما في المجلس النيابي، فقد رشح بعض النواب زميلهم النائب الكاثوليكي يوسف سالم لرئاسة المجلس، فيما الميثاق والعرف كانا يقضيان بأن يكون رئيس المجلس من الطائفة الشيعية.

وبعد فوز صبري حمادة، مشت في بيروت تظاهرات مؤيدة له.

متاعب في وجه حكومة الصلح

أثيرت حملات سياسية وصحفية على سياسة الحكومة الداخلية، واتهمتها بالعجز، وبعدم القدرة على حل مشاكل الفساد المستعصية والمزمنة. وفي أواخر

سنة ١٩٤٤ انضم الأمير مجيد أرسلان إلى جملة المختلفين مع رياض الصلح، وتقدّم باستقالته، لكنه تراجع عنها بشكل مؤقت بعد تدخّل رئيس الجمهورية.

الحكومة الثالثة كرامية

اشتدت الحملة على حكومة الرئيس رياض الصلح الثانية، ولم يعد بالإمكان تلافي أزمة حكومية. وفي كانون الثاني ١٩٤٥ قدّم الرئيس الصلح استقالته. وكُلّف عبد الحميد كرامي، خصم الصلح التقليدي بتشكيل الحكومة الجديدة. ولم يدخلها من الوزارة السابقة إلا سليم تقلا وزيراً للخارجية، لكن هذا الأخير ما لبث أن توفي في ١٢ كانون الثاني فخلفه هنري فرعون.

المطالبة بإلغاء المفوضية الفرنسية

في تقرير عن السياسة الخارجية أمام جلسة لمجلس النواب في ٣ شباط ١٩٤٥ أوضح الوزير المختص أن الحكومة اللبنانية طالبت عبر رسالتين إلى الدولة الفرنسية بتسلّم القوات العسكرية التي كانت تعرف باسم «القناصة»، والمؤلفة من لبنانيين ضمن الأراضي اللبنانية وبتغيير شكل التمثيل الدبلوماسي، عبر تحويل المفوضية العامة إلى مفوضية سياسية، يرأسها وزير مفوض، ويقدم أوراق اعتماده مثل غيره من المفوضين المعتمدين.

قصة الكتاب الأبيض «عود على بدء»

في هذه الأثناء، أدلى رئيس الوزراء البريطاني السير ونستون تشرشل، بتصريح اعترف فيه بالمركز الممتاز لفرنسا، تنفيذاً لتعهدات سابقة بهذا الشأن كان أعطاها للجنرال ديغول. وقد أثير الموضوع مع الحكومة اللبنانية، بتاريخ ١٠ آذار ١٩٤٥.

وتجدر الإشارة مجدداً، إلى أن الحكومتين الأميركية والسوفياتية، كانتا تعارضان إعطاء فرنسا هذا المركز.

الاستفزاز الجديد

في ٨ أيار ١٩٤٥، وضعت القوات الحليفة نهاية للحرب العالمية الثانية. وقد استغلت المفوضية الفرنسية هذا الحدث، وراحت تعمل على إثارة الشغب والفوضى. فأخذت الشاحنات العسكرية الفرنسية تتجول في بيروت، تحمل جماعات تطلق النار، والعبارات النابية، مما أدى إلى تعكير صفو الأمن، واستفزاز الناس. واندفع الجنود الفرنسيون يقيمون مظاهر الزينة في ثكناتهم، ويطلقون النار من بنادقهم الحربية، طوال ثلاثة أيام، ومنعوا السير على كورنيش المنارة.

وفي ٢٧ أيار ١٩٤٥ وصلت باخرة فرنسية إلى مرفأ بيروت، وعلى متنها ١٢٠٠ جندي سنغالي. وترافق ذلك مع عودة المندوب الفرنسي بينيه، الذي أبلغ الحكومتين اللبنانية والسورية ضرورة عقد معاهدة لتصفية الانتداب الذي لا يزال قائماً حسب وجهة نظره، من الناحية القانونية. وهذه التصفية، يجب أن تتم بموجب معاهدة تضمن لفرنسا مركزاً ثقافياً ممتازاً، وقواعد برية، وبحرية، وجوية في البلدين. لكن انتشار النبأ أدى إلى توتر واضراب، شمل المدن السورية، واللبنانية، وشارك المحامون في هذا الإضراب.

الاعتداء على دمشق

في ٢٩ أيار وبعد سلسلة الحوادث التي وقعت في سوريا، حصل اشتباك بين مدنيين سوريين ودورية عسكرية فرنسية، التهبت على أثره دمشق دفعة واحدة. وتدخلت أسلحة المدفعية والطيران في قصف دمشق.

وأمام خطورة الاعتداء، طالبت البلاد العربية الحلفاء بالتدخل، ووضع حدٍ لما يجري. وفي ٣١ أيار تقرر سحب القوات الفرنسية من المدن السورية وتسلم الجيش البريطاني القيادة العسكرية. ودعيت الحكومتان اللبنانية والسورية، إلى مفاوضات رباعية مع فرنسا وانكلترا في لندن.

في الطريق إلى الجلاء

اتفاق فرنسي ـ بريطاني.

بعد انتهاء المرحلة الأولى من الاستقلال، بتعديل الدستور اللبناني، وانتهاء المرحلة الثانية بتسلم المصالح المشتركة كافة، باشرت الحكومة اللبنانية المطالبة بجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان، والتي تشمل القوات الفرنسية والجنود البريطانيين الذين أتوا إلى البلاد سنة ١٩٤١.

وفي ١٣ كانون الأول، تلقت الحكومة اللبنانية مذكرتين، واحدة بريطانيّة والأخرى فرنسية، تتعلقان باتفاق جرى بين البلدين، يتناول موضوع الجلاء. وفيه، أن الحكومتين البريطانيّة، والفرنسية، اتفقتا على تسهيل ازدهار ورقي شعوب الشرق الأوسط الاقتصادي. وعلى تأمين سلامتها، ضمن نطاق التعاون الدولي، وقررتا أن تدرسا معاً، شروط تجميع قواتهما تجميعاً منتظماً في هذه المنطقة، وجلاء تلك القوات.

لكن الحكومة اللبنانية، التي لم تدخل جانباً في المفاوضات مع فرنسا وبريطانيا لصياغة هذه الاتفاقية، رفضت الإقرار بها. ورفعت شكواها إلى هيئة الأمم المتحدة، المنعقدة في لندن، في كانون الثاني ١٩٤٦، وحذت الحكومة السورية حذوها.

اللحظات الأخيرة من سنة ١٩٤٥

وخلال اجتماع جرى بين الوزراء المختصين، من حكومتي لبنان وسوريا في شتورة، في ٢٨ و٢٩ كانون الأول، اتفق الجانبان على عدة أمور منها:

١ ـ تأليف لجنة لبنانية ـ سورية لمراقبة مكتب القطع، الذي يتولى توزيع النقد النادر، بدلاً من اللجنة الثلاثية، اللبنانية ـ الفرنسية ـ السورية.

٢ ـ تخفيض رسوم مصفاة طرابلس، التي كان يجبيها الفرنسيون. على أن تجبى من قبل لبنان وسوريا كل على حدة.

٣ ـ توزيع عائدات الجمارك، بنسبة ٤٤٪ للبنان و٥٦٪ لسوريا عن سنوات ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦. أما سنة ١٩٤٧ فيقوم خبير اقتصادي بدراسة جديدة، تكون أساساً لتوزيع يعطى من خلاله لبنان نسبة أعلى من العائدات.

درس الشكوى اللبنانية

تشكل الوفد اللبناني من رياض الصلح، ووزير الخارجية حميد فرنجية وعضوية يوسف سالم، وانضم إليهم في العاصمة البريطانية وزير لبنان المفوض لدى حكومة صاحب الجلالة كميل شمعون.

بدأ الوفد عمله في العاصمة البريطانية بالاتصال مع الوفود العربية والدولية، لشرح وجهة النظر اللبنانية. وقد حاول عن طريق التفاوض المباشر مع وفدي بريطانيا وفرنسا الوصول إلى اتفاق، يحدد موعداً للجلاء، لكن ذلك لم يؤدِ إلى نتيجة.

ويوم ٤ شباط رفع لبنان شكواه إلى مجلس الأمن مع الوفد السوري، ومما جاء فيها:

«. . . إن الوفدين اللبناني والسوري بناء على أمر حكومتيهما، يطلبان من مجلس الأمن أن يتخذ قراراً يوصي فيه بجلاء جميع الجيوش الأجنبية عن الأراضي اللبنانية والسورية جلاء تاماً».

وبعد مناقشات طويلة، اعترف مجلس الأمن مجدداً باستقلال البلدين وسيادتهما وبوجوب جلاء جميع الجيوش الأجنبية عنهما. ولكن ظهر خلاف على كيفية التنفيذ. ولم يفز إلا الاقتراح الأميركي، خلال جلسة ١٧ شباط، والذي نص على التالي:

«إن مجلس الأمن يأخذ علماً بالبيانات التي أدلت بها الدول الأربع المعنية، (بريطانيا، فرنسا، لبنان، سوريا) وهو يعرب عن ثقته بسحب القوات البريطانية والفرنسية، في الوقت العملي الأكثر إمكانية. ويجب الشروع في مفاوضات لهذه الغاية، بين الدول المذكورة، على أن تعلمه بالنتائج الناجمة عن تلك المفاوضات».

وفاز الاقتراح الأميركي بأغلبية سبعة أصوات. لكن المندوب السوفياتي استعمل حق النقض (VETO) بعد رفض التعديلات التي كان اقترحها لمصلحة البلدين.

وبالرغم من سقوط الاقتراح الأميركي، فقد أعلن المندوبان الفرنسي والإنكليزي أنهما على استعداد لتنفيذ توصية مجلس الأمن، والشروع بالمفاوضات.

مفاوضات باريس

فوض مجلس الوزراء الوفد اللبناني للتوجه إلى باريس، والتفاوض فقط حول «موضوع الجلاء» دون طرح مسائل أخرى.

ولم تكن المفاوضات في باريس سهلة، وراح القادة الفرنسيون يطرحون مسألة تأخير الجلاء، وكانت طروحاتهم متشددة حيال هذه النقطة. وحددوا موعداً في أول نيسان ١٩٤٧. وبالمقابل تركز الطلب اللبناني على ضرورة تقديم الموعد قدر المستطاع.

وفي ١٣ آذار أبلغت المفوضية البريطانية إلى الحكومة اللبنانية خطة جلاء القوات الإنكليزية من بيروت في مهلة أقصاها ٣٠ حزيران ١٩٤٦، وأعربت عن استعدادها لحضور مؤتمر رباعي، تدعو إليه الحكومة اللبنانية إذا أرادت.

وعلى الأثر أُبلغ الوفد اللبناني في باريس الأمور التالية:

١ ـ إنهاء المفاوضات خلال ثلاثة أيام.

٢ ـ إذا كانت النتيجة سلبية العودة إلى بيروت حالاً.

٣ ـ في حال فشل المؤتمر (في بيروت) تجدد الشكوى إلى مجلس الأمن.

تغيير الاتجاه

بعد موقف الحكومة اللبنانية ووفدها في باريس، استؤنفت المفاوضات، بشكل أقرب إلى المنطق، وأظهر الفرنسيون في النهاية روح التساهل، على أن

تسحب القوى المحاربة قبل ٣٠ حزيران ١٩٤٦، ويحصل جلاء القوات الأخرى في كانون الثاني ١٩٤٧، وفق برقية أبلغت من الوفد في باريس.

وفي ٢٤ أذار ١٩٤٦، تم التوقيع بين الوفدين المفاوضين في باريس على اتفاقية الجلاء.

ويوم ٣١ آذار، تسلمت الحكومة اللبنانية مبنى السراية الكبيرة من الفرنسيين.

المشهد الأخير

صباح ٣٠ كانون الأول، كانت الوحدة الأخيرة من الضباط الفرنسيين تغادر مرفأ بيروت.

وكانت الحكومة قد فاوضت الفرنسيين بشأن إلغاء المحاكم المختلطة. فحاولوا التهرب، متذرعين بأن تلك الامتيازات لا تتعلق بهم وحدهم، بل بالدول الكبرى. ولم يطل الأمر حتى توصلت الحكومة اللبنانية إلى اتفاق نهائي، قضى بالغاء المحاكم المشتركة.

لوحة الجلاء

وهناك على صخور نهر الكلب، حيث مر الغزاة، وسجلوا مرورهم والرحيل... طال حضورهم في هذه البلاد، أم قصر. فقد رحلوا في نهاية الأمر. وكتب لبنان على صخوره، حيث تكسرت أهواء الطامعين:

«في ٣١ كانون أول ١٩٤٦ تم جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان في عهد فخامة الشيخ بشارة خليل الخوري رئيس الجمهورية».

حل المجلس النيابي وانتخابات جديدة

في ٨ نيسان ١٩٤٧ قررت الحكومة تقديم موعد الانتخابات. فحل المجلس النيابي، وجرت الانتخابات في ٢٥ أيار، وأسفرت عن نتائج قيل فيها الكثير. واتُهمت المعارضة، التي كانت متمثلة يومها بكميل شمعون، وكمال جنبلاط،



لوحة الجلاء

وعادل عسيران وبعض الزعماء السنيين، بأنها تحاول عرقلة سير العملية الانتخابية، وتعطيل الدورة الثانية. وتنادى المعارضون للاجتماع في معهد الحكمة في بيروت، واتهموا السلطة بالتلاعب بنتائج الدورة الأولى. ودعوا إلى إضراب عام يوم ٣١ أيار، أي قبل يوم واحد من موعد الدورة الثانية، لكن الإضراب فشل.

وجرت الدورة الثانية يوم ١ حزيران. واستطاعت لائحة شمعون ـ جنبلاط أن تفوز في جبل لبنان. أما في باقي المناطق، فقد فازت لوائح، قيل إنها مدعومة من الحكم.

تفاقم الأمور

أثارت انتخابات «٢٥ أيار» احتجاجات واسعة. واتهم رئيس الجمهورية بأنه يسعى من وراء تدخله في الانتخابات، إلى تأمين الأجواء المؤاتية ليجدد ولايته.

ورغم اجتماع لجنة الطعون، وموافقتها على نتائج ٥٢ نائباً، فقد تصاعدت حملة المعارضة التي اجتمعت في منزل عمر بيهم، وأنشأت كتلة التحرر الوطني، التي ضمت إضافة إلى بيهم، عبد الحميد كرامي، وحبيب طراد وألفرد نقاش، وجواد بولس، وساندهم حزب الكتائب والكتلة الوطنية، والمطران مبارك. ولما حاول المعارضون تنظيم لقاء لهم في صوفر، منعهم رجال الأمن من التجمع، وزادت النقمة وتشنجت المواقف أكثر.

على أن ذلك لم يمنع من معاودة الاتصالات بين الفريقين. ولكن المطلب الأساسي العالق كان رفض المعارضة للمجلس النيابي الحالي.

تقسيم فلسطين

وصلت إلى بيروت في ١٩ تموز ١٩٤٧ لجنة دولية كانت مكلفة من الهيئة العامة للأمم المتحدة بدراسة قضية فلسطين، حيث اجتمعت في اليوم التالي مع اعضاء الوفود العربية، للوقوف على وجهات نظرهم. وكان هناك اتجاه، لدى هذه اللجنة بمبدأ إقرار التقسيم. وقد أنجزت عملها بسرعة، وعادت إلى جنيف. وفي

كانون الأول صدر قرار من الأمم المتحدة، بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة يهودية والأخرى عربية. فانطلقت التظاهرات تعم البلاد العربية. وفي لبنان، تناول المجس النيابي قضية التقسيم، في جلسته يوم ٥ كانون الأول، وعبر عن أسفه للقرار، واعتراضه عليه. وأبدى رئيس الحكومة رغبته، ورغبة الحكومة في القيام بكل المساعي التي يمكن أن تبذل، مع باقي الدول العربية، للوصول إلى حل لهذا الموضوع.

القوات البريطانية تنسحب فجأة

انسحبت القوات البريطانية فجأة من مدينة حيفا. وذلك قبل انتهاء انتدابها بفترة عشرين يوماً، فعمت الفوضى هناك، وهاجم اليهود السكان العرب، واجلوهم عن بيوتهم وشردوهم، فأمّ قسم منهم المناطق اللبنانية الجنوبية، في صور، وصيدا. وقد وصلوا بحالة مذرية.

الاستعداد لعمل حاسم

جرت مشاورات سريعة وعاجلة بين الدول العربية، وتولاها رياض الصلح من قبل الحكومة اللبنانية. وأسفرت الاتصالات مع العالم العربي، عن تصميم العرب على القيام بعمل عسكري مشترك، للدفاع عن فلسطين. ولكنهم ينتظرون انسحاب القوات البريطانية بشكل تام يوم ١٥ أيار ١٩٤٨.

وفي اليوم المبين أعلاه، دخلت الجيوش العربية أراضي فلسطين. وسار الجيش اللبناني باتجاه مواقعه المحددة، عند الحدود الجنوبية.

سير المعارك

قام الجيش الأردني ببعض العمليات الناجحة في البداية. ودخل الجيش المصري نحو غزة وبئر السبع، واتصل بالفدائيين الذين كانوا بقيادة فوزي القاوقجي في منطقة الجليل. ودخلت الجيوش العربية إلى القدس، ورام الله، والأطرون،

ونابلس، وبيت لحم، والفالوجة، وغزة. وحصلت الهدنة الأولى في ١١ حزيران، لمدة شهر واحد، حيث خرقها الصهاينة في غير موقع وتقدموا لاحتلال أماكن جديدة.

واقترح الوسيط الدولي، الكونت برنادوت، وقف القتال، تحت طائلة العقوبات الاقتصادية.

وأرسلت الدول العربية أجوبتها في ١٨ تموز بالموافقة. لكن ذلك شكّل صدمةً في العالم العربي، وأعطى اليهود آمالاً لم يحلموا بها.

دعوة برنادوت

حمل رالف بانش دعوة تقدم بها برنادوت. وتقضي باجتماع الطرفين الاسرائيلي والعربي كل على حدة في جزيرة رودوس، حيث يقوم الوسيط الدولي بالتحادث، ونقل الأفكار بين الفريقين. وقام برنادوت بنفسه، بالاتصال بقادة الدول العربية في أواخر تموز ١٩٤٨ وزار لبنان ووضع تقريراً عن الوضع في فلسطين. وكان التقسيم الذي اقترحه أكثر ملاءمة للعرب، من المشروع الذي أعدته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. وعاد إلى القدس.

وفي ١٧ أيلول ١٩٤٨، أقدم الصهاينة على اغتيال الوسيط الدولي الكونت برنادوت. فعيّنت الأمم المتحدة وسيطاً دولياً هو رالف بانش الذي رعى مفاوضات مصرية - إسرائيلية في جزيرة رودوس، توصلت إلى اتفاق هدنة دائمة في ٢٤ شباط ١٩٤٩. وعلى أساس تلك المفاوضات، باشر لبنان محادثات في الناقورة، لعقد الهدنة من طرفه مع الإسرائيلين، دون الحاجة للذهاب إلى رودوس. وفوضت الحكومة اللبنانية وزارة الدفاع الوطني أمر تولي محادثات الهدنة مع الإسرائيليين، بتاريخ ٢٨ من الشهر المذكور، واستمرت المحادثات بين الجانبين فترة زمنية انتهت في ٢٣ أذار حيث وقع عليها الجانب اللبناني بشكل نهائي.

ويذكر في هذا الصدد أن التوقيع على الهدنة مع الأردن كان في ٣ نيسان. أما مع سورية، فحصل في ٣ تموز. ولم تعقد أية هدنة مع العراق، أو مع المملكة

العربية السعودية.

وقد وقع الهدنة عن الجانب اللبناني المقدم توفيق سالم، والمقدم جوزف حرب. وعن الجانب الإسرائيلي، اللفتنانت كولونيل مردخاي ماكليف، ويهوشع بيلمان وشبطاي روزين. وقد نصت على تقيد الجانبين بما صدر عن مجلس الأمن الدولي بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية لتسوية قضية فلسطين واحترام كل طرف لأمن الطرف الآخر وحريته، والإقرار بأن الهدنة الدائمة بين القوات العسكرية للجانبين هي السبيل الوحيد لإنهاء النزاع المسلح، وإعادة السلام إلى فلسطين. على أن يتبع خط الهدنة الدائمة، خط الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين، بحسب اتفاقية «بوليه نيوكمب» الموقعة في العام ١٩٢٣. ويكتمل سحب القوات من الجانبين، إلى خط الحدود هذا.

فترة انقلابية

في ٣٠ آذار ١٩٤٩ قام حسني الزعيم بانقلاب عسكري، تسلم على أثره السلطة. واعتقل رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي، ورئيس وزرائه خالد العظم. وبعض مضي فترة من الوقت، اعترفت الحكومة اللبنانية بحكم الزعيم وتبعتها بالاعتراف سائر الدول العربية.

ولم يطل الأمر، حتى قام سامي الحناوي في ١٤ آب بانقلاب جديد، أطاح فيه بحكومة حسني الزعيم. وفي ٢١ كانون الأول حصل انقلاب على الانقلاب أدى إلى تنحية الحناوي، وإبقاء هاشم الأتاسي رئيساً. وكان دافع هذا الانقلاب الجديد منع قيام وحدة مع العراق.

حل المنظمات شبه العسكرية

في ٩ حزيران ١٩٤٩، أدى اشتباك بين حزب الكتائب والحزب القومي السوري إلى سقوط ضحايا. فقامت الحكومة بتعقب أفراد من الحزبين، وقدمتهم إلى المحاكمة. وفي ٣ تموز، قامت عناصر من الحزب القومي بمهاجمة مراكز للدرك اللبناني، وقام القوميون بإلقاء مناشير تدعو إلى الثورة. واستمر التأزم إلى ٧

تموز حيث اعتقل زعيم الحزب أنطون سعادة في دمشق، وسلم إلى الحكومة اللبنانية، التي قامت بمحاكمته بصورة عاجلة وأصدرت حكم الإعدام ونفذته بتاريخ ٩ تموز، إضافة إلى إعدام ستة آخرين.

وفي ١٩ تموز، وعلى أثر الأحداث الجارية، قررت الحكومة حل جميع المنظمات شبه العسكرية، واستبدالها بأحزاب لها طابع سياسي، إذا شاء أصحابها ذلك.

إهمال الإصلاح الداخلي

كثرت الشكوى من إهمال الحكومة لعملية الإصلاح الداخلي، والاستهتار الحكومي بالشؤون العامة، وتعيين الموظفين مراعاة لمحسوبيات لا تؤخذ الكفاءة فيها بعين الاعتبار، وأدى ذلك إلى تفاقم حركة المعارضة التي رفعت شكواها من الأوضاع برمتها.

وحاولت كتلة التحرر الوطني أن تتعاون مع الكتلة الوطنية بعد وساطة قام بها كميل شمعون بين الفريقين، لكنه فشل في مسعاه.

وفي ٢١ أيلول، كانت الولاية الثانية للرئيس بشارة الخوري قد بدأت. فاجتمعت أحزاب المعارضة الموحدة، بعد خروج الاتحاد اللبناني (بيار الجميل) والحزب الجمهوري (نعمة ثابت)، وأعلنت عدم اعترافها بشرعية الوضع اللبناني وكان كميل شمعون في مقدمة النواب الذين وقعوا بيان المعارضة.

تعديل قانون الانتخابات

أقر مجلس النواب في جلسة ٨ آب ١٩٥٠ مشروع تعديل قانون الانتخابات، بحيث أصبحت المحافظة منطقة انتخابية على ألا يزيد عدد مقاعدها عن ١٥ مقعداً، وإلا قسمت إلى أقضية. وقضى التعديل الجديد بزيادة عدد النواب من خمسة وخمسين إلى سبعة وسبعين نائباً، وخص التعديل الجديد طائفة الأرمن الكاثوليك بمقعد عن بيروت.

رد على التعديل في «حمى البطريرك»

تنادى بعض المعارضين والكتلة الوطنية إلى عقد مؤتمر في الديمان، بعد حدوث التعديلات الأخيرة احتجاجاً عليها.

وقرّ رأي الأساقفة على إرسال مذكرة إلى رئيس الجمهورية، تطالب بضرورة تسجيل المغتربين في دوائر النفوس ولوائح القيد الانتخابية.

إنهاء القطيعة

تم الاتفاق جزئياً مع الحكومة السورية، وفتحت الحدود بين البلدين في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٠، بعد قطيعة اقتصادية استمرت منذ ١٥ آذار.

البحث عن حلفاء

حاول البريطانيون والأميركيون خلال مطلع سنة ١٩٥١، الترويج لسياسة الأحلاف التي كانت قائمة منذ قيام منظمة شمالي الأطلسي. فزار القائد العام للقوات الإنكليزية في الشرق الأدنى لبنان، في الخامس من شباط، وأجرى محادثات مع الحكومة اللبنانية تناولت الخطط البريطانية الخاصة بهذه السياسة الدفاعية. ولكن جواب لبنان كان رافضاً لتدوين أي اتفاق عسكري لأنه لا ينوي إبدال انتداب بانتداب.

وفي ٢٤ آذار، قام وكيل الخارجية الأميركية بزيارة مماثلة تناولت موضوع الأحلاف، وأوضح أنه في حال قيام حلف في الشرق، فإن تركيّا ستكون نواته المقبلة. لكن لبنان آثر البقاء بعيداً.

الانتخابات على الأبواب

في ١٤ شباط ١٩٥١، شكلت حكومة جديدة، برئاسة الحاج حسين العويني وعضوية بولس فياض وإدوار نون، للإشراف على الانتخابات النيابية في ١٥ و٢٢ نيسان.

انقسام الكتلة الدستورية

بعد انتخاب أحمد الأسعد رئيساً للمجلس النيابي وفوزه على المرشح صبري حمادة، حصل انقسام في صفوف الكتلة الدستورية بعد انسحاب حمادة والأمير مجيد أرسلان، وقيل يومها بأن الرئيس السابق للحكومة رياض الصلح هو الذي أشار عليهما بترك الكتلة التي ضعفت نتيجة لهذا الانسحاب المثلث. وتمكن المعارضون من تنظيم أنفسهم في معارضة فعّالة داخل المجلس وفي خارجه، والتف حول شمعون وجنبلاط في المجلس، نائب الكتائب جوزف شادر والنائب بيار إده، ممثل الكتلة الوطنية بالإضافة إلى ثلاثة نواب آخرين. وشكلت هذه المجموعة النيابية نواة لمعارضة ستلعب دوراً في الانتخابات الرئاسية صيف ١٩٥٢.

اغتيال رياض الصلح



رياض الصلح

كان الرئيس السابق قد تلقى دعوةً لزيارة الأردن، وفي طريق عودته بتاريخ ١٦ تموز، اغتيل على طريق مطار عمان فترك الحادث جواً من الحزن والوجوم عم لبنان لما كان لرياض الصلح من مواقف وطنية مهمّة على صعيد لبنان، وخاصة خلال فترة الاستقلال.

ولم تمضِ عدة أيام حتى اغتيل الملك عبد الله عندما كان يدخل المسجد الأقصى للصلاة في ٢٠ تموز.

بداية سنة المتاعب

في بداية سنة ١٩٥٢، وبالتحديد في كانون الثاني، قام المحامون بإضرابهم، مطالبين بتعديل قانون الأحوال الشخصية، وتلاه امتناع إحياء يدعمها حزب الاتحاد اللبناني (الكتائب) من جهة، وإحياء تدعمها الهيئة الوطنية من جهة

أخرى عن دفع مستحقات شركة الكهرباء. وبلغت الشكوى كل الأوساط وتفاقمت المعارضة.

وقامت داخل المجلس حملة عنيفة على الحكم، ونشرت جريدة «الأنباء» التي يعدها الحزب التقدمي الإشتراكي، تصريحاً لكمال جنبلاط هاجم فيه الحكم وقال: «جاء بهم الأجنبي، فليذهب بهم الشعب».

وأحيل جنبلاط إلى المحاكمة لكنه خرج من مقر العدل بمظاهرة صاخبة، ولم ينته الأمر فصولاً، واستمر يتصاعد حتى الصيف.

وفي ١٧ آب بلغ التحرك ذروته في مهرجان دير القمر، حيث القيت خطب كثيرة طالبت باستقالة رئيس الجمهورية. ويذكر أن رئيس الحكومة آنذاك سامي الصلح كان يدعم تحرك المعارضة. وبلغ الأمر ذروته يوم التاسع من أيلول حين أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً ينص على قبول استقالة الوزراء جميعهم بمن فيهم رئيس الحكومة. وآخر يقضي بتشكيل حكومة ثلاثية يرأسها ناظم عكاري، وتضم باسيل طراد وموسى مبارك كوزيرين. ولم تلبث هذه الحكومة أن فشلت. فدعي صائب سلام إلى تشكيل حكومة جديدة في ١٢ أيلول، في وقت ترددت إشاعات عن نية المعارضة القيام بإضراب شامل في ١٥ أيلول.

ولم يستطع صائب سلام تشكيل حكومته، فعين رئيساً للحكومة التي شكلها ناظم عكاري، بعد استقالة عكاري لكن الرئيس سلام اتصل بالمعارضين وتعاطف مع مطلبهم. أما التحرك الشعبي فقاده الدكتور محمد خالد وحزب الاتحاد اللبناني برئاسة بيار الجميل. وحصل الإضراب في موعده المحدد واتفق في نهاية الأمر الرئيس صائب سلام مع المعارضة.

حسم الخيارات الأخيرة

مساء ١٧ أيلول ١٩٥٢ حسم رئيس الوزراء صائب سلام خياره وقدم استقالته. مما حمل رئيس الجمهورية على تقديم استقالته هو الآخر، وتكليف قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب بترؤس الحكومة الانتقالية. فدعاه إلى عاليه وسلّمه

الدستور، طالباً إليه المحافظة على الميثاق الوطني. وأرسل بعد ذلك كتاب استقالته إلى رئيس المجلس النيابي، وهذا بعض مما ورد فيها: «ولي ملء الأمل أن يُوفق مجلسكم بانتخاب خلف لي يحافظ على كيان هذا الوطن اللبناني، وعلى استقلاله وسيادته، وعلى الميثاق الوطني، الذي هو دعامة هذا الاستقلال».

وقد وضعت هذه «الثورة البيضاء» حداً لأول عهود الاستقلال، وأطولها في ذلك الحين، بحيث أن رئاسة الشيخ بشارة الخوري استمرت من ١٩٤٣ إلى ١٩٥٢.

أول حكومة انتقالية

ألّف اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش أول حكومة انتقالية على الوجه التالي:

١ ـ فؤاد شهاب ـ رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع الوطني والداخلية.

٢ ـ ناظم عكاري ـ نائباً للرئيس ووزيراً للخارجية والاشغال العامة والتربية الوطنية والبريد والبرق والهاتف والأنباء والصحة العامة والزراعة.

٣ ـ باسيل طراد ـ وزيراً للاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والعدلية والمالية.

ولم تقدم هذه الحكومة بياناً وزارياً، وقد تميزت بأنها حكومة انتقالية أعطيت صلاحيات رئيس الجمهورية لفترة مؤقتة دامت اثني عشر يوماً.

تنازل حميد فرنجية

جاء يوم ٢٣ أيلول وهو الموعد المحدد لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، خلفاً للرئيس المستقيل. وكانت حظوظ الأستاذ حميد فرنجية هي الأقوى لخلافة بشارة الخوري، خصوصاً بعد أن تساوت الأصوات بينه وبين منافسه كميل شمعون لكنه تنازل لمصلحة شمعون الذي أصبح الرئيس الثاني للجمهورية المستقلة.

الفصل الثاني

لبنان
وجامعة الدول العربية

بعد الأحداث التي توالت خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد مخالفة الحلفاء لجميع الوعود التي قطعوها للعرب بعد الحرب العالمية الأولى، قرر هؤلاء العمل على جمع كلمتهم، وكانوا قد تلقوا إشارات من وزير الخارجية البريطاني انطوني أيدن تؤيد هذا الاتجاه.

بدأت خطوات التقارب بمجموعة اتفاقات ثنائية، أما الخطوات الفعلية فبدأت اعتباراً من ٣١ آذار ١٩٤٣. وكانت مصر قد وجهت دعوة إلى الدول العربية للتشاور وإبداء الرأي حول موضوع الوحدة العربية. تمت المحادثات بين العراق وسوريا، واليمن، ولبنان والمملكة العربية السعودية، والدولة المضيفة، وبعد انتهاء الاجتماعات، وجهت مصر دعوة ثانية للجنة التحضيرية التي انبثقت عن مجموعة الدول السبع، لعقد بروتوكول الاسكندرية.

بروتوكول الاسكندرية

جرت المباحثات في الفترة الممتدة بين ٢٥ أيلول و٧ تشرين الأول ١٩٤٤، وانتهت بصدور البروتوكول الخاص الذي سمي باسم المدينة التي عقد فيها. وقد انشأت بموجبه جامعة الدول العربية، وقد شدد على التعاون الاختياري بين الدول الأعضاء، وعلى مبدأ المساواة. وصدرت فيه فقرة خاصة بضمان استقلال لبنان، وحدوده، حيث ورد فيها: «تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة».

وقد اعتبره المجتمعون قراراً قاطعاً ونهائياً.

ميثاق الجامعة العربية

بعد مفاوضات جديدة تم التوقيع في القاهرة على ميثاق الجامعة العربية. وقد

مثل لبنان وزير خارجيته آنذاك هنري فرعون، وعضوية فؤاد عمون، وجرى التوقيع في ٢٢ آذار ١٩٤٥.

ويتألف الميثاق من عشرين مادة وثلاثة ملاحق، تتناول المحافظة على استقلال الدول الأعضاء، وسيادتها، وتوثيق الصلات بين الدول المشتركة، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون. وقد جاء في مقدمته أن ممثلي البلاد قد اتفقوا على عقد الميثاق «تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول، وسيادتها، وتأييد هذا المبدأ في جميع مواده بصورة لا تقبل الجدل ولا الشك».

ونص كذلك على احترام كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة، نظام الحكم القائم في دول الجامعة، واعتباره حقاً من حقوق تلك الدولة. وتتعهد الدول بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

ووضع الميثاق ملحقاً خاصاً بفلسطين، فاعتبرها مستقلة واعتبر هذا الاستقلال محجوباً لأسباب قاهرة، وقرر إشراكها في مجلس الجامعة بواسطة مندوب، يتولى المجلس اختياره. (أصبح المندوب فيما بعد يسمى من قبل منظمة التحرير).

علاقة لبنان بالجامعة

لبنان من أبرز الأعضاء الذين سعوا إلى تأسيس الجامعة. وقد ساهم في جميع الأنشطة التي قامت بها، إضافة إلى أن سياسته قامت منذ البدء على التعاطي الإيجابي مع جميع أشقائه العرب، ورفض سياسة المحاور العربية أو التناحر ودخل طرفاً في كل نشاطات الجامعة الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمواصلات وحتى العسكرية منها. (توقيعه على معاهدة الدفاع العربي المشترك).

وقد استضاف العديد من نشاطاتها، ففي سنة ١٩٥٧ أقيمت الدورة الرياضية العربية، في مدينة كميل شمعون الرياضية، في بيروت.

كيف نظرت الجامعة إلى لبنان

إن الجامعة العربية باعترافها الواضح بكيان كل دولة من دولها واستقلالها، قد وضعت حداً لكل التأويلات أو التفسيرات الخاطئة.

وقد انعكس هذا الوضع على لبنان بشكل إيجابي، خاصة وأن الدول العربية سارعت في تأييد لبنان في كل محنة تعرض لها.

ورغم أن البعض وجد فيها مساساً، والبعض الآخر لم يجد فيها تحقيقاً لأماني القوميين العرب الكاملة في توثيق التعاون وتوطيده بصورة أوضح وأقوى، إلا أن الجامعة حققت التعاون، ودعمت قضايا لبنان في المحافل العالمية.

الفصل الثالث

لبنان
ومنظمة الأمم المتحدة

إن فشل عصبة الأمم في حل النزاعات الدولية عقب الحرب العالمية الأولى، وعدم القدرة على صيانة السلم الدولي، وقيام الحرب العالمية الثانية، دفع الدول الحليفة المناهضة لألمانيا والمحور، إلى التفكير في قيام تعاون دولي يكون قادراً في المستقبل على صيانة السلام والأمن الدوليين، ويحقق التعاون المطلوب في شتى المجالات الثقافية والإنمائية وغيرها.

وقد حصلت اجتماعات عديدة بدءاً من موسكو (تشرين الأول ١٩٤٣) إلى دامبرتون أوكس (١٩٤٤) إلى مؤتمر يالطا (١٩٤٥) الذي وضع الحلول العملية للفترة التي ستلي نهاية الحرب وانتصار الحلفاء، وصولاً إلى مؤتمر سان فرنسيسكو الذي عقد بين (نيسان ـ حزيران ١٩٤٥) وحضرته خمسون دولة، بينها لبنان ووضعت ميثاق الأمم المتحدة من ١١١ مادة، ووقعت عليه بالأحرف الأولى في ٢٦ حزيران ١٩٤٥. وتم التصويت عليه في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٥ ووضع موضع التنفيذ.

لبنان يشارك كعضو مؤسس

تلقت وزارة الخارجية اللبنانية بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٤٥ رداً على مذكرتها لحكومة الولايات المتحدة، تتضمن استعداداً أميركياً لقبول لبنان رسمياً في مصاف الأمم المتحدة.

ويوم ٣١ آذار، وجهت الدعوة الرسمية إلى لبنان للاشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو، من الدول الأربع الكبرى بواسطة الولايات المتحدة. فأعلن لبنان الحرب على المحور، في ٢٧ شباط ١٩٤٥، وكان هذا شرطاً لحضور المؤتمر.

لبنان والمنظمة الدولية

لعب لبنان دوراً مهماً كونه من الدول المؤسسة، ودافع باستمرار عن



شارل مالك

القضايا العربية. وهناك العديد من اللبنانيين الذين أدوا أدواراً مهمة في تاريخ المنظمة الدولية، أمثال الدكتور شارل مالك الذي شارك في عضوية مجلس الأمن الدولي، وكان رئيس الجمعية العامة في واحدة من المرات سنة ١٩٥٨، وترأس اللجنة الدولية المكلفة سنة ١٩٤٦ بوضع شرعة حقوق الإنسان. بالإضافة إلى العديد من اللبنانيين الآخرين الذين كانت لهم أدوار مهمة داخل أروقة الأمم المتحدة، وكلفوا بالعديد من المهمات الدولية في مختلف الوكالات

ويذكر أن الأمم المتحدة اختارت لبنان ليكون مركزاً إقليمياً لمنظمة «اليونسكو»، ومركز منظمة العمل الدولية، ومركز إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، إضافة إلى مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «يونيسيف».

وقد لجأ لبنان إلى الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٦، لإخراج الجيوش الأجنبية من أراضيه، وقد صدرت قرارات كثيرة تدعو الدول الأعضاء للمحافظة على استقلاله وسلامة حدوده، ومنع التدخل الخارجي في شؤونه. ولا بد من ذكر الدور الفعال الذي لعبته الأمم المتحدة في إطار توقيع الهدنة بين لبنان وإسرائيل، وسهر مراقبيها على التنفيذ.

... وباقي المنظمات الدولية

اتبَّع لبنان منذ الاستقلال سياسة خارجية منفتحة وبعيدة عن سياسة المحاور الضيقة، وتعاون مع الجميع من أجل الوصول إلى الغايات المرجوة. ولذلك وبدافع من هذه السياسة الحكيمة التي اختطها لنفسه، ابتعد عن الالتزام بالمعاهدات والأحلاف العسكرية التي وجد فيها تبعية جديدة تمس جوهر استقلاله، وتخل

بتوازن تركيبته الدقيقة. وقد ساهم بفعالية ضمن مؤتمر الحياد الإيجابي، واتبَّع سياسة دول عدم الانحياز، وكان أحد أعضائها، إلى جانب العديد من الدول الآسيوية والإفريقية.

الفصل الرابع

عهد كميل شمعون
(١٩٥٢ ـ ١٩٥٨)

يصف النائب السابق يوسف سالم في كتابه «خمسون سنة مع الناس» الرئيس شمعون بقوله: «بدأ عهد الرئيس شمعون بمفاجأة أذهلت أهل السياسة وجعلتهم يحسبون لعهده ألف حساب. فهم يعرفون أن كميل شمعون رجل ذكي، شجاع، طموح يتقن فن المداورات وألاعيب السياسة اتقاناً بلغ حد الإعجاز وأنه مقدام لا يردعه رادع عن تحقيق أهدافه أيّاً كانت وسيلته إلى ذلك. وفجأة تكشف العهد وسيد العهد، عن صفات جديدة هي مزيج عجيب من المزايا والعيوب».



الرئيس كميل شمعون

ويتابع: «لقد تنكَّر الرئيس وهو يدشن عهده لجميع الأصدقاء والأقطاب والسياسيين الذين مكُنوه من الوصول إلى سدة الرئاسة. تنكَّر لحميد فرنجية، وأحمد الأسعد، وحبيب أبو شهلا، وصائب سلام، وعبد الله اليافي وغيرهم. وجاء بوزارة موظفين حياديين يرئِسها الأمير خالد شهاب، ومعه موسى مبارك وجورج حكيم وسليم حيدر».

كيف بدأ الرئيس عمله

صباح يوم ٢٤ أيلول وصل الرئيس كميل شمعون إلى السراي، حيث جرى له استقبال رسمي، واجتمع على الفور بأعضاء الحكومة الثلاثية التي وضعت

استقالتها تحت تصرفه.

وفي اليوم نفسه كلف الرئيس عبد الله اليافي بتشكيل الحكومة، وأطلق يده في إجراء الاستشارات واختيار الوزراء. لكن اليافي لم يوفق في مهمته لأنه اصطدم بتمسك الجبهة الاشتراكية بمطالبها. ويذكر أن حبل التحالف الذي جمع بين كميل شمعون، وكمال جنبلاط أحد أركان الجبهة الاشتراكية وبقي حتى الأمس القريب، انقطع فجأة غداة وصول شمعون إلى سدة الرئاسة.

واعتذر اليافي بعد أربع وعشرين ساعة من تكليفه، فكلف السيد سعدي المنلا ولكنه ما لبث أن اخفق أيضاً في مهمته.

وفي يوم ٢٥ أيلول، استقال أحد نواب الجبهة الاشتراكية وهو عبد الله الحاج من النيابة احتجاجاً على عدم حل المجلس النيابي. فنزل الرئيس المنتخب إلى السراي يوم ٢٧ أيلول، واجتمع بأعضاء الحكومة الثلاثية لمدة وجيزة، ثم استبقاهم في ديوانه للاشتراك معه في استقبال المهنئين من كبار الموظفين، حسب البرنامج الذي وضعه مدير عام رئاسة الجمهورية جورج حيمري.

وفي ٣٠ أيلول ١٩٥٢، كلف الأمير خالد شهاب بتأليف الوزارة خلفاً للأمير فؤاد شهاب الذي عاد إلى قيادة الجيش.

حكومة العهد الأولى

استمرت هذه الحكومة من ٣٠ أيلول ١٩٥٢ إلى ٣٠ نيسان ١٩٥٣. وتألفت على الوجه التالي:

خالد شهاب: رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للداخلية، والعدلية والأنباء والدفاع الوطني.

موسى مبارك: وزيراً للخارجية والمغتربين والاشغال العامة، والبريد والبرق والهاتف.

سليم حيدر: وزيراً للتربية الوطنية والصحة والإسعاف العام والشؤون الاجتماعية.

جورج حكيم: وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني والزراعة.

نالت الحكومة الثقة بالأكثرية. وحجبها نائب واحد فيما امتنع نائبان عن التصويت.

ـ استقال السيد موسى مبارك من الوزارة بموجب المرسوم رقم ١١١٢ تاريخ ٦ شباط ١٩٥٣ واسندت وزارة الاشغال العامة للسيد خالد شهاب ووزارة البريد والبرق للسيد سليم حيدر ووزارة الخارجية والمغتربين للسيد جورج حكيم.

أما بيانها الوزاري الذي على أساسه نالت ثقة المجلس فكان التالي:

حضرات النواب المحترمين:

في مستهل هذا العهد الجديد، الذي انبثق عن ثورة شعبية رائعة، تجلى فيها الوعي القومي بأصدق مظاهره، وتبلورت فيها مطالب الاصلاح الشامل، سياسياً

واقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً.

وأمام إرادة الشعب الجبارة التي نادت جهاراً بوجوب إشاعة العدل بين الناس سواسية كأسنان المشط، وبتأمين الحريات العامة، وبإعادة هيبة الحكم، وبانتهاج الطرق السديدة إلى الأهداف المثلى في جميع مرافق الحياة.

يجتمع مجلسكم الكريم لأول مرة، وتتقدم منه الحكومة طالبة تأييدها على أساس برنامج تتوخى من ورائه تحقيق الإصلاح الذي كاد الشعب أن يمليه إملاء.

إن الحكومة التي لي شرف رئاستها تقدر جسامة المهمات الملقاة على عاتقها في هذه المرحلة من حياة لبنان، وهي تواجه مسؤولياتها بعزم وطمأنينة متكلة على الله وعلى تأييدكم ومساعدتكم.

وهي تعلم أن العبرة بالعمل لا بالقول لذلك لن أسرف بالوعود.

إن في طليعة القضايا التي ستوليها الحكومة عنايتها:

١ ـ مكافحة غلاء المعيشة وتخفيض أكلافها، وبصورة خاصة تنزيل اسعار المواد التي تستهلكها الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

٢ ـ معالجة مشكلة البطالة بواسطة المشاريع العامة وإنماء المشاريع الخاصة في الزراعة والصناعة والمرافق الأخرى.

٣ ـ معالجة قضايا العمال وإعادة النظر في قانون العمل على ضوء السياسة الاقتصادية العامة وتحقيق الضمان الاجتماعي تدريجياً بقدر ما تسمح به موارد البلاد.

٤ ـ العناية بتنفيذ المشاريع المائية والكهربائية والصحية وغيرها من المشاريع الإنشائية في جميع المناطق اللبنانية وعلى الأخص ما يعود منها إلى مدينة طرابلس.

٥ ـ تشجيع الزراعة ومساعدة صغار المزارعين والفلاحين على تحسين انتاجهم وزيادة دخلهم خاصة بواسطة تنظيم التسليف الزراعي والتعاونيات والإرشاد

الزراعي.

٦ ـ حماية الصناعة الوطنية ومساعدتها بجميع الوسائل الناجعة وخاصة بإنشاء مصرف للإنماء الصناعي مهمته تمويل الصناعات الوطنية بواسطة القروض المتوسطة والطويلة الأمد.

٧ ـ العمل على إيجاد توازن صالح في ميزان التجارة الخارجية بتشجيع التصدير ومساعدة الإنتاج اللبناني على تأمين حاجات البلاد بغية الحد من الاستيراد وعقد اتفاقات تجارية لتوسيع الأسواق للصادرات اللبنانية.

٨ ـ إصلاح نظام الضرائب وتحسين جبايتها بما في ذلك تعديل ضريبة الدخل بفرض ضريبة تصاعدية على مجموع الدخل الشخصي وتخفيض النسب الحالية على المداخيل المتفرقة.

٩ ـ إعادة النظر في أوضاع الشركات ذات الامتياز والعمل على تعديل دفاتر شروطها.

١٠ ـ إعادة النظر في بعض الرسوم التي تؤثر على الحركة التجارية في مرفأ بيروت.

١١ ـ القيام بتفتيش شامل في جميع دوائر الدولة وإجراء تحقيق بجميع المخالفات والقضايا المريبة وملاحقة المسؤولين.

١٢ ـ رسم سياسة شاملة للتربية والتعليم تستهدف رفع مستواها بوسائل عديدة منها تعديل المناهج ومراقبة الكتب المدرسية وتنظيم الجامعة اللبنانية والمدارس الرسمية واختيار المعلمين والأساتذة ورفع مستواهم كما تستهدف مراقبة المدارس والجامعات الخاصة والسعي لتخفيض أجور التعليم فيها.

١٣ ـ قانون التدريب العسكري في المدارس.

من جهة ثانية فإن أمام الحكومة قضايا هامة جداً ترى من الضروري معالجتها حالاً لأن الرأي العام الذي كان هذا العهد وليد ثورته وجهاده يتطلب إنجازها

بأسرع ما يمكن في الوقت تحقيقاً للإصلاح المنشود، ولما كان هذا الأمر لا يتم إلا بمنح الحكومة سلطات استثنائية تمكنها من مباشرة العمل فوراً في جو هادىء مطمئن، فإنني أطلب إلى مجلسكم الكريم إعطاء حكومتي حق إصدار المراسيم الاشتراعية لمدة ستة أشهر منحصراً بالقضايا التالية:

١ ـ تعديل قانون الانتخابات النيابية على أساس الدائرة المصغرة وبشكل تنبثق عنه سلطة تشريعية تماشي نهضة البلاد وروح العصر وتمثل الشعب تمثيلاً لا يفسح مجالاً للطعن بصحته.

٢ ـ تعديل قانون البلديات وإجراء الانتخابات البلدية فور هذا التعديل.

٣ ـ منح المرأة حقوقها السياسية.

٤ ـ تعديل قانون المطبوعات وقانون نقابة الصحافة.

٥ ـ تنظيم دوائر الدولة والملاكات.

٦ ـ توقيف مفعول القيود والحصانات المنصوص عليها في القوانين النافذة والتي تتعلق بموظفي الدولة على اختلاف أنواعهم.

٧ ـ إعادة النظر في قانون التنظيم القضائي توصلاً لإيجاد حصانة فعلية تضمن للقضاء استقلاله ومناعته.

٨ ـ التنظيم الإداري على أساس اللامركزية.

٩ ـ إعادة النظر في قانون المحاسبة العامة وديوان المحاسبة.

١٠ ـ إنشاء مجلس تصميم وإنماء اقتصادي مهمته وضع تصميم عام للاقتصاد اللبناني بغية إقرار برامج إنشائية لاستثمار موارد البلاد الطبيعية والمائية خاصة وتبنّي سياسة اقتصادية تهدف إلى سياسة الانتاج العام والدخل الوطني بما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الشعب اللبناني وزيادة ثروته.

١١ ـ إعادة النظر في قوانين الاستيراد والتصدير.

١٢ ـ قانون معاقبة الإثراء غير المشروع.

١٣ ـ إعادة النظر في قانون الطوارىء والقانون الصادر في ١٤ آذار ١٩٥٠.

١٤ ـ وتودّ الحكومة أن تؤكد عزمها على المضي في التعاون مع جميع البلاد العربية الشقيقة إلى أقصى حد في نطاق ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، آملة من المجلس الكريم أن يضع في رأس جدول أعماله للدورة الحالية إقرار هذه المعاهدة.

١٥ ـ ويسرّها أن يكون مجلس جامعة الدول العربية قد أقر دعوة الهيئات المنصوص عليها في تلك المعاهدة من سياسية وعسكرية واقتصادية للاجتماع في شهر آذار المقبل. كما أنه وافق على أن يجتمع في نفس المكان والزمان وزراء الدول العربية المعنيون بالشؤون الاقتصادية والمالية بناء على الدعوة التي توجهها إليهم الحكومة اللبنانية.

وإن حكومتي ستساهم في هذا النشاط مساهمة فعالة وهي كبيرة الأمل في أن تنبثق عنه فوائد عظيمة للبنان وللبلاد العربية جميعاً.

وإنكم تعلمون ولا شك ما يربطنا بسوريا الشقيقة العزيزة من وشائج الود المتبادل والعلاقات التاريخية والثقافية والروحية فضلاً عن صلات الجوار وارتباط المصالح.

وتنتظرون من الحكومة أن تباشر البحث مع الحكومة السورية في إقامة العلاقات الاقتصادية بين البلدين على أسس جديدة تدر عليهما الخير وتوثق العلاقة الأخوية القائمة بينهما، والتي كان من مظاهرها الأولى زيارة حضرة العقيد أديب الشيشكلي ممثلاً دولة الزعيم فوزي سلو رئيس الدولة السورية، وما تجلى فيها من بوادر الصفاء وروح التعاون.

لذلك سنولي هذه القضية اهتماماً خاصاً ليتاح للحكومتين الصديقتين في هذه الأيام المقبلة أن تعملا معاً على تسوية ما تعقد من أمور وإزالة ما أعاق علاقاتهما. الطبيعية عن السير نحو أهدافهما المشتركة وتحقيق ما يعيد إلى الشعبين الشقيقين من أمانٍ وأمالٍ. هذه هي الخطوط الكبرى للأعمال التي تعزم الحكومة القيام بها.

وهي على هذا الأساس تطلب من مجلسكم الكريم منحها ثقته الغالية والله ولي التوفيق.

إذاً حاول الرئيس شمعون خلال مطلع عهده ومنذ اللحظة الأولى أن يعيد النظر في تنظيم الإدارات الحكومية. وفي سبيل ذلك تألفت هذه الحكومة الرباعية برئاسة الأمير خالد شهاب، ومهمتها كما رأينا من خلال بيانها الذي عرضناه آنفاً وضع مشاريع للإصلاح الإداري، وتعديل النظام الانتخابي، والنظام القضائي وفي جملة ما حققته إعطاء المراة حق الانتخاب، وحقوقها السياسية.

لكن الأمر لم يخلُ من مشاكل ترتبت بسبب العديد من الأمور. ففي مطلع العام ١٩٥٣، عقد اجتماع في شتورة بين وزير الاقتصاد اللبناني الدكتور جورج حكيم، ووزير الاقتصاد السوري. واتفق خلاله الوزيران على مشروع وحدة اقتصادية بين سورية ولبنان، على أن يعرض المشروع على مجلس النواب اللبناني لمناقشته وإبداء رأيه فيه قبل إقراره. وكان الرئيس شمعون يستعد للسفر إلى المملكة العربية السعودية، بدعوة من الملك سعود. وكان وزير الخارجية في عداد الوفد المرافق لكنه علم في اللحظات الأخيرة بأمر مشروع الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا، وقدّم استقالته احتجاجاً. وهدف الرئيس شمعون من خلال زيارة السعودية، إلى توطيد علاقات لبنان بالمملكة وتنقية الأجواء بين السعودية والعراق، لأن خلاف الأسرتين السعودية والهاشمية كان لا يزال قائماً.

وفي ١٩٥٤ تشكلت حكومة جديدة برئاسة سامي الصلح، ومنحت صلاحيات استثنائية لإكمال عملية الإصلاح. لأن المشكلة الأساسية وهي مشكلة الفساد الإداري بقيت دون حل بالرغم من جهود المجالس الوزارية المتعاقبة لكون المشاكل الاجتماعية مثل الفساد عميقة الجذور.

ولكن، تميز مطلع هذا العهد من ناحية ثانية ببحبوحة اقتصادية، وازدهار، وانفتاح على الخارج، وخاصة على المغتربين الذين أولاهم الرئيس كثيراً من اهتماماته وقام بتفقدهم في بعض البلدان الأميركية.

وأكمل عهد الإنماء الذي أطل على لبنان في المرحلة الأولى من الاستقلال.

وفي عهده انشئ القصر الجمهوري في بعبدا، وشيدت المدينة الرياضية في منطقة الأوزاعي، ومحطة التوليد الحرارية في الذوق، والحوض الثالث في مرفأ بيروت، وأكمل المطار الدولي. بالإضافة إلى انشاءات كثيرة استجلبت أموالاً من الخارج، وساهمت في إيجاد فرص عمل وجعلت الاقتصاد ينتعش. أما في المجال السياسي فقد تميز عهد الرئيس شمعون بالمحافظة على النظام الديمقراطي الحر، في فترة بدأت تظهر خلالها أنظمة حكم عسكرية، وحصلت فيها كذلك انقلابات.

سياسة الأحلاف

كانت بريطانيا وإيران وتركيا والعراق، قد عقدت في ما بينها حلفاً دفاعياً أسمته حلف بغداد. وانضمت إليه الولايات المتحدة كدولة «مراقبة».

وكانت غاية هذا الحلف وقف المد الشيوعي، ومنعه من الامتداد في الشرق الأوسط.

وكان وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس، يعتبر كعرّاب للحلف، إلى جانب زميله البريطاني.

وزار الرئيس شمعون تركيا وإيران والعراق، وأجرى في عواصمها مباحثات تناولت موضوع الحلف.

وفي مصر كانت الثورة التي قام بها الضباط الأحرار يوم ٢٣ تموز ١٩٥٢، على حكم الملك فاروق بقيادة اللواء محمد نجيب، قد أوصلت جمال عبد الناصر إلى سدة المسؤولية بعد إطاحتها نهائياً بالنظام الملكي.

وقد رأى عبد الناصر منذ اللحظة الأولى أن حلف بغداد يشكل عملاً عدائياً موجهاً ضده وضد نظامه الاشتراكي. وقد خضع الرئيس شمعون لضغوط شديدة للتوقيع على حلف بغداد، لكنه تدارك الموقف مخافة انهيار الوضع مع مصر.

وتجاوبت الدول العربية والتزمت عدم الدخول في الحلف، باستثناء العراق.

وفي العام ١٩٥٥ حصل عبد الناصر على كمية ضخمة من الأسلحة التشيكية، واعتبر أنها انتصار له في وجه الأميركيين والبريطانيين الذين يمتنعون عن مده بالسلاح.

ويقول النائب سالم، نقلاً عن رواية لخليل تقي الدين سفير لبنان في القاهرة

يومذاك، أن الرئيس عبد الناصر دعاه ليخبره بصفقة الأسلحة ويكلفه الذهاب إلى بيروت وإبلاغ أمرها للرئيس شمعون والطلب إليه أن يؤيد خطوته.

قال الرئيس عبد الناصر للسفير اللبناني:

«ما دامت أميركا وبريطانيا وفرنسا تمنع عني السلاح الذي استطيع أن أزود به جيشي، وأحارب إسرائيل، ولا تبيعني قطعة فقد اشتريت من تشيكوسلوفاكيا سلاحاً وعتاداً كثيراً، ووعدتني روسيا بأن تمدني بما أشاء من الأسلحة بأسعار معقولة واتفقنا».

ثم أضاف:

«وأريدك أن تذهب الآن إلى بيروت وتبلغ ذلك إلى الرئيس كميل شمعون وتطلب منه بلساني أن يؤيد خطوتي هذه، ثم تذهب إلى اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني وتدعوه باسمي لزيارة القاهرة حتى يرى بعينه الأسلحة والعتاد الذي اشتريته ويختار منه ما يشاء لتسليح جيشه. إن عندي من الأسلحة الآن وسيكون عندي قريباً جداً ما يكفي لتسليح جميع الجيوش العربية ولن أتقاضى ثمنها بل اجعلها هبة».

ونفذ السفير اللبناني المهمة، وطار إلى بيروت في اليوم نفسه وأبلغ الرئيس شمعون ما قاله عبد الناصر، فلم يتردد الرئيس اللبناني من تأييد العمل الذي أقدم عليه عبد الناصر.

أما اللواء فؤاد شهاب فاعتذر عن تلبية الدعوة في ذلك الوقت.

وقد شرع الرئيس المصري في سياسة هدفت إلى تحقيق الوحدة العربية.

وأيقظت هذه السياسة في لبنان حماسة دعاة الوحدة العربية مما أحرج موقف الرئيس شمعون وعهده.

وفي تموز من العام ١٩٥٦ أمّم قناة السويس وكانت أكثر اسهمها في أيدي بريطانيا وفرنسا. وفي خريف العام نفسه، قامت كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل

بعدوان ثلاثي على مصر، لاحتلال قناة السويس. لكن تلك الحملة فشلت وانتهت بخسارة سياسية للدول المعتدية، بعد أن أرغمتها حكومة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على القبول بوقف إطلاق النار والانسحاب من بور سعيد وبقية المناطق. وكان يرئس الحكومة آنذاك عبد الله اليافي، الذي سعى بالتعاون مع الوزير صائب سلام إلى إقناع الرئيس شمعون بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، استنكاراً لاشتراكهما في العدوان على مصر. وكانت تربط لبنان وهاتين الدولتين صداقة قديمة ومصالح مشتركة.

وكان الرئيس شمعون، خلال مؤتمر قمة عربي عقد في بيروت لبحث هذه القضية، قد اقترح أن يبقى هو على علاقة مع باريس ولندن، وأبلغ جمال عبد الناصر بقراره لأنه من المفيد أن يبقى رئيس بلد عربي معروف بصداقته للغرب قادراً على الاتصال بالدول الغربية. ومن جهة أخرى كان عبد الله اليافي يعلن أنه تقرر قطع العلاقات. وحصلت أزمة استقال على أثرها اليافي وحكومته، فقبل شمعون استقالته وكلّف سامي الصلح بتشكيل حكومة جديدة ضمت اللواء فؤاد شهاب كوزير للدفاع الوطني وشارل مالك وزيراً للخارجية والمغتربين.

ويعتبر الدكتور كمال الصليبي في معرض تحليله لتلك الفترة أن اختيار شارل مالك لوزارة الخارجية كان بحد ذاته إعلاناً عن منحى العهد في السياسة الخارجية، ففي الوقت الذي كانت فيه مصر تقف من الغرب موقف التحفظ الشديد، وتسعى إلى اكتساب تأييد المعسكر الشيوعي بإظهار الميل إليه، أوكلت وزارة الخارجية في لبنان إلى رجل ربطت بينه وبين الأوساط السياسية في الغرب وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية صداقة متينة، فجاء تعيينه يعكس تخوف العهد من عواقب السياسة المصرية، التي حظيت بتأييد الأوساط الوحدوية في مختلف الأقطار العربية.

وكان الرئيس شمعون يرى في الأعمال المحرجة التي يقوم بها مؤيدو السياسة المصرية خطراً على عهده.

وأطل العام ١٩٥٧، فإذا البلاد منقسمة على ذاتها وفريق فيها يرى في الرئيس

شمعون خصماً يجب التخلص منه بأي شكلٍ من الأشكال. فيما فريق آخر يرى أنه الرجل العنيد الصامد الذي يرد الطامعين. وفي آذار ١٩٥٧ أقر الكونغرس الأميركي مبدأ الرئيس أيزنهاور، القاضي بتعهد الولايات المتحدة أن تضع بموجبه قواتها تحت تصرف أية دولة في الشرق الأدنى تتعرض لاعتداء شيوعي، سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر.

وأكد هذا المبدأ حرص الولايات المتحدة على استقلال بلدان الشرق الأدنى، وسلامة أراضيها. فوجدت فيه الحكومة اللبنانية الضمانة المنشودة لاستقلال لبنان، وأعلنت قبولها له على الفور.

ورأت مصر في قبول لبنان بمبدأ أيزنهاور تحدياً واضحاً لها، خاصة وأن الأجواء المتلبدة منذ العدوان الثلاثي لم تكن قد صفت بعد، وكون العهد الشمعوني كان متعاطفاً مع العراق، الذي ما انفك ينافس مصر على الزعامة العربية، إضافة إلى موقعه كأحد أقطاب حلف بغداد.

وبعد قبول لبنان بمبدأ أيزنهاور، توترت العلاقات مع مصر لدرجة شديدة كادت أن تؤدي إلى قطعها.

في هذه الأثناء، اقتربت مواعيد الانتخابات النيابة. فتنادى زعماء المعارضة إلى تشكيل جبهة تقف في وجه الرئيس شمعون وحملت اسم «الجبهة الوطنية»، وقد ضمت الزعماء المسلمين البارزين، كصائب سلام وعبد الله اليافي ورشيد كرامي إضافة إلى الزعيم الدرزي الأبرز كمال جنبلاط حليف الأمس القريب، وأقطاب الكتلة الدستورية، وعدد من زعماء الفئات المختلفة الذين أثار الرئيس شمعون عداءهم لعهده.

ورغم هذا الكم من العداء والأعداء، بقي للرئيس مؤيدون ومريدون، فغالبية الأوساط المسيحية كانت تناصره في سياسته الخارجية، إضافة إلى بعض الزعماء المسلمين.

وجرت الانتخابات في هذا الجو المثقل أوائل الصيف، ففاز أنصار العهد

وأطيح برموز المعارضة، الذين سارعوا إلى اتهام الرئيس شمعون بأنه تلاعب بالانتخابات ليضمن لنفسه التجديد لرئاسة ثانية.

وتميز صيف ١٩٥٧ بتفشي أعمال الشغب والاضطراب الأمني. فزعماء المعارضة الذين لم يصلوا إلى المجلس النيابي عقدوا العزم على منع الرئيس من تحقيق رغبته، ولكنهم كانوا عاجزين عن ذلك بالطرق الدستورية مما دفع بعضهم للقيام بأعمال عنف في بعض أحياء العاصمة، ومنطقة الشوف، فألقيت القنابل والمتفجرات، وقطعت بعض الطرقات أو نسفت الجسور. وانهار الأمن في مناطق أخرى.

وكانت قد تشكلت حكومة جديدة برئاسة سامي الصلح بتاريخ ١٨ آب ١٩٥٧، واستمرت حتى ١٤ آذار ١٩٥٨، وهي الحكومة ما قبل الأخيرة في هذا العهد، وحكومة ما قبل الثورة.

من الثورة إلى نهاية العهد

كانت سنة ١٩٥٨ حبلى بالمفاجآت على غير صعيد، تلك المفاجآت التي ولدت أحداثاً كثيرة وترتبت عليها نتائج بالغة، بدأت في ٢٢ شباط حين أعلنت كل من مصر وسورية وحدة اندماجية بينهما جعلتهما بلاداً واحدة عرفت باسم «الجمهورية العربية المتحدة»، وأصبح الرئيس جمال عبد الناصر، رئيساً للجمهورية الجديدة.

وسارعت الحكومة اللبنانية إلى تهنئة عبد الناصر بهذه المناسبة، لكن ذلك لم يقدم أو يؤخر في موضوع الأحداث المتسارعة.

ورأى أقطاب المعارضة أن إعلان الوحدة يصب في مصلحتهم ويخدم توجهاتهم، خاصة وأن التظاهرات المؤيدة للوحدة ولجمال عبد الناصر كانت تزداد وتشتد، بحيث بدا معه أن البلاد تواجه مخاطر حقيقية تهددها في كيانها ووجودها كدولة مستقلة.

أحداث خطيرة

تسارعت وتيرة الأحداث خلال شهر أيار، حيث كان متوقعاً اجتماع المجلس النيابي لتجديد ولاية الرئيس شمعون. وفي ٨ منه قتل الصحافي نسيب المتني، صاحب جريدة التلغراف برصاص مجهولين، وكان محسوباً على المعارضة. فدعت «الجبهة الوطنية» إلى الإضراب العام، وألقت تبعة الاغتيال على الحكومة، فأغلقت الأسواق ولم يمضِ يومان حتى تحول الإضراب إلى ثورة مسلحة، شملت طرابلس وصيدا، والشوف، والأحياء الإسلامية في بيروت، حيث أخذ زعماء الثورة وبعض الزعماء السياسيين، يعتبرون أنفسهم حكام المناطق التي يسيطرون عليها،

ويتصرفون على هذا الأساس.

وفي اليوم نفسه الذي بدأت فيه الاضطرابات داخل مدينة طرابلس، هاجمت جماعة مسلحة مركز الحدود اللبنانية ـ السورية في منطقة المصنع، وقتلت خمسة من أفراده. وكادت الحكومة تفقد السيطرة على كامل حدودها الشمالية والشرقية. وطلب الرئيس شمعون من قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب التدخل، وضرب الثورة. إلا أن اللواء شهاب أصر على عدم التدخل في مسألة داخلية بين العهد ومعارضيه، لأن مهمته هي تأمين الدفاع ضد العدوان الخارجي، والحفاظ على الأمن الداخلي عند الحاجة.

وبدا واضحاً أن الثورة تحولت إلى فتنة طائفية، وأن أيدٍ خارجيّة راحت تتدخل لتزيد اشتعالها.

ووقف إلى جانب الرئيس شمعون كل من حزب الكتائب، والحزب القومي السوري، وحزب الطاشناق الأرمني.

أما مهد الثورة فاستقر في بيروت الغربية حيث صائب سلام وقيادته. وكان زعماء المسلمين أمثال الرئيس حسين العويني، وعبد الله اليافي، على اتصال دائم به وعُزلت طرابلس وصيدا، ومنطقة الشوف، الثائرة على سلطة الدولة.

شكوى إلى مجلس الأمن

بعد بداية الثورة تقدم لبنان بشكوى لدى مجلس الأمن ضد الجمهورية العربية المتحدة متهماً إياها بإثارة الثورة وتأييدها بشتى الوسائل.

وكانت شكوى مماثلة قدمت إلى مجلس جامعة الدول العربية، لكن الجامعة العربية فشلت في معالجة الأمر. وناقش مجلس الأمن الشكوى اللبنانية وقرر إرسال لجنة من المراقبين الدوليين لوضع تقرير عن الحالة. وحاول الأمين العام داغ همرشولد أن يفاوض شخصياً الطرفين للتوصل إلى حل، لكن مساعي الأمم المتحدة لم تأتِ بنتيجة.

وكانت الحالة في لبنان تزداد سوءاً، وترافق ذلك مع ثورة في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، أطاح بالملكية، وقتل الملك الشاب فيصل، وخاله الأمير عبد الإله الذي كان وصياً على العرش، ورئيس الوزراء نوري السعيد.

وبدا هذا الانقلاب في حينه في مصلحة مصر، وجمال عبد الناصر. فزاد من حماسة دعاة الوحدة العربية في صفوف اللبنانيين المعارضين. فيما رأى فيه الرئيس شمعون تراجعاً للنفوذ الغربي. فكان لا بد من عمل شيء ما حفاظاً على سلامة البلاد، وعلى هذا الأساس وُجّه طلب المساعدة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

طلب الحماية الأميركية

كان الدكتور شارل مالك وزير الخارجية قد أقنع الرئيس شمعون بطلب الحماية الأميركية، فدعاها إلى تنفيذ تعهدها وإرسال قوة عسكرية تحمي الكيان اللبناني، فلبّت الولايات المتحدة هذا الطلب، وأنزلت في ١٥ تموز قوة من جنود البحرية الأميركية قرب بيروت، ورست قطع من الأسطول السادس الأميركي قبالة الشاطىء اللبناني.

على أن إنزال الجنود الأميركيين لم يضع حداً للثورة، وجلّ ما فعله أول الأمر أنه أوقف التدخل الخارجي فيها، وهنا تغلبت عليها الصبغة الداخلية. وبقي المعارضون يطالبون برحيل الرئيس شمعون الفوري، على الرغم من أن رئيس الحكومة سامي الصلح كان أعلن في ٥ حزيران أن ولاية الرئيس شمعون لن تجدد، وأن المجلس النيابي سيدعى إلى جلسة حددت في أواخر تموز لانتخاب رئيس جديد. على أن كل ذلك لم يحمل المعارضة على إلقاء سلاحها. وأصر الرئيس شمعون على إكمال ولايته حتى آخر يومٍ منها.

روبرت مورفي

بعد تسارع الأحداث، وفي اليوم التالي لنزول القوات الأميركية، وصل

روبرت مورفي وكيل وزارة الخارجية الأميركية إلى بيروت موفداً من الرئيس أيزنهاور، «للقيام بكل جهد ممكن لإعادة السلام والهدوء إلى الحكم ومساعدة الرئيس شمعون على ذلك».

والتقى مورفي الرئيس شمعون محاولاً إيجاد حلّ للأزمة. وهنا يورد النائب السابق يوسف سالم أن مورفي نصح الرئيس شمعون بأن لا يفكر في التجديد، حتى لا يقال أنه استعان بالجيش الأميركي ليجدد الرئاسة لنفسه.

ويضيف أن الرئيس شمعون أعرب لمورفي عن خيبة أمله من أصدقائه الغربيين، وفي طليعتهم الأميركيين وقال له: «إني أحصد الآن ثمار موقفي معكم ضد الشيوعية وها أنتم الآن تقفون مع المعارضة ضدي».

وأجاب مورفي، ودائماً بحسب رواية سالم، بقوله: «لا تجديد وإنما نترك لك يا حضرة الرئيس أن تفكر بالأمر ويبدو لي بعد أن درست الموقف أن اللواء شهاب هو أصلح المرشحين في هذه الفترة العصبية التي يمر بها لبنان». قبل كميل شمعون بالأمر لكنه أشترط أن يظل في الرئاسة حتى الدقيقة الأخيرة من ولايته مهما كلف الأمر وأيّاً كانت الظروف.

من جهة ثانية كان مورفي قد اتصل بالمعارضة، واتضح له وللجميع بأن الحل الأنسب هو في انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية خلفاً للرئيس كميل شمعون.

الفصل الخامس

شهاب رئيساً للجمهورية
(١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)



فؤاد شهاب

في ٣١ تموز اجتمع المجلس النيابي في بيروت وانتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية.

أما الثورة فلم تتأثر بهذا الانتخاب، إذ إنها استمرت على حالها في بيروت، ومختلف المناطق وإنما بوتيرة أخف من السابق. وفي ٢٢ أيلول تسلم فؤاد شهاب مقاليد الرئاسة من كميل شمعون، واقسم اليمين الدستورية وألقى كلمة أمام المجلس النيابي جاء فيها:

«حضرات النواب المحترمين:

بين قيادة الجيش حيث الصمت رفيق الواجب، ومنبر هذه الندوة حيث الكلام هو السيد، مسافة لعلها أصعب ما كتب لي أن اجتازه منذ سلكت طريق

الجندية. غير أن ثقة الشعب الغالية التي شاءت يوم عبّرتم عنها، أن توليني مهام رئاسة الجمهورية يمكنها دائماً أن تسهل لي ما أردتم بهذه الرئاسة، وأردت من خدمة لبنان وشعبه.

وفي الساعة التي أقسم فيها يمين المحافظة على الدستور اللبناني، أعاهدكم وأطالبكم بعهدكم على الوفاء للدستور غير المكتوب ميثاقنا الوطني، فهو الذي جمعنا ويجمعنا على الإيمان بلبنان، وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً، متعاوناً بإخلاص وصدق مع شقيقاته الدول العربية إلى أقصى حدود التعاون، لما فيه خيره وخيرها جميعاً».

حكومتان برئاسة كرامي



الرئيس رشيد كرامي

كان أول عمل قام به العهد الشهابي هو تكليف السيد رشيد كرامي تأليف حكومة جديدة، فشكّل في ٢٤ أيلول هذه الحكومة من أشخاص لم ينغمسوا في الأحداث، وهم فيليب تقلا، شارل حلو، محمد صفي الدين، يوسف السودا، رفيق نجا، فريد طراد وفؤاد نجار.

واعلنت الحكومة عزمها على قطف ثمار الثورة، لكن هذا الاعلان أثار نقمة الفئات الموالية للعهد السابق، لا سيما وأن الرئيس كرامي اشترك اشتراكاً فعلياً في الثورة وكان أحد ابرز قادتها.

وفي اليوم التالي، اخُتِطف الأديب والصحافي الكتائبي فؤاد حداد وانتشرت الأخبار عن تعذيبه وقتله، فدعا حزب الكتائب اللبنانية على الفور إلى اضراب عام احتجاجاً على ذلك. وساندت الاضراب مختلف الفئات المستاءة من تباشير العهد الجديد. وسرعان ما تطور اضراب ٢٣ أيلول كما تطور اضراب ٨ أيار، إلى «ثورة مضادة» وقفت في وجه الثورة الأولى.

وهكذا عادت الأحوال مجدداً إلى التدهور، فحفرت الخنادق، وقطعت الطرق من جديد، حتى اصبحت البلاد مهددة بحرب أهلية. وفي آخر الأمر تبين أن الحكومة العتيدة لن تتمكن من الحكم ما لم تتمثل فيها قوى البلاد الأخرى، وعلى رأسها حزب «الكتائب». فاستقال الرئيس كرامي بعد أن دامت حكومته الأولى عشرين يوماً. وفي ١٤ تشرين الأول تشكلت حكومة ثانية برئاسة كرامي

الذي مثل الثورة، فيما بيار الجميل مثل الثورة المضادة وكان العضوان الآخران في هذه الوزارة الحاج حسين العويني أحد وجهاء بيروت، وريمون إده ابن الرئيس الأسبق إميل إده وعميد الكتلة الوطنية.

وسارعت الحكومة الجديدة إلى اطلاق شعار «لا غالب ولا مغلوب» لإنهاء الأزمة وإعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد. وسُميت «حكومة الانقاذ الوطني». أما الحقائب الوزارية فتوزعت على الشكل التالي:

١ ـ رشيد كرامي ـ رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية والاقتصاد الوطني والدفاع الوطني والانباء.

٢ ـ حسين العويني ـ وزيراً للخارجية والعدلية والتصيمم العام.

٣ ـ ريمون إده ـ وزيراً للداخلية والشؤون الاجتماعية والبريد والبرق والهاتف.

٤ ـ بيار الجميل ـ وزيراً للاشغال العامة والتربية الوطنية والصحة العامة والزراعة.

نالت الحكومة الثقة بالاغلبية المطلقة.

وكان المقترعون ٥٠

تغيب ١٦

اعتذر ٣

استقال السيد ريمون إده من الوزارة بموجب المرسوم ٢٢٧٠ تاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٥٩

استقال السيد رشيد كرامي من وزارة الاقتصاد الوطني والانباء بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٥٩.

استقال السيد حسين العويني من وزارتي التربية الوطنية والزراعة.

عين كل من السادة فيليب تقلا وزيراً للعدلية والاقتصاد الوطني وموريس

زوين وزيراً للشؤون الاجتماعية والبريد والبرق والهاتف وفؤاد نجار وزيراً للزراعة وعلي بزي وزيراً للداخلية والانباء وفؤاد بطرس وزيراً للتربية الوطنية والتصميم العام.

أما البيان الوزاري الذي نالت الحكومة الثقة على أساسه فتضمن التالي:

حضرات النواب المحترمين:

نحن اليوم نجتمع في ظروف استثنائية عصيبة، فالمحنة الدامية التي عشناها جميعاً جعلت كل اللبنانيين يشعرون بالحاجة إلى إيجاد مخرج عاجل للازمة فكانت هذه الحكومة التي اتشرف برئاستها، والتي تتقدم من مجلسكم الكريم بطلب ثقته الغالية.

ولسنا بحاجة للعودة إلى الماضي، فقد عقدنا العزم على غسل هذا الماضي. والحكومة التي تقدر مسؤوليتها في هذا الظرف بالذات ترى أن واجبها الأول هو العمل على غرس مبادىء الوحدة الوطنية، وتحقيق التعاون والثقة بين المواطنين، وعلى هذا الأساس، يمكننا تسمية هذه الحكومة «بحكومة انقاذ وطني».

وعندما نقول «انقاذ وطني» فنحن نعني كل ما تتضمنه هذه الكلمة من معنى وترمي إليه من أهداف. وسنعمل، ونتساند، ونتكاتف، لإزالة الشكوك التي علقت في النفوس، وذلك بالعمل المجرد لتحقيق فكرة المساواة بين الجميع في ظل سيادة القانون، واشاعة روح العدل.

ويهم الحكومة أن تلفت انظار حضرات النواب المحترمين إلى أن لبنان يجتاز في هذه الأيام مرحلة فاصلة في تاريخه السياسي. لذلك فهي ترجو منكم جميعاً معاونتها على تهيئة الجو الصالح الذي يعيد الثقة في لبنان، وينشر الأمن والطمأنينة بين ربوعه، ليشعر الجميع بأن هذا الوطن هو بلد المحبة والتسامح والاخاء.

أما سياسة الحكومة، في مختلف الحقول والميادين، فهي نفس السياسة التي وضع خطوطها العريضة فخامة الرئيس في البيان التاريخي الذي القاه أمام مجلسكم الموقر بتاريخ ٢٣ أيلول الماضي. فالحكومة تتشرف بأن تأخذ على عاتقها أمر

العمل على تحقيق ما تيسره لها الظروف والامكانات، ضمن المخطط الوطني لهذا العهد، سواء في الحقل الخارجي أم في الحقل الداخلي. فالميثاق الوطني هو نهجنا وسبيلنا، والوحدة الوطنية هي شعارنا ورائدنا. والضرورة الأساسية الملحة لبناء الدولة بناء سليماً لم تتجل يوماً كما تجلت في هذه الفترة الدامية الأخيرة ولم يبق مناص من إقامة الدولة على أسس وقواعد ومقاييس مستمدة من تصميم النخبة ومصلحة الشعب، وطموح المواطن.

ولكي يثق المواطن بالدولة يجب أن يسري فيها روح الجد ويسيرها، الجد في المسؤولية وفي الواجب وفي الحساب، والجد في جعل الدولة للمواطن وللكل على السواء، والجد في النظرة إلى الغد والتصميم له.

ولا بد أن يطمئن المواطن إلى تجرد الحاكم، وعدل القاضي، وأمانة الموظف.

ولا بد من أن يكون للحكم فيه كل هيبته، وللقانون كل سلطته، ولحق الفرد والجماعة كل حرمته.

هكذا خطط الرئيس القائد، وهذا هو منهاج الحكومة التي اتشرف برئاستها، وعلى هذا الأساس، نطلب من مجلسكم الكريم الثقة. وأخيراً تريد الحكومة أن تؤكد من جديد، ومنعاً لكل تأويل أو التباس، عزمها على المحافظة على سيادة لبنان، والدفاع عن استقلاله، ليبقى لبنان لنا جميعاً بوضعه الحاضر، بلداً عربياً حراً عزيزاً مستقلاً.

ووفقت الحكومة الجديدة في مهمتها، فعادت الحياة إلى شكلها الطبيعي واستؤنفت العلاقات بين مختلف الفئات، وحدثت الأعجوبة اللبنانية بين ليلة وضحاها وانطفأت النار وفتحت الأسواق.

ولعل الرئيس فؤاد شهاب كان صاحب الفضل الأكبر في ذلك، فبإصراره على مبدأ العدالة في توزيع مسؤوليات الحكم والإدارة بين جميع الطوائف، وُفق إلى القضاء على السبب الأساسي الذي كان يثير استياء الفئات الإسلامية

من الدولة.

وكان على الرئيس شهاب أن يستمر في السعي لتحقيق الوحدة الوطنية وإعادة الثقة بين الجميع. وللوصول إلى هذه الغاية أخذ يستعين تارة بالبطريرك الماروني، وتارة أخرى بالرئيس عبد الناصر، الذي كانت رقعة نفوذه تتسع وتزداد يوماً بعد يوم في العالم العربي، وبلدان العالم الثالث. وصار له اتباع وانصار وتلاميذ في مختلف الأقطار العربية، نظرت إليه على أنه معيد الحق العربي إلى أصحابه.

وكان من الطبيعي أن يستعين الرئيس شهاب بالرئيس عبد الناصر بواسطة سفير مصر في لبنان، في كل مرة يقع فيها خلاف بين الوزارة أو بين مختلف الفئات اللبنانية على قضايا قومية أو طائفية.

ويقول النائب سالم في هذا السياق: «وعلى هذا الأساس كبر حجم اللواء عبد الحميد غالب سفير عبد الناصر في لبنان، وطالت إقامته فيه ستة عشر عاماً وهي مدة لم يسجلها تاريخ الدبلوماسية لاي سفير في الشرق».

العدالة الاجتماعية والتخطيط

رفع العهد شعار العدالة الاجتماعية وتمثل ذلك بوصول بعثة رأسها الأب «لويريه» لدراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ووضع الحلول المفيدة.

فجالت هذه البعثة على المناطق والقرى، وخلصت إلى تقرير وضعته بعد جولاتها الميدانية وحمل التقرير عنوان «حاجات لبنان وامكانياته».

نفذ الرئيس شهاب سياسته الإنمائية، مستنداً إلى هذا التقرير، فوضع المشاريع لتعبيد الطرقات وأوصل الكهرباء إلى عدد كبير من القرى، وفتح المدارس الرسمية في المناطق اللبنانية، وباشر اصلاحاً إدارياً، واسس عدداً من المجالس والمصالح أهمها:

١ ـ مجلس الخدمة المدنية.

٢ ـ مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية.

٣ ـ مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت.

٤ ـ مصلحة الانعاش الاجتماعي.

٥ ـ المشروع الأخضر.

٦ ـ هيئة التفتيش المركزي.

٧ ـ الوكالة الوطنية للأنباء.

ونفّذ سلسلة مشاريع منها:

ـ اكمال الحوض الثالث في مرفأ بيروت.

ـ مرفأ مدينة جونية.

ـ مصرف لبنان.

وابدى اهتماماً كبيراً بالمناطق الإسلامية والدرزية المحرومة، فخصها للمرة الأولى بعناية كبيرة.

وهكذا، فإن الاصلاح الإداري الذي قام به الرئيس اتاح للبنان نظاماً ادارياً أكثر تجاوباً مع العصر، وخاصة بعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة التي طرأت على حياة الوطن.

إستقالة وعودة

بعد انتخابات ١٩٦٠ النيابية شعر الرئيس بأن هوة عميقة تفصل بينه وبين اللبنانيين، فأعلن في ٢٠ تموز تقديم استقالته.

وقد قوبلت للوهلة الأولى بالاستغراب والدهشة. ولكن بعد حين يسير هب النواب ورجال السياسة إلى منزل الرئيس في جونيه يطلبون إليه العودة عن استقالته، وتجنيب البلاد خضات جديدة. وأخيراً نزل عند رغبة النواب والسياسين، والناس المطالبين بعودته فعاد عن قرار الاستقالة.

والغريب في الأمر أن الاجراس التي قرعت حزناً يوم تسلم شهاب للرئاسة عادت تقرع فرحاً بعودته عن الاستقالة.

وممّا تجدر الإشارة إليه أن الوضع بعد الاستقالة أصبح غيره قبلها. وكأنها شكلت استفتاءً شعبياً كان الرئيس بحاجة إليه لوضع الأمور في نصابها الصحيح.

والحقيقة التي يمكن أن تقال، هي أن فؤاد شهاب عاد أقوى منه بكثير عما كان.

الانقلاب القومي

سببت سياسة العهد الخارجية استياءً في صفوف البعض، فاتهم الرئيس شهاب بجعل لبنان تابعاً للنفوذ المصري، وكان من جملة هؤلاء الحزب السوري القومي.

وفي أيلول ١٩٦١ انفصلت سوريا عن مصر بعد الوحدة. وتباطأت الحكومة اللبنانية في الاعتراف بالحكم الجديد في سوريا، وبدا ذلك وكأنه مسايرة لعبد الناصر على حساب السوريين مما زاد في نقمة القوميين على السياسة الشهابية.

وفي ٣٠ كانون الأول ١٩٦١ قام الحزب السوري القومي بمحاولته الانقلابية بقيادة الضابطين السابقين في الجيش فؤاد عوض وشوقي خير الله، لكن الانقلاب فشل، وسيق اعضاء الحزب القومي إلى السجون وإلى المحاكمة.

وأتت الاحداث التي افتعلها القوميون، لتزيد الحذر لدى العهد من نوايا اعدائه، ولتزيد الآخرين حذراً وريبة من التدابير والاحتياطات المتخذة بعد الانقلاب.

تخوف البعض من حكاية التجديد، وقد سعى آخرون لدى الرئيس شهاب لتعديل الدستور وترشيح نفسه لفترة رئاسة ثانية. لكن الرئيس شهاب كان قد حزم أمره فلم ينزل عند رغباتهم، وعلى الرغم من أن المجلس النيابي عدّل الدستور ليتسنّى له التجديد، فإن اللواء شهاب رد التعديل إلى المجلس ولم يوقعه، وقطع الطريق على كل الأقاويل أو الرغبات، أو حتى الهواجس التي كان أصحابها ينتظرون ليروا ما سوف يكون.

الفصل السادس

عهد شارل حلو

(١٩٦٤ ـ ١٩٧٠)

الرئيس شارل حلو شكل نقطة تلاقي، وانتخب باجماع النواب عليه في جلسة ١٨ آب ١٩٦٤.



الرئيس شارل حلو

كان قبل وصوله إلى سدة الرئاسة وزيراً للتربية، وعمل في الصحافة وهو المحامي اللامع. يقول الرئيس حلو عن تلك الفترة في كتابه «حياة في ذكريات» أنه: «في أوائل آب عام ١٩٦٤ جاء الحاج حسين العويني وقال لي بأن الرئيس شهاب قال له: «ما رأيك بوزير التربية الذي تتسم اقتراحاته ومداخلاته في مجلس الوزراء بالحكمة والتجرد الواضحين؟» وخلص الحاج الطبيب إلى الاقتناع بان الجنرال شهاب سيقترح ترشيحي على الاغلبية التي تدعمه، وايضاً على الأقلية التي ستقبل ترشيحي». ويضيف: «.. ما فعلت شيئاً ولم اطلب شيئاً من أحد وكنت قد نظمت كيفية قضاء عطلتي خارج لبنان».

«..وتقبلت الرئاسة كشرف ومسؤولية فادحة علماً بأهمية النزاعات والخصومات على المستويين الداخلي والخارجي والتي كانت دافعاً لتأييد النواب الذين انتخبوني»...

حكومة العهد الأولى

استمرت حكومة الرئيس حسين العويني التي شكلت في ٢٠ شباط ١٩٦٤ خلال العهد السابق في اداء مهماتها، بعد أن ادخلت عليها تعديلات طفيفة تناولت ادخال ادمون كسبار كوزير للتربية بدلاً من الرئيس المنتخب، ودخلها جوزف نجار فيما تركها فيليب تقلا. وأصبحت على الشكل التالي:

١ ـ حسين العويني. ـ رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني.

٢ ـ جبران نحاس ـ نائباً للرئيس ووزيراً للعدلية.

٣ ـ فؤاد نجار ـ وزيراً للزراعة.

٤ ـ امين بيهم ـ وزيراً للمالية.

٥ ـ ادمون كسبار ـ وزيراً للتربية الوطنية.

٦ ـ جورج نقاش ـ وزيراً للاشغال العامة والنقل والارشاد والانباء والسياحة.

٧ ـ فؤاد عمون ـ وزيراً للخارجية والمغتربين.

٨ ـ رضا وحيد ـ وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية مع احتفاظه بوظيفته في السلك الإداري.

٩ ـ محمد كنيعو ـ وزيراً للصحة العامة والبريد والبرق والهاتف.

١٠ ـ جوزيف نجار ـ وزيراً للاقتصاد الوطني والتصميم العام.

نالت الحكومة الثقة باكثرية ٥٤ نائباً من أصل ٨٨ وحجب الثقة ٣٣ نائباً فيما امتنع نائب واحد عن التصويت.

وركزت الحكومة في بيانها الوزاري الأول على النواحي الانشائية والإنمائية، وكذلك الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والنواحي الثقافية والتربوية.

ووجه الحكم خلال هذه الفترة الأولى اهتمامه نحو تنفيذ مشاريع متعددة للري في الجنوب، والبقاع، والشوف. واستحدثت شبكة طرق جديدة عملت على ربط القرى اللبنانية بعضها بالبعض الآخر. هذا إضافةً إلى عديد من المشاريع التي تتعلق باحياء القرية اللبنانية والاهتمام بالأرياف.

وخلال هذه المرحلة انطلق المشروع الأخضر الذي انشىء في العهد السابق. وادخلت تحسينات جمة على الخدمات الهاتفية، على مستوى استبدال الشبكات القديمة بخطوط آلية جديدة وزادت مراكز البريد بنسبة كبيرة. أما على الصعيد التربوي فأبرز المنجزات هي:

١ - تعميم التعليم الابتدائي ونشر التعليم الثانوي.

٢ - رفع مستوى المدارس وافراد الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية.

٣ - تعزيز التعليم المهني والتقني.

٤ - استحداث ٤ مدارس زراعية في بيروت والمناطق.

٥ - دعم التعليم العالي والجامعة اللبنانية.

ويذكر أنه ابتداء من آذار ١٩٦٥، سيرت مصلحة النقل المشترك «الأتوبيس» في شوارع بيروت بدلاً من «الترامواي الأحمر» الذي أحيل إلى التقاعد.

على المستوى السياسي

كان الموضوع الذي طرح نفسه بالحاح خلال هذه الحقبة مسألة الدفاع العربي المشترك الذي وقع سنة ١٩٥٠، بين الدول العربية، وكيفية تنظيم دخول وإقامة الجيوش بين دولة وأخرى من الدول الموقعة على الاتفاقية في حال نشوب نزاع مسلح مع إسرائيل.

وقد اجاز مجلس النواب بتاريخ ١٤ آب ١٩٦٥، قانوناً نص على السماح

لقيادة الجيش اللبناني بأن تعقد بشكل مسبق الاتفاقات الضرورية من أجل تحقيق التعزيزات العسكرية المتفق عليها مع جامعة الدول العربية، استناداً لمقررات القمة العربية ١٩٦٤. يذكر أنه خلال شتاء ١٩٦٥، حصلت مظاهرات في بعض المدن اللبنانية وخاصة في طرابلس، والأسباب الكامنة وراء ذلك الدعوة إلى مقاطعة المانيا الغربية بسبب تعاملها مع إسرائيل والاحتجاج على سياسة لبنان داخلياً وعربياً.

لكن العهد مضى في تعزيز علاقات لبنان العربية والدولية.

فعلى المستوى العربي زاد الرئيس شارل حلو من انفتاحه على مصر والرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يكن له مودة مميزة، حيث جمعته به قمم عربية، أو آسيوية أفريقية، في اطار دول عدم الانحياز. وقد وضع حجر الأساس لبيت الطالب اللبناني في القاهرة، ومنح الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة.

ويقول الرئيس الحلو في معرض الحديث عن العلاقات مع مصر، بأن الرئيس عبد الناصر أعلن في إحدى خطبه «أن كل اعتداء على لبنان هو اعتداء على جمهورية مصر العربية».

أما على المستوى الدولي، فإلى جانب الانفتاح على الدول المنتمية إلى الأمم المتحدة فقد تعززت العلاقات مع فرنسا بصورة كبيرة.

فالرئيس حلو الذي ينتمي إلى الثقافة الفرانكفونية وبما له من طول الباع في هذا المجال، أقام اتصالات مباشرة ومكثفة مع ديغول في فترة رئاسته، ثم مع سلفه الرئيس جورج بومبيدو.

واستطاع بروية وحكمة أن يزيل كل الرواسب التي كانت لا تزال موجودة والتي كانت لا تزال تشوب جو العلاقات الفرنسية اللبنانية منذ فترة الانتداب، وبدا واضحاً أن فرنسا راغبة في مساعدة لبنان في المجالات الإنمائية، وكذلك في مجال السياسة الخارجية بسبب التهديد الإسرائيلي المستمر.

وشكلت العلاقات اللبنانية الفرنسية حلقة تواصل بين فرنسا والعرب، خاصة وأن بعض الفتور كان يسود العلاقات المصرية ـ الفرنسية.

سعي إلى الاتفاق

انعكست الخلافات السائدة بين الانظمة العربية على الوضع برمته، وحاولت هذه الدول أن تضع حدوداً للحملات الاعلامية التي كانت تشنها الوسائل الإعلامية التابعة لدولة على دولة عربية أخرى. والموضوع الذي طرح نفسه دائماً هو حرية الصحافة اللبنانية، التي كانت تنشر في الغالب تسريبات أو انباء، أو بعض الأحيان حملات على بعض الأنظمة، أو الشخصيات الرسمية العربية.

فكان أن تم الاتفاق بناء لاقتراح الرئيس حلو، على الالتزام بميثاق الجامعة العربية الكفيل وحده بإعادة التضامن العربي.

انشاء سرب الميراج

كانت القيادة الموحدة العربية قد رأت ضرورة أن تتواجد ضمن الجبهة اللبنانية السورية مع إسرائيل أربعة أسراب من الطائرات الحربية لحاجة الجبهة لها في حال وقوع عمليات.

وكان نصيب لبنان أن ينشىء سرباً من هذه الأسراب، بدلاً من الاتيان بسرب عربي وتقديم إحدى القواعد له، على أن تتولى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت تمويل شراء طائرات الميراج اللبنانية.

وحددت الدول العربية بقرار سري فترة ثلاث سنوات لاستكمال تسليحها واعداد القوى اللازمة لمعركة قد تفرض نفسها مع العدو الإسرائيلي. ولكن تطورات اليمن أدت إلى نشوب أزمة سعودية ـ مصرية، حيث اندلعت الحرب بين الفريقين وتوقفت بنتيجتها الأبحاث العربية. وفي هذه الأجواء المتلبدة نشبت حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل.

عواطف النصف الثاني من العهد

شهدت المرحلة الثانية من عهد الرئيس تطورات مهمّة على الصعيدين

الاقليمي والمحلي، كان لها نتائج بعيدة الأثر في لبنان والمنطقة، وحتى في مجال العلاقات الدولية. وإذا كنا سنبدأ من حرب حزيران ١٩٦٧، فإننا سنعود للتركيز على جملة قضايا ومعطيات محلية طبعت هذا العهد، وهذه المرحلة من تاريخ لبنان.

التهديد الإسرائيلي

كانت الجبهة السورية مع إسرائيل قد اشتعلت بنيران متقطعة طيلة الأشهر الأولى من سنة ١٩٦٧، وكانت اشتباكات المدفعية، وغارات الطيران، وتسلل وحدات الفدائيين الفلسطينيّين من ناحية، ووحدات الكومندوس الإسرائيلية من ناحية أخرى، تتزايد مع كل يوم.

وهددت إسرائيل بأنها سترد بالطريقة التي تراها مناسبة على سوريا، وبأن الطريق إلى دمشق مفتوح. فيما وزع الوفد السوري في الأمم المتحدة بتاريخ ١٣ نيسان بياناً جاء فيه: «إن أية هجمات أخرى تشنها إسرائيل سوف تؤدي إلى اشتعال الموقف مهما كان الثمن. واضاف البيان: «إن الاشتباك الذي وقع أخيراً بين الجانبين السوري والإسرائيلي يمثل تدهوراً خطيراً للموقف على خطوط الهدنة. إن إسرائيل مسؤولة عن الهجوم».

سحب قوات الطوارىء الدولية

وتوالت الاحداث وتسارعت ولم تكن مصر بعيدة عن هذه التطورات المتلاحقة. وبطبيعة الأحوال كانت ملتزمة بمعاهدة الدفاع العربي المشترك وخطط القيادة الموحدة، وباتفاق ثنائي خاص بينها وبين سوريا.

وكان قرار الرئيس عبد الناصر بعد مشاوراته مع المسؤولين السوريين الوقوف في وجه التهديد الإسرائيلي، وقد عمد إلى سلسلة خطوات سياسية وعسكرية تضمنت التالي:

١ ـ في ١٦ أيار ١٩٦٧، تلقى قائد قوات الطوارىء الدولية في غزة الجنرال

ريكي، من القيادة العليا للقوات المسلحة المصرية أمراً بسحب قوات الطوارىء الدولية المتحركة في نقاط المراقبة على حدود سيناء الشرقية، وأفاد الأمر في حينه بأن القوات المصرية تجمعت في سيناء عند الحدود الشرقية.

كانت هذه الخطوط تعني أن العازل بين القوات الإسرائيلية والجيش المصري قد أزيل، وأن أي احتكاك سيؤدي إلى نشوب حربٍ لا أحد يعرف مداها.

وأحدث التدبير الذي اتخذه عبد الناصر دوياً هائلاً في الأوساط والمحافل العالمية والدولية. ولم تستطيع الأمم المتحدة إلا الانصياع للامر رغم محاولات الأمين العام «يو ثانت» الإمساك بزمام الأزمة.

الحشد الإسرائيلي على الحدود مع سوريا

في ١٦ أيار عقب العرض العسكري الإسرائيلي الذي أقيم في القدس، اعلنت الصحف الإسرائيلية رغبة الحكومة هناك في الصلح مع العرب، في حين كانت الاستعدادات العسكرية للحرب تجري على قدم وساق، وقد حشدت إسرائيل ما بين ١١ و ١٣ لواء أمام الحدود السورية. وتلقت الحكومة المصرية من مصادر الاستخبارات السوفياتية تأكيداً بهذا المعنى، وقامت بابلاغه لسوريا.

احتلال شرم الشيخ واغلاق العقبة

في الساعة التاسعة من مساء يوم الأحد ٢١ أيار، كانت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي مجتمعة بالرئيس عبد الناصر، وكان الموضوع المطروح للمناقشة هو خليج العقبة.

وكانت طلائع القوات المصرية قد وصلت بالفعل إلى شرم الشيخ، حيث اتخذت مواقعها. واتخذ يوم ٢٢ أيار القرار باغلاق خليج العقبة.

وبعد محادثاته الأخيرة التي اجراها وزير الحربية المصرية مع نظيره السوفياتي في موسكو بتاريخ ٢٨/٥/١٩٦٧، تلقى الوزير المصري وعداً بالمساعدة العسكرية السوفياتية في حال دخول الولايات المتحدة الحرب وقال له: أريد أن أؤكد لكم أنه

إذا حدث شيء واحتجتم لنا فمجرد ارسال إشارة نحضر لكم فوراً في بور سعيد، أو أي مكان آخر».

الوضع على الحدود اللبنانية الإسرائيلية

اتخذ الجيش اللبناني اقصى درجات التأهب استعداداً للرد على أية عمليات هجوم إسرائيلية محتملة الوقوع. وقام الرئيس حلو، يرافقه رئيس الحكومة بتفقد الوحدات المنتشرة على الحدود مع إسرائيل، حيث وجدوا المعنويات العالية التي يتمتع بها افراد الجيش.

ويوم ٥ حزيران وبعد توارد اخبار العمليات، اتصل الرئيس حلو بالرئيس عبد الناصر، للوقوف على آخر تطورات الوضع، وليضع نفسه وقواته لتنفيذ مقررات ميثاق الدفاع المشترك، وطلب ارسال ضابط ارتباط مصري للتباحث في ما يمكن للبنان القيام به. فطلب الرئيس عبد الناصر أن يتصرف لبنان بحسب امكانياته.

وبالفعل فقد اتخذ لبنان كل الاستعدادات الآيلة لتسهيل دخول وإقامة جيوش عربية في أراضيه عند اللزوم.

٥ حزيران ٦٧

يقول محمد حسنين هيكل: «ما بين الساعة الثامنة وحتى الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الاثنين ٥ حزيران ١٩٦٧، كانت معركة الستينات ضمن الصراع الهائل في الشرق الأوسط وعليه قد بدأت وانتهت بهزيمة مؤلمة لمصر وللأمة العربية» كانت هذه المدة القصيرة (ثلاث ساعات ونصف) هي لحظة الزمن التي استغرقتها الضربة الجوية، والتي جاءت ضربة قاضية.

في القدس قاتلت القوات الأردنية قتالاً مريراً طوال خمسة أيام لكنها اضطرت إلى اخلاء الضفة الغربية بكاملها. وفي الجبهة السورية، تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال مرتفعات الجولان.

عودة إلى لبنان

ارخت النكسة التي تعرضت لها البلاد العربية، من جراء حرب حزيران ١٩٦٧ بثقلها على مجمل الاوضاع العامة والداخلية في هذه البلاد، فهي كانت أمام ازمات حقيقية تتمثل في احتلال اجزاء عديدة من الأراضي العربية في كل من مصر، وسوريا، والأردن، إضافة إلى احتلال الضفة الغربية، وقطاع غزة، بالإضافة إلى تزايد مآسي الشعب الفلسطيني.

وطرحت مسألة العلاقات مع المجتمع الدولي، وخاصة مع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، التي قدمت لإسرائيل كل ما احتاجته على المستويات العسكرية والسياسية لخوض الحرب وتحقيق ما حققته، وتليها في المرتبة الثانية المملكة المتحدة، وكيفية التعامل معها.

وفي أواخر آب ١٩٦٧ اتخذ مجلس الوزراء قراراً بعودة السفيرين الأميركي، والبريطاني، بعد أن كان ابلغهما اثناء الحرب بأن بقاءهما في لبنان غير مرغوب فيه.

هموم السياسة اللبنانية

جرت الانتخابات النيابية خلال ربيع سنة ١٩٦٨، وحاول البعض الترويج لفكرة أو رغبة قديمة ودفينة عندهم، وهي مسألة عودة اللواء شهاب إلى رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ مع الانتخابات الرئاسية.

لكن شيئاً من ذلك لم يحدث. ويذكر أنه خلال هذه الانتخابات قام تحالف بين الرئيس السابق كميل شمعون، والشيخ بيار الجميل، وعميد الكتلة الوطنية ريمون إده، واستطاع هذا الحلف الثلاثي أن يضمن لنفسه ولنوابه عدداً لا بأس به

من المقاعد النيابية.

استقالة وعودة

في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٨ قدم الرئيس حلو استقالته، بسبب الاوضاع السائدة التي كانت تشهد انقساماً مخيفاً بين تيارات مختلفة على الأصعدة اللبنانية - اللبنانية، واللبنانية الفلسطنية، بحيث أن أي طرح في هذا السياق كان يؤدي إلى نشوب مأزق.

البعض رأى في الاستقالة الرغبة في احداث صدمة كان يحتاجها لبنان لتعيد ترتيب الأوضاع، وتفهم الجميع أن هناك مخاطر حقيقية.

والبعض الآخر وجد فيها محاولة لاكتساب شعبية واسعة، أو اجراء شبه استفتاء على طريقة اللواء شهاب في تقديم استقالته.

لكن الرئيس حلو يوضح الموقف لتراجعه عن الاستقالة فيقول بأنه ليس بسبب مراجعات النواب والحاحهم تراجع فحسب، بل لأنه أبلغ بصورة سرية أن في استقالته تعريضاً فعلياً للبلد للوقوع في مأزق، خاصة وأن الظروف قد لا تسمح باجراء انتخاب قانوني لاختيار الخلف وفقاً للدستور.

مع الفلسطينيّين

لمحة تاريخية عن منظمة التحرير

قبل العام ١٩٦٧ نظرت البلاد العربية إلى الحركة الفلسطينية المستقلة على أنها حركة مساندة للجهد العربي في المعركة ضد إسرائيل، على الصعيدين السياسي والعسكري. وانطلاقاً من هذا المبدأ ولدت منظمة التحرير الفلسطينية بناء على توصية من القمة العربية المنعقدة في القاهرة من ١٣ إلى ١٧ كانون الثاني ١٩٦٤، وانيطت رئاسة اللجنة التنفيذية آنذاك بأحمد الشقيري.

وأنشِيء جيش التحرير الفلسطيني بدعم مالي من القمة التي انعقدت في مدينة الاسكندرية بين ٥ و ١١ أيلول من السنة ذاتها.

أما المنظمات الفدائية الأخرى فقد ظهرت رسمياً بعد حرب ١٩٦٧ المؤلمة، ما عدا حركة فتح التي تعود أول عملية لها إلى كانون الثاني ١٩٦٥.

الوجود الفلسطيني في لبنان وآثاره

بتاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٦٧ توزع اللاجئون الفلسطينيون المسجلون في «الانروا» على الدول العربية فكان نصيب لبنان يومها ٢١٨٠٠٠ لاجىء.

وكانت اعمال المقاومة الفلسطينية والكفاح المسلح، على الجبهات تثير الاعجاب لدى الجماهير العربية والتأييد.

وفي لبنان كان هناك اتجاه لدى الجميع بوجوب مساعدة الفلسطينيّين على جميع المستويات، لاستعادة حقوقهم المشروعة عن طريق العمل الفدائي، وصار التأييد يتعاظم وتتعاظم معه صيحات المطالبة بحرية العمل. حتى أن جنازة أحد الفدائيين الذين سقطوا في عملية عسكرية ضد إسرائيل، صارت تتطلب الحذر والاحتراز نظراً لحساسية الأوضاع اللبنانية ودقتها، ولما يمكن أن تجره من ذيول ومضاعفات أية احتكاكات محتملة الوقوع.

وفي خريف سنة ١٩٦٨، حصل اشتباك بين الجيش اللبناني والفلسطينيين في قرية حلتا الجنوبية. وطالب يومها رئيس الحكومة الرباعية عبد الله اليافي بوقف تصدي الجيش للفلسطينيّين.

ويقول الرئيس شارل حلو في هذا السياق: «حاولنا ايجاد حل لهذه المأساة بدون جدوى».

عملية إسرائيليّة

في خضم هذه التطورات المقلقة قامت إسرائيل بعملية عسكرية ليل ٢٨ كانون الأول، رداً على تدمير طائرة إسرائيلية في مطار اثينا، وادعت أن الذين ضربوا الطائرة الإسرائيلية انطلقوا من لبنان. فأحرقت ودمرت ١٣ طائرة على أرض مدارج مطار بيروت. وقد تركت هذه العملية ذيولاً عديدة واربكت الوضع برمته، وقامت حملة انتقادات عنيفة بين الوزراء أنفسهم، فحاول كل واحد أن يضع اللائمة على الآخرين. وعلى الصعيد العربي اعتبر الرئيس عبد الناصر أن كل بلد عربي معرض لمثل هذه العمليات. أما دولياً فقد لاقت موجة استنكار شديدة، توّجها مجلس الأمن الدولي بقراره رقم ٢٦٢ تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٦٨، الذي ادان إسرائيل وعملها العدواني الموجه ضد اهداف مدنية.

أما فرنسا بقيادة الجنرال ديغول فقد اتخذت قراراً بحظر ارسال الاسلحة الفرنسية لإسرائيل رداً على عدوانها، وحُجزت قطع الغيار وغيرها من وسائل القتال التي كانت إسرائيل اشترتها من فرنسا ودفعت ثمنها.

استقالة حكومة وولادة أخرى

كل هذه الأوضاع ادت إلى استقالة الرئيس اليافي وحكومته. فتشكلت حكومة جديدة برئاسة رشيد كرامي بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٦٩، واستمرت إلى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ على الشكل التالي:

١ ـ رشيد كرامي ـ رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين.

٢ ـ نسيم مجدلاني ـ نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للاقتصاد الوطني.

٣ ـ عادل عسيران ـ وزيراً للداخلية.

٥ ـ بهيج تقي الدين ـ وزيراً للانباء.

٦ ـ نصري المعلوف ـ وزيراً للسياحة.

٧ ـ ريمون إده ـ وزيراً للاشغال العامة والنقل.

٨ ـ بيار الجميل ـ وزيراً للمالية.

٩ ـ عثمان الدنا ـ وزيراً للموارد المائية والكهربائية.

١٠ ـ خاتشيك بابكيان ـ وزيراً للصحة العامة.

١١ ـ حسين منصور ـ وزيراً للتصميم العام.

١٢ ـ رينيه معوض ـ وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.

١٣ ـ عبد اللطيف الزين ـ وزيراً للزراعة.

١٤ ـ جوزف أبو خاطر ـ وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

١٥ ـ شفيق الوزان ـ وزيراً للعدل.

١٦ ـ ميشال المر ـ وزيراً للبريد والبرق والهاتف.

نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٠ صوتاً وحجبها ٣٠ نائباً فيما تغيب ٩ نواب.

إستقال السادة:

- رشيد كرامي من وزارة الخارجية والمغتربين.
- نصري المعلوف من وزارة السياحة.
- ريمون إده من وزارة الاشغال العامة.
- بيار الجميل من وزارة المال.
- حسين منصور من وزارة التصميم العام.
- رينيه معوض من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وعيّن السادة

- رشيد كرامي، رئيس مجلس الوزراء وزيراً للمالية.

- السيد يوسف سالم وزيراً للخارجية والمغتربين.

- السيد محمد صفي الدين وزيراً للتصميم العام.

- السيد رينيه معوض وزيراً للاشغال العامة والنقل.

- السيد حبيب كيروز وزيراً للسياحة.

- الشيخ خليل الخوري وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، وذلك بموجب المرسوم رقم ١١٨٦١ بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٩.

وقد استقال بعض هؤلاء الوزراء بسبب عدم اشتراك حزب الوطنيين الأحرار في الحكومة، معتبرين بأنها غير متوازنة والتركيبة الجديدة تمثل النهج تمثيلاً كلياً.

احداث سنة ١٩٦٩

كانت شرارتها الخارجية «مشروع السلام العربي ـ الإسرائيلي» الذي اعلن عنه في ١٠ نيسان ١٩٦٩ الملك حسين، والقاضي بالاعتراف بحدود آمنة وبالاستقلال السياسي لجميع دول الشرق الأوسط، وبالملاحة الإسرائيلية في قناة السويس، وخليج العقبة، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

أما داخلياً فقد دعت «جبهة الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية» إلى التظاهر في ٢٣ نيسان في بيروت، وبعض المدن اللبنانية، احتجاجاً على مشروع الملك حسين من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب تضييق الجيش اللبناني على المسلحين الفلسطينيّين.

وقامت التظاهرة على الرغم من عدم ترخيص وزير الداخلية في حينه عادل عسيران لها، واشترك فيها مسلحون فلسطينيّون، فتحولت إلى صدام مسلح مع قوى الأمن الداخلي سقط من جرائه في صفوف المتظاهرين ٩ قتلى و ١٣٠ جريحاً،

وقتيلان و ٢٠ جريحاً من أفراد قوى الأمن. فسارع الرئيس كرامي في ٢٤ نيسان إلى تقديم استقالته، مبرراً هذه الاستقالة بانقسام اللبنانيين حول موضوع العمل الفدائي، فكانت أزمة وزارية دامت سبعة أشهر.

الانفجار العسكري

حصلت صدامات متعددة منذ ذلك الحين بين الجيش اللبناني، والفدائيين بلغت ذروتها في تشرين الأول.

ففي ٥ أيار حصل اشتباك في حاصبيا، وتلاه في اليوم التالي اشتباك آخر ادى إلى سقوط ٣ قتلى، وسقط في مدينة طرابلس ٦ عسكريين، في كمين فلسطيني عند مدخل المدينة.

وفي هذه الاثناء ارسل الرئيس عبد الناصر ممثله الشخصي الدكتور حسن صبري الخولي في السادس من أيار إلى لبنان، للاسهام في ايجاد حل للازمة. لكن هذه الوساطة لم تسفر عن نتيجة في مراحلها الأولى.

ومساء السبت ٣١ أيار وجه رئيس الجمهورية إلى اللبنانيين رسالة رفض فيها الأمر الواقع جاء فيها:

«منذ الخامس والعشرين من نيسان الماضي والأزمة الوزارية مستمرة في لبنان..

«إن في أساس استقالة الحكومة الأخيرة رغبة تقضي بتمكين ممثلي الفئات اللبنانية كافة من الاتفاق على طرق دعمنا لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق. وهذا لا يعني أن ثمة خلافاً حول القضية الفلسطينية من حيث الأساس، وهي قضية يقدسها جميع اللبنانيين... على أن واجبنا في هذه المرحلة من نضالنا المشترك وهي مرحلة صمود ألا نوفر للعدو اسباباً يتذرّع بها تحت ستار اعماله الانتقامية لتنفيذ مخططاته التوسعية على حساب لبنان، دون أية منفعة للقضية العربية. وتحقيق اهدافه الرامية إلى تعديل خريطة مشرقنا العربي على أسس من العنصرية

والطائفية. . .

«لذلك كان من الطبيعي ونحن نعالج هذا الموضوع أن نتمسك بما يفرضه منطق سيادة لبنان، وسلامته، والمنطق العسكري ومصلحة لبنان ومصلحة العرب أنفسهم.

«وإذا كنا لا نشاء هنا أن ندخل في تفاصيل الوقائع، فإن هذه التفاصيل تدل بوضوح كلي على أن استمرار تفاقم الوضع ليس نابعاً من رفض لبنان الاسهام في قضية يدرك أهميتها ويقدسها، بل إنما مرد ذلك إلى محاولات مستمرة مرحلة بعد مرحلة لفرض سياسة الأمر الواقع علينا دون سوانا كأن هذه السياسة منشأ للحق.

إن الوفاء باليمين الدستورية التي اقسمتها، والتي تعكس ارادة اللبنانيين جميعاً، يحتم علينا المحافظة على سيادة لبنان وعلى سلامة كل شبر من أرضه، وإن على كل حكومة أن تعمل إلى جانب رئيس الجمهورية بما يتفق والوفاء بهذه اليمين، فلا يسعنا أن نقبل أن يكون مصير اللبنانيين في الجنوب ومصير المنطقة نفسها ومصير الجيش ومعنوياته، هذا الجيش الذي نحيي وطنيته، واندفاعه، لا يسعنا أن نقبل بأن يكون بالنتيجة مصير لبنان بكامله رهن عمل تتحمل اعباءه السلطات اللبنانية وحدها، في حين أن الذين يقررونه لا يتحملون ولا يمكن أن يتحملوا شيئاً من هذه المسؤولية لا على الصعيد الخارجي ولا في الداخل. . .».

بدوره وجه رئيس الحكومة المستقيلة رشيد كرامي رسالة بتاريخ ٣ حزيران ركز فيها على مبدأ المشاركة في تحمل المسؤولية داخل جهاز الحكم. وهذا بعض ما ورد في كلمته قال: «. . . . بل إن ما أريد أن اقف عنده هو التأكيد على أن اللبنانيين جميعاً متساوون في حرصهم على سيادة لبنان وسلامته. . . ومن البديهي القول أيضاً إن الحكومة إذ تستمد ثقتها من المجلس النيابي الذي يمثل الشعب، تعتبر في حكم نظامنا الديمقراطي البرلماني مسؤولة عن الدستور وأحكامه.

«فالحكم في لبنان مشاركة بين مختلف عناصر السلطة التنفيذية وبصورة خاصة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، وينبغي المحافظة عليها حرصاً على سلامة النظام الديمقراطي والوحدة الوطنية. . .».

وفي ٦ أيلول اجتمع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، وقرروا دعوة مجلس الدفاع العربي المشترك في ٨ تشرين الثاني ١٩٦٩، للبحث في وضع استراتيجية مشتركة ضد العدو الإسرائيلي، والتمهيد لعقد قمة عربية إذا لزم الأمر.

ويقول وزير الخارجية آنذاك يوسف سالم الذي حضر الاجتماع في القاهرة: «وفي أول جلسة من جلسات الجامعة العربية وقف السيد خالد الحسن ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وطالب بأن تكون أراضي الدول العربية المحيطة بإسرائيل مجالاً طبيعياً مفتوحاً لنشاط العمل الفدائي، وحرية هذا العمل مطلقة لا يحدها ولا يقيدها شيء، وأن لا يكون لهذه الدول حق التدخل في شؤون الفدائيين وتحركهم، في داخل أراضيها وانطلاقهم منها حيث يشاؤون.

وطالب السيد الحسن في ختام بيانه أن يتخذ مجلس الجامعة قراراً بهذا المعنى.

وأبدى الوزير سالم اعتراضه على الشكل الذي صيغ فيه الاقتراح، وطالب بأن تكون للعمل الفدائي حرية تنسجم مع سيادة البلاد التي يعمل فيها شرط موافقة الدول المعنيّة بالأمر.

وسجلت معارضة لبنان على الاقتراح، معتبراً بأنه غير ملزم له. وبتاريخ ٢٠ تشرين الأول وقعت اصطدامات عنيفة بين الجيش اللبناني وافراد المنظمات الفلسطينية في مجدل سلم، واتسعت لتشمل معظم المناطق الحدودية المتاخمة لإسرائيل. وإزاء هذا التدهور الخطير وعدم التوصل إلى وقف ثابت لاطلاق النار، والتوقف عن الأعمال العسكرية، عقدت قمتان روحيتان اسلاميتان في ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٩، القمة الأولى انعقدت في دار الفتوى برئاسة سماحة المفتي الشيخ حسن خالد، وحضور محمد أبو شقرا شيخ عقل الطائفة الدرزية، والرؤساء رشيد كرامي، عبد الله اليافي، حسين العويني، وأحمد الداعوق. والسادة: عثمان الدنا، شقيق الوزان، صبحي المحمصاني، جميل مكاوي، رفيق نجا، عبد الله المشنوق، إضافة إلى عدد آخر من الشخصيات الإسلامية.

واسفرت هذه القمة عن تأليف لجنة متابعة مهمتها اجراء الاتصالات لعقد

اجتماع موسع، وعن صدور بيان يراعي سلامة لبنان وأمنه وطولب فيه بحرية مطلقة للعمل الفدائي على أرض لبنان. ومما جاء فيه: «يؤكد المجتمعون تأييدهم المطلق للعمل الفدائي. ويطالبون السلطات اللبنانية باطلاق حريته. . . لأن الفدائيين ليسوا أعداء لبنان وليست لهم مطامع فيه».

أما القمة الثانية التي جمعت رؤساء الطوائف الإسلامية، المشايخ المفتي حسن خالد، محمد أبو شقرا، والإمام موسى الصدر بالإضافة إلى الزعماء المسلمين، فقد صدر عنها بيان جاء فيه:

«إن المجتمعين قرروا تأييد البيان الذي صدر عن الاجتماع الأول الذي عقد في ٢٢ الجاري، وتفويض أصحاب السماحة المذكورين، ورؤساء المجلس والحكومة السابقين، من الذين حضروا الاجتماع اتخاذ الخطوات الفورية الكفيلة بوقف الاجراءات العسكرية ضد الفدائيين المناضلين، وإزالة أسباب الخطر الداهم الذي يهدد سلامة البلاد».

كما وجه نداءً إلى ابناء الجنوب، ايد مطالبتهم بالتحصين والتسلح، للدفاع عن أرض الوطن، والمشاركة الفعالة في تحرير فلسطين.

اتفاق القاهرة

١ ـ مقدمة

يوم ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٩، ارسل الرئيس شارل الحلو وفداً عسكرياً إلى القاهرة برئاسة قائد الجيش العماد اميل بستاني تلبية لوساطة الرئيس عبد الناصر.

ويوم ٣٠ منه كان السيد ياسر عرفات لم يحضر بعد إلى مصر، واعلن أنه يريد حرية العمل الفدائي غير المشروط، وحرية تنقل الفلسطينيّين داخل الأراضي اللبنانية، ومحاكمة المسؤولين اللبنانيين بالنسبة لاحداث ١٩٦٩.

ولم يلب دعوة الرئيس عبد الناصر إلا في أول تشرين الثاني، حيث حضر مع اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الاتفاق

في يوم الاثنين ٣ نوفمبر / تشرين الثاني سنة ١٩٦٩، اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش اميل البستاني، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة، وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية، والسيد الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية واتفقوا على أنه: «انطلاقاً من روابط الأخوة والمصير المشترك فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد وأن تتسم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الايجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته على المبادىء والاجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني

«تم الاتفاق على اعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١ ـ حق العمل الفدائي والتنقل للفلسطينين المقيمين حالياً في لبنان.

٢ ـ انشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات، لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

٣ ـ وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات، تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة، وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الاسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك ضمن نطاق الامن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

٤ ـ السماح للفلسطينيّين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادىء سيادة لبنان وسلامته.

العمل الفدائي:

«تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق:

١ ـ تسهيل المرور للفدائيين، وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢ ـ تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

٣ ـ تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.

٤ ـ ايجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

٥ ـ ايقاف الحملات الاعلامية من الجانبين.

٦ ـ القيام باحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجود في لبنان بواسطة قيادتها.

٧ ـ تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع

الأمور الطارئة.

٨- دراسة توزيع اماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتم الاتفاق عليها مع الاركان اللبنانية.

٩ ـ تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

١٠ ـ الغاء قاعدة جيرون.

١١ ـ يسهل الجيش اللبناني اعمال مراكز الطبابة، والاخلاء، والتموين للعمل الفدائي.

١٢ ـ الافراج عن المعتقلين والاسلحة المصادرة.

١٣ ـ ومن المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنيّة، وعسكرية، تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية، وفي جميع الظروف.

١٤ ـ يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

١٥ ـ يبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط.

رئيس الوفد اللبناني	رئيس الوفد الفلسطيني
اميل بستاني	ياسر عرفات

٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٩

* * *

منحت هذه الاتفاقية حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيّين، دون وضع أي شروط أو قيود. وهو أمر يتعارض مع القوانين اللبنانية التي تنظم الوجود الأجنبي على أرض لبنان. واعطت للكفاح المسلح، أمر تنظيم وجود الاسلحة في

المخيمات وتحديدها، وهذا يعارض مبدأ السيادة العسكرية للدولة على أرضها، أضف إلى ذلك أن قيادة الكفاح المسلح، هي التي تقوم بضبط عناصرها بنفسها بمعزل عن القوانين اللبنانية. ثم إن عملية احصاء العناصر تعود له، فكيف تعرف السلطة اللبنانية بالضبط عدد المسلحين المتواجدين فوق اراضيها؟ بالإضافة إلى وضع منطقة العرقوب الحدودية بتصرف الكفاح المسلح، وهو ما عرف بأرض فتح «فتح لاند».

لكن، مهما يكن من أمر هذا الاتفاق، وما له، وما عليه، فإنه استطاع في حينه، وقف الأعمال العسكرية، وإعادة تكليف الرئيس كرامي في ٦ تشرين الثاني تأليف الحكومة الجديدة، أبصرت النور في ٢٥ تشرين الثاني، وكانت على الشكل التالي:

١ ـ رشيد كرامي ـ رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية

٢ ـ فؤاد غصن ـ نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للبريد والبرق والهاتف

٣ ـ عادل عسيران ـ وزيراً للعدل

٤ ـ الأمير مجيد أرسلان ـ وزيراً للدفاع الوطني

٥ ـ كمال جنبلاط ـ وزيراً للداخلية

٦ ـ بيار الجميل ـ وزيراً للاشغال العامة والنقل

٧ ـ نسيم مجدلاني ـ وزيراً للخارجية والمغتربين

٨ ـ خاتشيك بابكيان ـ وزيراً للسياحة

٩ ـ سليمان فرنجية ـ وزيراً للاقتصاد الوطني

١٠ ـ موريس الجميل ـ وزيراً للتصميم العام

١١ ـ عثمان الدنا ـ وزيراً للانباء

١٢ ـ رفيق شاهين ـ وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

١٣ ـ انور الخطيب ـ وزيراً للموارد المائية والكهربائية

١٤ ـ عبد اللطيف الزين ـ وزيراً للزراعة

١٥ ـ جوزف أبو خاطر ـ وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة

١٦ ـ حبيب مطران ـ وزيراً للصحة العامة

نالت الحكومة الثقة باكثرية ٥٨ صوتاً وحجبها ٣٠ نائباً فيما امتنع ٣ عن التصويت.

وقد رفض العميد ريمون إده الاشتراك في الحكومة الجديدة، ويُسجل له أنه عارض اتفاق القاهرة منذ البداية، معتبراً أنه ينتقص من السيادة اللبنانية، ولا يجوز من الناحية القانونية البحتة، عقد اتفاقات بين السلطة الشرعية واطراف آخرين كما هو الحال في اتفاق القاهرة، ويتم فيها التنازل عن حقوق السيادة وحرية الدولة على أرضها وإشرافها على كل حدودها، وضبط هذه الحدود بقواها الذاتية.

ويذكر أن الحكومة لم تبادر إلى اطلاع النواب على نص هذا الاتفاق، وما تسرب منه في حينه نشرته صحف أجنبية، أما في لبنان فتولت جريدة النهار نشره بالكامل، وهو «الاتفاق السري».

ويمكن القول أن اتفاق القاهرة شكّل اطاراً لحل مؤقت، لأن التناقض الذي يحويه لا يمكّنه من الربط أو التوفيق بين منطق الدولة ومنطق الثورة، وهذا التناقض سيؤدي به إلى الفشل، حيث ستقع احداث اخرى أكثر إيلاماً وسوف يتبع بملحق ملكارت في العام ١٩٧٣.

نواحٍ مشرقة

إن عرض الأمور التي تقدمت، لا يعني أن فترة رئاسة شارل حلو رغم ما شابها من تعقيدات اقليمية انعكست على الوضع اللبناني برمته، لم يكن لها صورة أخرى مشرقة عن طريق العديد من المشاريع والأمور التي اسهمت إلى حد بعيد في تطور الوطن، وتقدمه، ومواكبته للحركة العالمية في شتى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والانمائية.

ويكفي أن نذكر انشاء محطة الاقمار الاصطناعية في العربانية، والتي نظمت عملية الاتصال بين لبنان ومختلف دول العالم، وكانت الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط. ثم مد الكابل البحري، الذي اتاح الاتصال بالقارتين الأوروبية والأميركية.

وانشاء اهراءات مرفأ بيروت لتخزين الحبوب وفق شروط صحية وحديثة.

هذا إضافة إلى العديد من المشاريع التي تناولت إقامة طرقات ومشاريع أتوسترادات. وتدشين معامل كهربائية على الأولي متفرعة من مشروع الليطاني، بحيث لا يزال المعمل المشهور قرب بلدة علمان الشوفية يحمل اسم الرئيس شارل حلو.

الفصل السابع

عهد سليمان فرنجيه
(١٩٧٠ ـ ١٩٧٦)

سوف يقتصر حديثنا عن عهد الرئيس فرنجية حتى ١٢ نيسان ١٩٧٥ فقط، لكون المرحلة اللاحقة تدخل في تاريخ الحرب اللبنانية.



الرئيس سليمان فرنجية

انتخاب الرئيس

في آب ١٩٧٠ اجتمع المجلس النيابي اللبناني وانتخب سليمان فرنجيه رئيساً للجمهورية اللبنانية، خلفاً للرئيس شارل الحلو. وهو الرئيس الخامس بعد الاستقلال. تم الانتخاب في جلسة حبس اللبنانيون أنفاسهم بانتظار نتائجها، وقد نجح بفارق صوت واحد عن المرشح الثاني الياس سركيس الذي كان يمثل النهج الشهابي. فنال الرئيس فرنجية ٥٠ صوتاً مقابل ٤٩ صوتاً للياس سركيس.

ولما اعلنت النتيجة انفجرت في لبنان مظاهر الفرح والابتهاج، وقامت احتفالات عديدة، شملت مختلف المناطق اللبنانية، ربما كانت عائدة لما عرف عن عائلة فرنجية العريقة في الحياة السياسية اللبنانية. فهو شقيق النائب السابق حميد فرنجية من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن استمرار عهدين ينتميان إلى النهج نفسه

ولّد عند المواطنين تلهفاً للتغيير الذي انتظروه طويلاً.

ولم يقتصر الأمر على اللبنانيين المقيمين، إنما تعداه إلى بلدان الاغتراب، خاصة في البلدان التي ينتشر فيها ابناء منطقة لبنان الشمالي.

لكن في بداية العهد، حصلت حوادث الأردن، بين الجيش هناك والمنظمات الفلسطينية التي كانت في عمان. وعاش لبنان آثارها السلبية وأتت لتزيد على الوضع اللبناني القلق عوامل جديدة ليست في مصلحته.

حكومة العهد الأولى

استمرت حكومة الرئيس رشيد كرامي المشكلة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ حتى ١٣ تشرين الأول ١٩٧٠، بعد ادخال تعديل عليها قضى بتعيين نسيم مجدلاني وزير الخارجية وزيراً للاقتصاد الوطني، مكان الرئيس المنتخب سليمان فرنجية.

حكومة الشباب

تشكلت هذه الحكومة بتاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٧٠، واستمرت إلى ٢٧ أيار ١٩٧٢ وسميت من قبل الصحافة «حكومة الشباب» لأنها ضمت إلى صفوفها وزراء من الشباب ومنهم من كان يدخل الحكومة لأول مرة.

أما التشكيلة الحكومية فقد كانت كما يلي:

١ ـ صائب سلام ـ رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية

٢ ـ غسان تويني ـ نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة والانباء

٣ ـ هنري اده ـ وزيراً للاشغال العامة والنقل

٤ ـ حسن مشرفية ـ وزيراً للتصميم العام

٥ ـ صائب جارودي ـ وزيراً للاقتصاد الوطني والسياحة

٦ ـ ادوار صوما ـ وزيراً للزراعة والدفاع الوطني

٧ ـ جميل كبي ـ وزيراً للعدل والبريد والبرق والهاتف

٨ ـ اميل بيطار ـ وزيراً للصحة العامة

٩ ـ الياس سابا ـ وزيراً للمالية

١٠ ـ جعفر شرف الدين ـ وزيراً للموارد المائية والكهربائية

١١ ـ منير حمدان ـ وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

١٢ ـ خليل أبو حمد ـ وزيراً للخارجية والمغتربين

نالت الحكومة ثقة المجلس النيابي باكثرية ٧٦ صوتاً وحجبها نائب واحد فيما امتنع ٤ نواب من التصويت.

- استقال السيد غسان تويني نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الانباء والتربية الوطنية من الوزارة بموجب مرسوم رقم ٤٣٦ بتاريخ ٢٠/١/٧١.

- عُيّن السيد الياس سابا وزير المالية ووزير الدفاع الوطني بالوكالة نائباً لرئيس مجلس الوزراء بموجب مرسوم رقم ٤٣٧ بتاريخ ٢٠/١/١٩٧١.

ـ عيّن السيد هنري طربيه وزيراً للانباء والسيد نجيب أبو حيدر وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة بموجب مرسوم رقم ٤٣٨ تاريخ ٢٠/١/٧١.

ـ استقال السيد هنري اده وزير الاشغال العامة والنقل ووزير الزراعة بالوكالة من الوزارة وعيّن السيد كمال خوري وزيراً للاشغال العامة ووزيراً للزراعة بالوكالة بموجب مرسوم رقم ٢٠٤٠ بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٧١.

ـ استقال السيد اميل بيطار وزير الصحة العامة من الوزارة بموجب مرسوم رقم ٢٥٢٩ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٧١ وعيّن السيد هنري طربيه وزير الإعلام وزيراً للصحة العامة بالوكالة بموجب مرسوم رقم ٢٥٣٠ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٧١.

ـ استقال السيد حسن مشرفية وزير التصميم العام من الوزارة.

- عيّن السسيد فؤاد نفاع وزيراً للزراعة.
- عيّن السيد صلاح سلمان وزيراً للصحة العامة.
- عيّن السيد كمال خوري وزير الاشغال العامة والنقل وزيراً للتصميم العام بالوكالة بالإضافة إلى مهامه الأصلية بموجب مرسوم رقم ٢٩٩٠ بتاريخ ١٩ آذار ١٩٧٢.

أما أهم النقاط التي ركز عليها البيان الوزاري فهي التالية.

١ ـ النظام الديمقراطي ولبنان توأمان لا ينفصلان، فإما أن يكون لبنان في ظل حكم ديمقراطي أو لا يكون وسيكون لبنان.

٢ ـ التهيئة والتخطيط للمستقبل كما تعتمده اعرق الديمقراطيات ذات الاقتصاد الحر.

٣ ـ رسم سياسة مالية جديدة مع تأمين العدالة في توزيع الاعباء الضريبية.

٤ ـ تمكين الدولة من توفير الخدمات الصحية، والاجتماعية، والحياتية من ضمان صحي ومساكن ومواصلات وانارة وماء وغذاء.

٥ ـ مراجعة جميع برامج التربية والتعليم بحيث ينتظم التخرج في المدارس والجامعات على أساس توافر الاعمال.

٦ ـ ايداع المجلس النيابي مشروع القانون السابق والقاضي بانشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

٧ ـ حرص الحكومة على حرية الصحافة المسؤولة دون محاولة كبتها.

٨ ـ محاربة الفساد.

٩ ـ فصل قوى الأمن الداخلي عن الجيش فتتحمل قوى الأمن مسؤولياتها وتبقى للجيش هيبته وحصانته.

١٠ ـ رسم سياسة دفاعية تستهدف دعم معنويات الجيش وتأمين حاجاته الحقيقية

ومشاركة الشباب في خدمة العلم. وحصر مهمة الجيش في القضايا العسكرية والحؤول دون تدخله بأيّ من اجهزته في الأمور السياسية والادارية.

١١ ـ تحصين الحدود في مواجهة العدو وتأمين وسائل الصمود لأهالي الجنوب، بحيث يطمئنون إلى أن الدولة لن تفرط بهم، وبحقوقهم، وبأرضهم، التي هي جزء من لبنان لا يتجزأ.

احداث الأردن

تزامن تسلم الرئيس فرنجية لمهامه الدستورية مع اندلاع المعارك في الاردن بين الجيش الاردني، والمنظمات الفلسطينية، التي كانت قد اندلعت بتقطع خلال شتاء ١٩٧٠. وفي ٦ حزيران وقع اشتباك بين الفدائيين والقوات الخاصة الاردنية، وسميت فتنة الأيام الخمسة، وخطف موريس دريبر السكرتير الأول ورئيس الدائرة السياسية في السفارة الأميركية في عمان. وتدهور الموقف فجأة وتجددت الاشتباكات بين القوات الخاصة ومسلحين من الجبهة الديمقراطية، واستمر الموقف بالتدهور خاصة بعد قتل الملحق العسكري الأميركي الميجور روبرت بيري في منزله، ومحاولة اغتيال الملك حسين في ٩ حزيران. وتدخلت لجنة توفيق عربية واعلنت تسوية في ١١ تموز ١٩٧٠، لكن كل ذلك لم يمنع تفاقم الموقف ووصوله إلى الانفجار الكبير في أيلول ١٩٧٠.

ايلول الأسود

حدث تطور مهمّ في الموقف السياسي تمثل بقبول مصر، وبعدها الأردن بمشروع روجرز للسلام. وكردة فعل على موقف الأردن، قامت المظاهرات في عمان صاخبة تندد بالدول التي وافقت على الحل السلمي. ووجهت للرئيس عبد الناصر اسوأ الاتهامات.

وفي ٢٠ آب ١٩٧٠ قام الملك حسين بزيارة للقاهرة، وأجرى محادثات مع الرئيس المصري وعند عودته إلى عمان بدا مرتاحاً للموقف. وتم لقاء آخر بين عبد الناصر وياسر عرفات، اطلع خلاله عرفات على المحادثات التي اجراها الرئيس المصري مع الحسين، واتفاقهما على استبعاد كل مواجهة عسكرية بين الجيش

الأردني والفدائيين. لكن في هذه الاثناء وقع حادث فجّر الموقف من جديد وتمثّل في خطف اربع طائرات ركاب مدنية من أوروبا إلى الشرق الأوسط مساء الأحد ٦ ايلول ١٩٧٠، حيث قبض على ليلى خالد في لندن بعد فشل محاولتها في خطف طائرة تابعة لشركا «العال» الإسرائيلية. أما الطائرة الثانية فكانت تابعة لشركة «بان أميركان»، وحطت في بيروت ثم فجرت في القاهرة بعد انزال ركابها منها.

والطائرتان الباقيتان التابعتان لشركتي «سويس إير» والخطوط الجوية العالمية T. W. A فقد حطتا في مكان صحراوي يبعد سبعين كيلومتراً شرقي عمان اطلق عليه اسم «مطار الثورة». وبعد يومين خطفت طائرة بريطانية تابعة لشركة «الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار»، وحطت إلى جانب رفيقتيها في مطار الثورة. وبلغ مجموع الركاب الرهائن ٤٢٠ مسافراً. واشترطت الجبهة الشعبية مبادلتهم بفدائيين محتجزين في أوروبا، لكنها عادت فافرجت عنهم باستثناء ٥٣ رهينة نقلت إلى عمان قبيل تفجير الطائرات الثلاث.

في هذا الوقت بالذات بدا الملك حسين وكأنه فقد السيطرة على بلاده. وعند ذلك قام بتأليف حكومة عسكرية بعد استنفاد كل الوسائل السياسية.

وصباح ١٧ ايلول تحولت عمان ولمدة عشرة أيام إلى جحيم هائل.

القمة العربية

في ٢١ ايلول عقد في القاهرة مؤتمر قمة عربي لمعالجة الموقف في الأردن، فيما استمر القتال ضارياً. وشارك فيه الملك حسين وتم الاتفاق بكفالة الملوك والرؤساء العرب. وانتهى بوفاة الرئيس المصري عبد الناصر.

لكن احداث الأردن فرضت خروج المنظمات الفلسطينية وقياداتها من هناك. وفي ١٩٧١ خرج الفدائيون مع اسلحتهم من عمان وانتقلوا إلى الشمال حيث اعطوا مراكز للتدريب، لكنهم اصطدموا بسكان القرى الشمالية فتدخل الجيش الأردني وضربهم بشكل نهائي.

وشكلت احداث الأردن وخروج المقاتلين الفلسطينيّين منه، مدخلاً نحو بداية تسلّلهم باتجاه لبنان.

لقد اغلقت هذه الحرب الأردنية ـ الفلسطينية جبهة مهمة أمام منظمة التحرير كانت تقوم عبرها بعمليات ضد اهداف عدوة.

ولم يبق لها بعد ذلك التاريخ سوى الحدود اللبنانية، حيث «فتح لاند». لكن ذلك كان عاملاً ضاعف الاثقال التي يرزح تحتها وينوء بثقلها الوضع اللبناني.

محطات في العهد

إنتخابات نيابية

في ربيع سنة ١٩٧٢ جرت الانتخابات النيابية في أجواء من الحرية، والنزاهة والحياد. ويسجل للرئيس فرنجية وحكومته عدم التدخل فيها. وقد ساد انطباع لدى المواطنين أنهم أوصلوا إلى الندوة البرلمانية ممثليهم الحقيقيين.

على الصعيد الوطني العام، عمل العهد الجديد على إعادة الروح إلى علاقات لبنان المقيم بلبنان المغترب، وقامت الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم بدور فعال في هذا المجال انعكس زيارات عديدة للوفود الاغترابية إلى الوطن الأم، للوقوف على الحاجات اللبنانية ومحاولة المساعدة في مجالات متعددة. بالإضافة إلى القيام بمشاريع كهربائية عديدة لإنارة القرى اللبنانية.

واستحدثت في هذا العهد، وزارة الصناعة والنفط، وكذلك وزارة الإسكان والتعاونيات، للاجابة على التزايد المستمر لحاجات البلاد.

بطولة الجيش اللبناني

كانت القوات الإسرائيلية تقوم في بعض الأحيان بتسلل إلى مناطق الحدود، مستغلة انشغال الجيش اللبناني باحداث جانبية، وفي بعض الأحيان الأخرى كانت تدخل الطائرات المعادية المجال الجوي اللبناني، دون أن تجابه نظراً لقلة الإمكانيات المتوافرة.

وظنت القيادة الإسرائيلية أن في الأمر ضعفاً، أو تخاذلاً، إلى أن أتى يوم ١٦ و ١٧ أيلول ١٩٧٢.

يومها دخلت قوات مدرعة إسرائيلية تدعمها الطائرات الحربية، إلى مناطق القطاعين الغربي، والأوسط، بعد أن اجتازت الحدود الدولية بين البلدين. فتمكن الجيش اللبناني «بحفنة من الدبابات» أن يواجه احدث المعدات، وينزل بالاسرائيليين خسائر فادحة، لم يكونوا حتى تاريخ هذه المعركة ليتوقعوها، وقد استطاعت دبابة واحدة للجيش تدمير سبع دبابات عدوة على محور قانا صور.

واضطر الجيش الإسرائيلي في اليوم التالي للتراجع.

الاضطرابات العمالية

إن الاعتداءات الإسرائيلية شبه المستمرة على الجنوب، أدت إلى نزوح اعداد كثيفة من مواطنيه باتجاه بيروت طلباً للأمان أو العمل، بعد أن تعطلت هناك حياة غالبية المواطنين التي تعتمد الزراعة. فالقصف الإسرائيلي اتلف الحقول والمزارع، إضافة إلى توافد أعداد جديدة من افراد المنظمات الفلسطينية نحو لبنان. وبرزت حالة من الركود الاقتصادي، أدت إلى تفشي البطالة، وحصول سلسلة من الاضرابات العمالية احتجاجاً على غلاء المعيشة. وكذلك اضرابات عمّت القطاع التعليمي، حيث قام المعلمون باضراب طويل، عمدت الحكومة بعده إلى إقالة عدد منهم كانت حمّلتهم نتيجة حصول الاضراب.

صدام جديد مع الفلسطينيّين

وفي ما يتعلق بعلاقة الدولة بالفلسطينيّين، حدث تطور مهمّ أدى إلى وقوع احداث خطيرة بين الفريقين ابتداءً من نيسان ١٩٧٣.

فجّر هذه الاحداث عاملان، الأول خارجي، أما الثاني فداخلي:

عملية إسرائيلية في بيروت، نجمت عنها أزمة سياسية، وصدامات بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية، تسببت بها اعتداءات فلسطينية استهدفت المؤسسة العسكرية.

وتفصيل ذلك أنه في فجر ١٠ نيسان ١٩٧٣ قام كومندوس إسرائيلي بعملية في قلب بيروت تناولت أحياء فردان، الأوزاعي، صبرا، والدورة، انتقاماً من عمليات فدائية سابقة انطلقت من الأرض اللبنانية، وأسفرت تلك العملية عن مصرع ثلاثة من قادة الفدائيين البارزين وهم، محمد يوسف النجار (أبو يوسف) رئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينين في لبنان، كمال ناصر الناطق الرسمي باسم المقاومة، وكمال عدوان من كبار مسؤولي «فتح». كما سقط قتيل من الفرقة «١٦» في قوى الأمن الداخلي ومدنيان لبنانيان، وخمسة عشر قتيلاً وجريحاً من مقاتلي الجبهة الشعبية الديمقراطية، بالإضافة إلى مقتل زوجة أبو يوسف وامرأة ايطالية. وقد قام فريقٌ من العملاء من جاليات أوروبية باستئجار سيارات مدنية لبنانية وضعت بتصرف الكومندوس الإسرائيلي اثناء العملية للتنقل في شوارع العاصمة.

وقدم رئيس الحكومة في اليوم نفسه استقالة حكومته، وقد قبلها الرئيس فرنجية في اليوم التالي. ترافق كل ذلك مع حملة استهدفت قائد الجيش، والمؤسسة العسكرية، محملة إياها المسؤولية في ما حصل.

وفي ١٨ نيسان تم تكليف الدكتور أمين الحافظ تشكيل حكومة جديدة. فشكلت بتاريخ ٢٥ نيسان وضمت كلاً من أمين الحافظ، فؤاد غصن، بشير الأعور، كاظم الخليل، جوزف سكاف، خاتشيك بابكيان، خليل أبو حمد، فؤاد نفاع، ميشال ساسين، ادمون رزق، طوني فرنجية، إميل روحانا صقر، فهمي شاهين، علي الخليل، بهيج طبارة، زكريا النصولي. لكنها لم تمثل أمام المجلس النيابي بسبب قيام اعتراضات شديدة عليها من قبل القيادات السنية، فاضطرت إلى تقديم استقالتها في ٧٣/٦/١٤، وقبلت الاستقالة في ٨ تموز ١٩٧٣، بموجب مرسوم رقم ٥٧٦٤.

في هذاالوقت، تتابعت الاحداث وتصاعدت. ففي ٣٠ نيسان، تم توقيف فدائيين اثنين من الجبهة الشعبية، كانا يوزعان في بيروت مناشير عدائية ضد الدولة والنظام اللبناني.

وفي اليوم التالي خطف فدائيون عريفاً في الجيش اللبناني ونقلوه إلى مخيم صبرا.

وصباح ٢ أيار خطفوا رقيباً آخر ونقلوه إلى المخيم نفسه. فقام الجيش بتسيير دوريات وأقام حواجز تفتيش قرب مستديرة الكوكاكولا، بحثاً عن الجنود المخطوفين. فحصلت صدامات عنيفة بالسلاح الثقيل بين الجيش والمسلحين الفلسطينيّين، في مناطق الكوكاكولا، وصبرا، وجسر الباشا، وضبيه، كما في محيط ثكنات هنري شهاب، الأمير بشير، فخر الدين، مدرسة القتال على طريق المطار ومركز الرادار في محلة بئر حسن، ومباني سكن الضباط. فكانت حصيلة ٩ ساعات من الاشتباكات ١٢ شهيداً و ٤٠ جريحاً في صفوف الجيش، مقابل ١٩ قتيلاً و ١٠٠ جريح فلسطيني.

ومنع التجول ابتداء من الساعة ٧,٣٠ مساءً. وفي ٣ أيار اعلنت قيادة الجيش عن استشهاد ١٤ عسكرياً، وجرح ٥٢. وتدخل سلاح الجو اللبناني قرب برج البراجنة لوقف هجوم فلسطيني على مطار بيروت.

اتفاق ملكارت

بعد هذه الاصطدامات وضع اتفاق ملكارت، الذي يعتبر ملحقاً باتفاق القاهرة، ويتضمن ٥ أجزاء رئيسية، وهو يحدد أماكن تواجد الفدائيين على الحدود وأماكن تدريبهم، وكيفية تموين مراكزهم، وبموجبه التزم الجانب الفلسطيني بعدم الانطلاق إلى الأراضي الإسرائيلية عبر لبنان، كما التزم بعدم توريط لبنان اعلامياً، على أن تمارس قوى الأمن الداخلي، بالتعاون مع الكفاح المسلح، صلاحياتها في ملاحقة جميع الجرائم التي تقع داخل المخيم أياً كان مرتكبوها، وفي ما يلي نص اتفاق ملكارت:

١ ـ الاعضاء

● عن الجانب الفلسطيني:

ـ المقدم الركن أبو الزعيم.

ـ أبو عدنان.

ـ السيد صلاح صلاح.

● عن الجانب اللبناني:

ـ العقيد أحمد الحاج.

ـ العقيد نزيه راشد

ـ المقدم سليم مفيضب (حضر الاجتماع الأول).

٢ ـ تاريخ الاجتماع ١٥ ـ ١٦ ـ ١٧/ ٥/ ١٩٧٣.

٣ ـ النقاط التي تم الاتفاق عليها:

انطلاقاً من تمسك الطرفين بالحرص على خدمة القضية الفلسطينية، واستمرار النضال في سبيلها وبالمحافظة على استقلال لبنان، وسيادته، واستقراره، وعلى ضوء الاتفاقات المعقودة والمقررات العربية:

ـ اتفاق القاهرة وجميع ملحقاته.

ـ الاتفاقات المعقودة بين الجانب اللبناني وقيادة فصائل المقاومة.

ـ المقررات المتخذة في مجلس الدفاع العربي المشترك.

تم الاتفاق على جميع النقاط التي طرحت وفقاً لما يلي:

أولاً ـ الوجود:

١ ـ في المخيّمات:

● العناصر البشرية

ـ لا وجود للفدائيين

ـ تركيز مفرزة انضباط (كفاح مسلح).

ـ اعتماد الميليشيات لتأمين حراسة وحماية المخيم القريبة إلى السكان المقيمين فيه والذين يمارسون اعمالهم نهاراً.

ـ تركيز مخفر لقوى الأمن الداخلي اللبناني على مقربة من المخيم وفي مكان يتفق عليه.

٢ ـ الاسلحة:

ـ المليشيات: تحتفظ بالسلاح الفردي الخفيف.

ـ لا وجود للاسلحة المتوسطة والثقيلة في المخيّمات وعلى سبيل المثال (الهاون، الصاروخ، المدفع، الأسلحة المضادة للدروع الخ...).

● في المناطق الحدودية:

ـ القطاع الغربي:

يمنع التمركز والوجود المسلح خارج المخيّمات.

ملاحظة: تصحح التجاوزات الحاصلة، وخصوصاً إزالة مركز البرغلية.

ـ القطاع الأوسط:

وفقاً للمقررات المتخذة في الاجتماع المعقود بين القيادة العامة اللبنانية وقيادة فصائل المقاومة بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٧٢:

ـ يسمح بالوجود خارج القرى في البقع المتفق عليها مع قائد القطاع العسكري اللبناني.

ـ يمنع على عناصر فصائل المقاومة الوجود شرقي وجنوبي الخط الآتي:

القصير ـ الغندورية ـ دير كيفا ـ الشهابية ـ سير الساحل ـ السلطانية ـ تبنين ـ حاريص ـ كفرا ـ صديقين ـ قانا، جميع هذه النقاط ضمناً.

ـ يسمح بتركيز مخفر جنوبي بلدة حداثا من فصائل المقاومة، في المنطقة على أن يكون عديده بين ٥ ـ ١٠ عناصر باللباس المدني ويتحاشى الظهور العسكري ويجري تموينه بواسطة الحيوانات.

ـ يحدد العدد بـ/ ٢٥٠/ عنصراً على الأكثر بجميع البقع.

ملاحظة: يُصحّح الوضع في حداثا.

● القطاع الشرقي:

وفقاً للمقررات المتخذة في الاجتماع المعقود بين القيادة العامة اللبنانية وقيادة فصائل المقاومة.

● العرقوب الجنوبي:

ثلاثة مراكز:

١ ـ أبو قمحة.

٢ ـ الخريبة «قاعدة الشهيد صلاح».

راشيا الفخار «جبل الشحار».

عديد كل مركز بين ٣٠ و ٣٥ عنصراً على الأكثر. يجري تموين هذه المراكز

بواسطة السيارات المدنيّة.

- يمنع مرور عناصر هذه المخافر باتجاه مرجعيون إلا إذا كانت لديهم أمر مهمة أو مأذونية.

- يمنع التواجد في بلدة مرجعيون بالسلاح.

ملاحظة: تصحيح الوضع على مجرى نهر الحاصباني وإزالة جميع التجاوزات.

- العرقوب الشمالي وبضمنه راشيا الوادي:

التواجد بعيداً عن القرى.

- عدم التواجد غربي طريق المصنع - الحاصباني.

ملاحظة: تصحيح التجاوزات وإزالة مركز مرج الزهور، وإخلاء القرى الواقعة غربي طريق المصنع - الحاصباني حتى من العناصر الإدارية وكذلك إخلاء جميع أماكن التمركز غربي هذا الطريق.

- بعلبك:

لا وجود فدائي، عدا مركز التدريب في النبي سباط.

ملاحظة عامة:

١ - السلاح: يسمح بوجود السلاح المتوسط والخفيف في هذه القطاعات.

٢ - يمنع التواجد داخل القرى اللبنانية.

٣ - تصحيح التجاوزات بإعادة جميع التعزيزات التي قدمت إلى لبنان من الخارج.

ثانياً: التجول:

١ - في الداخل:

دون سلاح وباللباس المدني.

٢ ـ في القطاعات:

بالتنسيق مع قادتها العسكريين اللبنانيين وحسب الاتفاقيات المعقودة.

٣ ـ القياديون والمسؤولون العسكريون:

● العسكريون:

ـ يسمح للقادة (من رتبة ملازم وما فوق) بالمرور مع سلاحه الفردي ومع سائقه.

● للمسؤولين المدنيين:

تزويد العناصر القيادية بتراخيص مرقمة وموقعة من القيادة ـ مركز الارتباط، على أن تعمم الأرقام على قيادات المناطق، والقطاعات، على عاتق مركز التدريب في «النبي سباط».

ـ يسمح بتعهد التدريب التقني في أماكن يتم الاتفاق عليها بالتنسيق مع القيادة العسكرية العامة اللبنانية (مركز الارتباط).

ـ تمنع الرمايات خارج مركز التدريب.

رابعاً: العمليات:

١ ـ تجميد كافة العمليات انطلاقاً من الأراضي اللبنانية استناداً إلى مقررات مجلس الدفاع العربي المشترك.

٢ ـ عدم الانطلاق من لبنان إلى الخارج للقيام بعمليات فدائية.

خامساً ـ القيادات:

١ ـ أكد الجانب الفلسطيني بأن مركز القيادة الرئيس في دمشق وأن هذا المركز لديه ممثلون في بعض البلدان ومنها لبنان.

٢ ـ تعهد الجانب الفلسطيني بتخفيض عدد المكاتب.

سادساً ـ الإعلام:

صرح الجانب الفلسطيني أنه لا يوجد لدى المقاومة في لبنان سوى:

١ ـ فلسطين الثورة.

٢ ـ وكالة أنباء «وفا».

بالإضافة إلى بعض النشرات التثقيفية الدعاوية، داخلية، وخارجية، تصدر عن المؤسسات الفلسطينية.

٣ ـ تعهد الجانب الفلسطيني بأن هذه النشرات لن تمس سيادة لبنان ومصلحته.

٤ ـ التزام الجانب الفلسطيني بعدم توريط لبنان إعلامياً بسبب نشر أو إذاعة أي نبأ أو بلاغ يصدر عن المقاومة في لبنان.

سابعاً: ضبط المخالفات والتجاوزات:

تطبيق القانون اللبناني انطلاقاً من مبدأ السيادة اللبنانية، وإحالة المخالفين أمام المحاكم المختصة.

● التجاوزات:

١ ـ في القطاعات العسكرية:

ـ تعرض على لجان الارتباط المحلية.

ـ في حال عدم الوصول إلى نتائج ترفع إلى لجنة التنسيق العليا وتبتّ بالأمر فوراً.

● **مخالفات السيارات:**

جرى الاتفاق سابقاً على إحصاء السيارات المرقمة بأرقام لبنانية، بواسطة المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، والسيارات الداخلة إلى الأراضي اللبنانية، بموجب إدخال صادر عن الجمرك اللبناني، لإحصائها والبت بوضعها القانوني. ومن ثم منع بقاء أية سيارة فدائية على الأراضي اللبنانية بدون ترخيص قانوني

انطلاقاً من قانون السير اللبناني.

ثامناً ـ الغرباء:

نعني الفدائيين غير العرب.

تعهد الجانب الفلسطيني بإبعاد جميع الغرباء، باستثناء من يشارك بأعمال قتالية وذات طابع إنساني، أو مدني، (طبيب ـ تمريض ـ مترجم).

تاسعاً ـ التنسيق:

يشرف على التنفيذ:

«مركز الارتباط مع فروعه بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني».

- **داخل المخيمات:**

ـ تمارس قوى الأمن الداخلي، بالتعاون مع الكفاح المسلح الفلسطيني، صلاحياتها في ملاحقة جميع الجرائم الجزائية، والمدنية، التي تقع داخل المخيم أياً كان مرتكبوها، وتنفيذ جميع المذكرات والأحكام العدلية الصادرة بحق أشخاص يقيمون داخل المخيمات.

ـ يستثنى من التدبير الآنف الذكر الحوادث الحاصلة في المخيم بين الفدائيين، التي تمس أمن وسلامة الثورة الفلسطينية، حيث تنحصر إذ ذاك بعناصر الكفاح المسلح.

- **خارج المخيمات:**

ـ إن الجرائم التي يرتكبها فدائيون خارج المخيمات يطبق بشأن مرتكبيها القانون اللبناني، وتفاد قيادة الكفاح المسلح عن التوقيفات، والإجراءات، التي تتخذ بحق الفاعلين.

ـ في حال ضبط الفدائيين بإحدى المخالفات، واستنساب السلطة اللبنانية ضرورة معاونة الكفاح المسلح، يجري الاتصال به بواسطة مركز الارتباط على أن يترك البت بأمر المخالف للسلطة اللبنانية.

ـ الاعتقالات:

استنكر الجانب الفلسطيني اعتقال أي لبناني، أو أجنبي، والتحقيق معه من قبل عناصر فصائل المقاومة، والتزم بعدم تكرار مثل هذا الأمر.

وقد ألحق اتفاق ملكارت بتعليمات تتعلق بالوجود الفدائي في القطاعات العسكرية والداخل تنفيذاً لما تم بين السلطة اللبنانية والفدائيين.

تشرين ١٩٧٣

حافظ الوضع على سخونته خلال تلك الفترة من عام ١٩٧٣. فبعد أن همدت النار الداخلية التي أشعلتها أحداث لبنان بسبب العملية الإسرائيلية في بيروت، جرى تطور آخر على الصعيد الإقليمي هذه المرة، وقلب كثيراً من المقاييس والتوازنات التي كانت قائمة، ورسم معالم جديدة لتطور الصراع العربي - الإسرائيلي، فقبل تشرين الأول ١٩٧٣، كانت صورة الشرق الأوسط السياسية قد تغيرت خصوصاً من جراء تصلب المواقف الإسرائيلية، لأن الحكومة هناك كانت متجهة كلياً إلى الإستيلاء نهائياً على الأراضي العربية المحتلة.

أما في الجانب العربي، فقد تضامنت مصر وسورية تضامناً تاماً، وبذلتا جهوداً حثيثة للتفاهم مع ليبيا، والسعودية، وشمل هذا التقارب الكويت، وقطر. وكان قد تم الاتفاق في مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧، على أن تقدم الدول النفطية الأموال والدعم لدول المواجهة. وفي تلك الأثناء حرصت القاهرة على إقناع الولايات المتحدة بأنها تريد السلام، وانتهجت سياسة منفتحة، من شأنها أن تعطي واشنطن كل الضمانات الدالة على رغبة الجانب العربي في إنهاء النزاع، لاعتقاد القيادة المصرية بأن الولايات المتحدة قادرة وحدها على إكراه إسرائيل على القبول بحل عادل للمشكلة الفلسطينية. توالت هذه الأحداث فيما كان الرئيس عبد الناصر، وخلفه أنور السادات يرددان أنهما مكرهان على اللجوء إلى الحرب، إذا اخفقت المحاولات المبذولة للوصول إلى حل سلمي.

قلب الأوضاع

ومما لا شك فيه أن الحرب التي نشبت بين سورية ومصر من جهة،

واسرائيل من جهة أخرى، في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، قلبت الأوضاع رأساً على عقب، ولم تكن منتظرة قطعاً على الصعيد الدولي، وأهم ما أسفرت عنه أنها:

١ ـ أزالت الوهم السائد عالمياً عن تفوق إسرائيل ومناعتها المطلقة.

٢ ـ فتحت الطريق إلى المفاوضات المباشرة القائمة على علاقات ومعطيات جديدة بين المتحاربين.

إن حرب تشرين بالنسبة إلى الحروب السابقة كانت أطول زمناً، وأشد فتكاً، فالفارق العددي بين الجانبين المتنازعين كبير.

ثمّ أن الجانب العربي حظي بتأييد الاتحاد السوفياتي علانية. وبادرت الولايات المتحدة ابتداء من ١٣ تشرين الأول إلى تلبية مطالب إسرائيل، عبر أقامة جسر جوي نقل الأعتدة والذخائر.

ويتبين لنا من جملة هذه الوقائع، أن الخطوط الإسرائيلية المتقدمة إن في الجولان، أو على جبهة قناة السويس، لم تكن على القدر الكافي من الكثافة، فتصدى لها بقوة الهجومان العربيان، وتمكنت بطاريات الصواريخ من طراز «سام» أن تحدّ من قدرة الطيران الإسرائيلي، وهو القوة الضاربة الأهم التي يعول عليها الصهيونيون في حروبهم.

ولا ريب في أن حرب تشرين الأول ١٩٧٣، سجلت نصراً كبيراً لكل من سورية ومصر.

اتفاقات فك الارتباط

في أواخر تشرين الأول ١٩٧٣، احتلت قوات الطوارىء الدولية مراكزها في سيناء، والجولان، لمراقبة وقف إطلاق النار والسهر على تنفيذه.

وجرى فك الارتباط بين القوات المصرية، والإسرائيلية على ثلاث مراحل:

١ ـ ٢٧ تشرين الأول (بحث مصير الجرحى والأسرى ووسائل تموين الجيش المصري الثالث المحاصر في سيناء).

٢ ـ توقيع اتفاق الكيلومتر ١٠١ لتبادل الأسرى بمساعدة كيسنجر في ١١ تشرين الثاني.

٣ ـ ٢١ كانون الأول افتتاح مؤتمر جنيف برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة، الذي انتدبه مجلس الأمن الدولي لهذه المهمة، وتولى الرئاسة أيضاً كيسنجر، وغروميكو، وزيرا خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بوجود وفود مصرية، وأردنية، وإسرائيليّة.

أما سورية فرفضت الاشتراك في هذا المؤتمر.

وفي نهاية حزيران ١٩٧٤، نفذت خطة فك الارتباط بين القوات السورية والإسرائيلية. ولم تجر مفاوضات بين الأردن وإسرائيل؛ فالملك حسين أعتبر وجود قوات إسرائيلية على طول مجرى نهر الأردن أمراً غير مقبول قطعاً.

كسينجر وسياسة الخطوة خطوة

خلال شتاء العام ١٩٧٤، قام وزير الخارجية الأميركي هنري كسينجر، بزيارة إلى منطقة الشرق الأوسط، حاملاً مشروعاً للتفاوض بين العرب وإسرائيل، على حلٍ سلمي واتبع سياسة أسماها «الخطوة خطوة»، لمحاولة تقريب وجهات النظر بين العرب وإسرائيل.

وقد مر على لبنان، وأجرى محادثات مع رئيس الجمهورية سليمان فرنجية.

وكانت المنظمات الفلسطينية قد عقدت العزم على الوقوف ضد مبدأ التفاوض، وساندتها بذلك الأحزاب اليسارية اللبنانية التي قامت بمظاهرات صاخبة محتجة على تلك الزيارة ورافضة لنتائجها سلفاً، خاصة وأن الحديث كثر عن «يهودية الوزير الأميركي» ولم تستطع السلطة اللبنانية استقبال كيسنجر في مطار بيروت، بسبب الخوف من اعتداءات محتملة، لذلك توجه الرئيس فرنجية إلى قاعدة رياق الجوية، وجرى الاجتماع هناك حيث هبطت طائرة الوزير الأميركي.

وقد أرخى هذا الوضع بظله على المحادثات، وقيل بأنه ترك أثراً سلبياً لدى

الزائر الأميركي، وانطباعاً بأن السلطة اللبنانية غير قادرة على حماية ضيوفها، واستقبالهم في العاصمة.

الرئيس يلقي كلمة العرب

كُلّف الرئيس فرنجية من قبل القمة العربية التي انعقدت في الرباط، بإلقاء كلمة الدول العربية في اجتماعات الجمعية العامة في نيويورك، خلال دورة أيلول ١٩٧٤.

وقد ألقى الرئيس فرنجية كلمة، حمّلها مطالبة المجتمع الدولي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وإقامة دولته، على أساس تعايش الديانات الثلاثة، المسيحية، والإسلام، واليهودية.

وأثناء الزيارة حصل ما وتّر جو العلاقات الأميركية ـ اللبنانية، بعد تفتيش الوفد اللبناني المرافق للرئيس فرنجية في مطار نيويورك، والإجراءات التي اتخذتها السلطات الأمنية داخل المطار، ومعنى ذلك أن الأميركيين كانوا غير راضين عن مجيء الرئيس اللبناني للتحدث بالموضوع الفلسطيني من على أعلى المنابر الدولية.

ملامح الحرب

فترة قلق واضطراب

كانت الحالة الاقتصادية تزداد سوءًا، وتثقل بضغطها على عاتق الطبقات المتوسطة والفقيرة.

فالغلاء يزداد، والمطالبة بتخفيض الأسعار لا تلقى من يستجيب لها، رغم أن الحكومة حاولت القيام بجملة أمور منها:

١ ـ وضع برامج تموينية للبلاد وتنفيذها خصوصاً لذوي الدخل المحدود والمتواضع.

٢ ـ إيجاد الحلول الملائمة لقضية الغلاء عن طريق.

أ ـ تعزيز وتوسيع جهاز مصلحة حماية المستهلك، ومكتب الحبوب والشمندر السكري، والمجلس الوطني للأسعار.

ب ـ اعتماد نظام البطاقة في توزيع بعض المواد الغذائية.

ج ـ إنشاء نيابة عامة مالية يكون من اختصاصها قانون مكافحة الغلاء والاحتكار.

د ـ فتح عددٍ من التعاونيات الاستهلاكية.

كل ذلك ترافق مع جملة تطورات أمنية، وسياسية، أطلت مع بداية العام ١٩٧٥ وكانت الساحة اللبنانية مسرحاً لها.

فمن ناحية المفاوضات الجارية بين مصر وإسرائيل، والتي كان يقودها الدكتور هنري كيسنجر، واتفاقات فك الارتباط التي وقعت بين إسرائيل وكل من

مصر وسوريا، حتم على لبنان أن يبقى هو الجبهة المفتوحة أمام العمل المسلح، لا سيّما وأن الوضع الفلسطيني محكوم باتفاق القاهرة وملحقاته من جهة، ومن جهة أخرى، فإن المطالب التي رفعتها الأحزاب اليسارية المتحالفة مع القوى الفلسطينية، كانت تلقى الدعم والعطف من هذه القوى. وفي المقابل فإن أحزاب اليمين اللبناني كانت تقليدياً في مواقع قريبة من الدولة أو متحالفة معها، بالإضافة إلى حصول نوع من سباق التسلح، والإعداد والتدريب، كان يجري ضمن معسكرين.

١ ـ الأول هو معسكر المنظمات الفلسطينية والأحزاب اليسارية، حيث كانت هذه الأخيرة تعتمد على دعم المنظمات في التمويل، والتسليح، والتدريب.

٢ ـ فريق الدولة اللبنانية، الذي يعتمد على قواها الشرعية، من قوى أمن وقوى جيش، إضافة إلى ميليشيات الأحزاب ذات الطابع المسيحي، والتي كانت مرتبطة مع الدولة بتحالف ضمني.

المراحل ما قبل الأخيرة

أمام هذا الاحتقان كانت محاولة صغيرة قادرة لتشعل برميل البارود.

فليل ١١ ـ ١٢ شباط ١٩٧٥، ألقيت متفجرة على مدخل شركة التأمين الأميركية في صور. وفجر ١٤ شباط أطلق مسلحون النار من سيارة عسكرية باتجاه حاجز الجيش اللبناني، قرب مفرق الزهراني تجاه شركة التابلاين.

واستمر مسلسل الأحداث والتفجيرات يتصاعد حتى أواسط شباط، عندما قامت مظاهرة لصيادي الأسماك في صيدا تحتج على إعطاء امتياز لشركة «بروتيين» باحتكار صيد الأسماك على الشواطىء اللبنانية، وكان على رأس المظاهرة نائب صيدا السابق الأستاذ معروف سعد، الذي أطلقت عليه النار من مصادر مجهولة، فأصيب بجروح خطرة، وقام فريق من المتظاهرين باتهام السلطة اللبنانية.

وحصلت بعض الاعتداءات على قوى الأمن والجيش داخل مدينة صيدا.

وما لبث معروف سعد أن توفي متأثراً بجراحه، فاحتدمت الاشتباكات من جديد، حيث تعرضت مراكز الجيش وحواجزه داخل المدينة، لهجمات منسقة قامت بها عناصر فلسطينية. عندها وجه الجيش إنذاراً بدخول المدينة بالقوة، إذا لم ينسحب المسلحون. وحصلت اتصالات مكثفة كان محورها النائب كمال جنبلاط، أسفرت في النهاية عن وضع حد لهذا الاشتباك.

وفي أول آذار كانت ألقيت متفجرة على مكاتب شركة بروتيين في رأس بيروت فأسفر الحادث عن سقوط خمسة جرحى.

وفي مواجهة هذه الأحوال سارعت جهات عديدة لوضع حدٍ لما يجري، بغية تدارك الموقف.

وقامت تظاهرات القوى اليسارية تدعو إلى حرية العمل الفدائي، والمحافظة على الثورة.

وفي الجهة المقابلة قام أهل اليمين، يدعمون تحرك الجيش، ويدعون للمحافظة عليه.

أما الحكومة فقد أسقط في يدها، فوقفت عاجزة تنتظر معجزة من السماء، للحؤول دون الانفجار الكبير.

تلك كانت صورة الموقف عشية الثالث عشر من نيسان عام ١٩٧٥، أي قبل انتهاء عهد الرئيس فرنجية بحوالي سنة وبضعة أشهر، والذي افتتح عهده بشعار «وطني دائماً على حق».

ملاحق

ملحق رقم (١)

بلاغ بنقل الجيوش الخاصة إلى الحكومتين السورية واللبنانية

«إن الحكومة الموقتة للجمهورية الفرنسية، الراغبة في إجابة الطلب المتقدم من الحكومتين السورية واللبنانية، والمتعلّق بأخذهما على عاتقهما أمر الوحدات العسكرية المجنَّدة محليّاً.

وتمنياً منها أن تُظهر للحكومتين السورية واللبنانية إرادتها في التوافق، وذلك بإعطائهما ترضيةً كاملة في ما يتعلق بهذه الوحدات.

واعتباراً أنه، نظراً إلى انتهاء الأعمال الحربية في أوروبا، ليس ما يمنع بعد الآن من تحقيق رغبة لبنان وسورية المشروعة بأن تُنشئا جيشين وطنيين.

وشعوراً بسرورها بأن ترى سورية ولبنان متمتعين بجميع مميّزات السيادة ليتمكّنا من القيام بالدور الذي يعود إليهما في مجموعة الأمم المتحدة.

تعلن (فرنسا) أن هذه الجيوش قد انتقلت إلى الحكومتين السورية واللبنانية تبعاً للكيفيات التي ستحدّد في مدة خمسة وأربعين يوماً على الأكثر».

ملحق رقم (٢)

بروتوكول تسليم وحدات الجنود المتطوعين للحكومة اللبنانية

«إن الفريق پول بينيه، الحامل وسام جوقة الشرف من درجة ضابط كبير، والمندوب العام المطلق الصلاحية لفرنسة في المشرق والمفوض منها.

وفقاً للبلاغ الصادر باسم هذه الحكومة بتاريخ الثامن من تموز ١٩٤٥.

يُعلن أن جميع القوات العسكرية من جميع الأسلحة التي كانت تؤلف سابقاً جيوش المشرق الخاصة، قد انتقلت هذا اليوم، في الساعة الصفر، إلى حكومة الجمهورية اللبنانية التي أخذت فوراً على عاتقها أمرها وقيادتها.

إن تسليم العسكريين المتطوعين بعقود إضافية يكون موضوع تدابير خاصة.

إن حكومة الجمهورية اللبنانية تعترف بأن في كل وحدةٍ من الوحدات المحوّلة إليها قد تَسَلَّم مندوبوها المفوضون منها، من أيدي السلطات العسكرية الفرنسية، الرجالَ والمُعدّات الموجودة فعلاً في تاريخ هذا اليوم، وذلك وفقاً للإبراء الذي أعطاه المندوبون (اللبنانيون) للسلطات العسكرية (الفرنسية) التي سلّمتهم إياها.

إن الحكومة الموقتة للجمهورية الفرنسية تحوّل إلى حكومة الجمهورية اللبنانية، فتقبل هذه منها: جميعَ التبعات التي كانت ملقاة عليها وكانت تمارسها لحساب الجمهورية اللبنانية بموجب القرار ٣٠٤٥ الذي يؤلف نظام الجيوش المُسلَّمة.

إن مجموع المُعدَّات العسكرية، من كل نوع، الموجود لدى الوَحدات المحوَّلة بتاريخ الأول من آب ١٩٤٥ في ساعة الصفر، قد سُلِّم إلى السلطات العسكرية المنتَدبة رسمياً من حكومة الجمهورية اللبنانية، وذلك مع التحفظ الصريح: بأن اتفاقاً لاحقاً، وبحضور الطرفين، يجب أن يتمَّ بين الجمهورية الفرنسية والجمهورية اللبنانية لأجل تعيين القيمة التي يجب أداؤها للحكومة الفرنسية، ثمناً لجميع اللوازم المُسَلَّمة، والمُتَسَلَّمة، في هذا اليوم، عِلاوةً عن المُعَدَّات التي سدَّدت الحكومة اللبنانية قيمتها تسديداً قانونياً قبل الأول من أيلول سنة ١٩٣٩.

بيروت في ١ من آب ١٩٤٥.

ملحق رقم (٣)

اتفاقية الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية

مقدمة:

إنّ طرفي هذا الاتفاق:

استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، الذي دعاهما إلى التفاوض على هدنة دائمة، في إطار إجراء تمهيدي آخر بموجب المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، ولتسهيل الانتقال من حالة الهدنة الحالية إلى حالة سلام دائم في فلسطين.

وبعدما قررا الدخول في مفاوضات برئاسة الأمم المتحدة في ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، وبعدما عينا ممثلين عنهما يتمتعون بصلاحية التفاوض والتوصل إلى اتفاق هدنة دائمة.

إن الممثلين الموقعين أدناه اتفقوا على النصوص التالية بعدما دقق كل جانب الوثائق الخاصة بصلاحيات الجانب الآخر ووجد أنّها تنسجم مع الأصول المتبعة.

المادة الأولى:

من أجل العمل على عودة سلام دائم في فلسطين، وإدراكاً لأهمية التأكيدات المتبادلة في هذا الشأن في ما يتعلق بالعمليات العسكرية مستقبلاً لطرفي هذا الاتفاق، يؤكد الجانبان المبادىء التالية التي سيجري التقيد بها تماماً من جانب الطرفين خلال الهدنة الدائمة:

١ ـ يتعهد الجانبان من الآن وصاعداً بالتقيد بدقة بالأمر الصادر عن مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية لتسوية قضية فلسطين.

٢ ـ يتعهد الجانبان بامتناع القوات المسلحة لكل منهما، سواء القوات البرية أو البحرية أو الجوية، عن اتخاذ أي عمل عدائي ضد شعب أو قوات الجانب

الآخر أو إعداد مثل هذا العمل أو التهديد به، مع العلم بأن استخدام «إعداد» في هذا المضمون، لا يؤثر على عمليات التخطيط العادية لهيئة الأركان، كما هو متبع بوجه عام في المؤسسات العسكرية.

٣ ـ يُحترم احتراماً كاملاً حق كلّ طرف في أمنه وحريته من الخوف من هجوم تشنه عليه القوات المسلحة للجانب الآخر.

٤ ـ يقر الجانبان بأن العمل بهدنة دائمة بين القوات المسلحة للجانبين خطوة لا مناص منها لتصفية النزاع المسلح وإعادة السلام إلى فلسطين.

المادة الثانية:

يؤكد الجانبان المبادىء والأهداف التالية بقصد تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٨.

١ ـ الاعتراف بمبدأ عدم جواز تحقيق فائدة عسكرية أو سياسية من جراء الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن.

٢ ـ كما يدرك الجانبان أنه يجب ألاً يسيء أي بند من بنود هذا الاتفاق، بأي شكل كان، إلى حقوق ومطالب ومواقف أي من طرفي الاتفاق، في ما يتعلق بأية تسوية سلمية لقضية فلسطين يتم الوصول إليها في النهاية، إذ أن نصوص هذا الاتفاق نابعة من اعتبارات عسكرية محضة.

المادة الثالثة:

١ ـ لقد تم الاتفاق على هدنة عامة دائمة بين القوات المسلحة للجانبين، وذلك بموجب المبادىء السابقة الذكر وقرار مجلس الأمن الصادر في تشرين الثاني عام ١٩٤٨.

٢ ـ يتعهد الجانبان ألاً يرتكب أي عنصر من القوات البرية أو البحرية أو الجوية العسكرية لجانب كل منهما، بما فيها القوات غير النظامية، عملاً من الأعمال الشبيهة بالأعمال الحربية، أو عملاً عدوانياً ضد قوات الجانب الآخر، أو

ضد المدنيين في الأراضي الخاضعة للجانب الآخر أو يعبر، أو يتخطى، لأي سبب من الأسباب، خط الحدود في إطار الهدنة الدائمة، كما هو مبين في المادة الخامسة من هذا الاتفاق، أو يدخل المجال الجوي للطرف الآخر، أو يمر عبره، أو يدخل، أو يمر عبر المياه على مسافة ثلاثة أميال من ساحل الجانب الآخر.

٣ ـ يتعهد الجانبان ألا يقوم عمل شبيه بالأعمال الحربية أو عمل معاد من أراض تحت إشراف أحد طرفي هذا الاتفاق ضد الطرف الآخر.

المادة الرابعة:

١ ـ سيعرف الخط الوارد وصفه في المادة الخامسة من هذا الاتفاق بخط الهدنة الدائمة، وسيحدد بموجب الهدف والقصد اللذين رمت إليهما قرارات مجلس الأمن الصادرة في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٨.

٢ ـ إن القصد الرئيسي من وراء إقامة خط الهدنة الدائمة هو تخطيط الخط الذي يجب على القوات المسلحة للأطراف المعنية ألاّ تتجاوزه.

٣ ـ يجب أن تبقى أنظمة وقوانين القوات المسلحة للجانبين التي تحظر على المدنيين عبور خطوط القتال، أو دخول المناطق الواقعة بين هذه الخطوط، سارية المفعول بعد توقيع الاتفاق في ما يتعلق بخط الهدنة الدائمة الذي ورد تحديده في المادة الخامسة.

المادة الخامسة:

١ ـ يجب أن يتبع خط الهدنة الدائمة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

٢ ـ يجب أن تتألف القوات المسلحة للجانبين في منطقة خط الهدنة الدائمة من قوات دفاعية فقط، كما هو معروف في ملحق هذا الاتفاق.

٣ ـ يجب أن يكتمل سحب القوات إلى خط حدود الهدنة الدائمة وتقليصها إلى قوة دفاعية، بموجب الفقرة السابقة خلال عشرة أيام من توقيع الاتفاق. وبالمقياس نفسه، يجب إزالة الألغام عن الطرق الملغومة والمناطق التي جلا عنها

أي من الطرفين، وتقديم الخرائط التي تدلل على موقع حقول الألغام هذه، إلى الجانب الآخر خلال الفترة ذاتها.

المادة السادسة:

يجب تبادل أسرى الحرب المحتجزين من جانب طرفي هذا الاتفاق، سواء كانوا من رجال القوات النظامية أو غير النظامية لأحد الجانبين كما يلي:

١ ـ تتم عملية تبادل أسرى الحرب في جميع مراحلها بإشراف الأمم المتحدة وسيطرتها ويجب أن يتم التبادل عند رأس الناقورة خلال ٢٤ ساعة من توقيع هذا الاتفاق.

٢ ـ يجب أن يشتمل هذا التبادل كذلك على أسرى الحرب الذين تجري ملاحقتهم جنائياً. بالإضافة إلى أولئك الذين صدرت بحقهم أحكام في ما يتعلق بجريمة أو أية مخالفة أخرى للقوانين.

٣ ـ يجب أن تعاد إلى الأسرى الذين سيجري تبادلهم؛ جميع الأغراض الشخصية والمواد ذات القيمة والرسائل والوثائق وشارات الهوية وكل الأغراض الشخصية، مهما كانت طبيعتها العائدة إلى هؤلاء الأسرى. وإذا كان الأسير قد فر أو تُوفي فإن هذا الأغراض تعاد إلى الجانب الذي كان الأسير يعمل في قواته المسلحة.

٤ ـ تقرر جميع الشؤون التي تنظم في هذا الاتفاق، وفق المبادىء التي نص عليها الاتفاق الدولي المتعلق بمعاملة أسرى الحرب الموقع في جنيف في ٢٧ تموز عام ١٩٢٩.

٥ ـ تتولى لجنة الهدنة المشتركة التي أنشئت بموجب المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية العثور على الأشخاص المفقودين، سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين في المناطق الخاضعة لكل من الجانبين لتيسير تبادلهم السريع. ويتعهد كل طرف بتقديم كل تعاون ومساعدة إلى اللجنة، لتمكينها من تنفيذ هذه المهمة.

المادة السابعة:

١ ـ تقوم لجنة رقابة مشتركة مؤلفة من خمسة أعضاء، يعيّن فيها كل طرف

في هذا الاتفاق عضوين، ويكون رئيسها رئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة التابع للأمم المتحدة أو ضابط كبير من مراقبي الهيئة، يعيّنه رئيس الأركان بعد التشاور مع طرفي هذا الاتفاق.

٢ ـ تقيم لجنة الهدنة المشتركة مقرها في موقع الحدود إلى الشمال من المطلّة، وفي موضع الحدود اللبناني في الناقورة، وتعقد اجتماعاتها في الأمكنة والأوقات التي تراها ضرورية لتنفيذ أعمالها بفعالية.

٣ ـ تعقد لجنة الهدنة المشتركة أول اجتماع لها بدعوة من رئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة التابع للأمم المتحدة، في وقت لا يتجاوز أسبوعاً من توقيع هذه الاتفاق.

٤ ـ تتخذ قرارات لجنة الهدنة المشتركة، وفق مبدأ الإجماع إذا تيسر ذلك، وفي حال عدم التوصل إلى الإجماع، تتخذ القرارات بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين المشتركين في التصويت.

٥ ـ تعد لجنة الهدنة المشتركة أنظمتها الإجرائية الخاصة لها، وتعقد الاجتماعات بعد أن يكون رئيس اللجنة قد أبلغ الأعضاء قبل وقت كاف من موعد انعقاد الاجتماع، ويتطلب النصاب لعقد الاجتماعات أغلبية الأعضاء.

٦ ـ تكون للجنة صلاحية استخدام مراقبين، قد يستعان بهم من بين صفوف الهيئات العسكرية لطرفي الاتفاق أو من العسكريين التابعين لهيئة الرقابة على الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو من كليهما بأعداد تعتبر كافية لإنجاز مهماتها. وفي حال الاستعانة بمراقبي الأمم المتحدة في هذا الشأن، فإن هؤلاء المراقبين يبقون تحت إمرة رئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة التابع للأمم المتحدة، وتخضع المهام ذات الطبيعة العامة أو الخاصة التي توكل لمراقبي الأمم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة لموافقة رئيس أركان الأمم المتحدة أو ممثله في اللجنة وفق من منهما يرئس اللجنة.

٧ ـ ترفع الدعاوى المقدمة من أي من الجانبين في ما يتعلق بتنفيذ هذا

الاتفاق إلى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها فوراً، وتتخذ اللجنة إجراءات بشأن كل هذه الدعاوى أو الشكاوى عن طريق جهازها الخاص بالمراقبة والتحقيق وفق ما تراه مناسباً لتحقيق تسوية منصفة ومرضية للجانبين.

٨ ـ في حال قيام خلاف في تفسير معنى بند ما من هذا الاتفاق، باستثناء المقدمة والفقرتين الأولى والثانية، يؤخذ بتفسير اللجنة. وتقدم اللجنة توصيات إلى الجانبين لإجراء تعديل في بنود هذا الاتفاق، من حين لآخر، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

٩ ـ تقدم لجنة الهدنة المشتركة تقارير إلى الجانبين عن نشاطاتها في الفترات التي تراها ضرورية. وتقدم نسخة من كلٍّ من هذه التقارير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، ليقدمه بدوره إلى الجهاز أو الوكالة المختصة في الأمم المتحدة.

١٠ ـ يمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها كذلك، قدراً من حرية التحرك والوصول إلى المناطق التي يشملها هذا الاتفاق، وفق ما تراه اللجنة ضرورياً في هذا الشأن شرط الاستعانة بمراقبي الأمم المتحدة، عندما يتم التوصل إلى القرارات التي تتخذها اللجنة بأغلبية الأصوات.

١١ ـ يتحمل هذا الاتفاق نفقات اللجنة بالتساوي، باستثناء تلك النفقات المتعلّقة بمراقبي الأمم المتحدة.

المادة الثامنة:

١ ـ لا يخضع هذه الاتفاق للمصادقة، ويوضع موضع التنفيذ فوراً بمجرد توقيعه.

٢ ـ يبقى هذا الاتفاق الذي تم التفاوض عليه والوصول إليه، وفق قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٨، القاضي بإقامة هدنة للقضاء على التهديد القائم على السلام في فلسطين، وتسهيل الانتقال من حالة الهدنة إلى حالة السلام الدائم في فلسطين ـ يبقى ساري المفعول إلى أن تتحقق تسوية سلمية

بين الجانبين، باستثناء ما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة.

٣ ـ يحق لطرفي هذا الاتفاق بالاتفاق في ما بينهما، تعطيل هذا الاتفاق أو أي من نصوصه أو تعليق تطبيقه في أي وقت، باستثناء المادتين الأولى والثالثة، ويحق لأي من الطرفين في حال تعذر الوصول إلى اتفاق مشترك، وبعد أن يكون قد مضى عام على وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ من تاريخ توقيعه، أن يطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة عقد مؤتمر لممثلي الجانبين، بقصد إعادة النظر في أي من نصوص هذا الاتفاق أو تعديله أو تعليقه باستثناء المادتين الأولى والثالثة ويصبح لزاماً على الجانبين الاشتراك في مثل هذا المؤتمر.

٤ ـ إذا لم يثمر المؤتمر المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة، عن تحقيق حل متفق عليه لنقطة ما من نقاط الخلاف، يحق لأي من الجانبين عرض الموضوع على مجلس الأمن الدولي للحصول على مبتغاه، على أساس أنه تم الوصول إلى هذا الاتفاق وفق إجراء مجلس الأمن الهادف إلى تحقيق السلام في فلسطين.

٥ ـ يوقع هذا الاتفاق بأربع نسخ يحتفظ كل جانب بنسخة منها، وترسل نسختان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ليرفعهما إلى مجلس الأمن الدولي ولجنة المصالحة الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة، ونسخة إلى الوسيط الخاص بفلسطين بالوكالة، ورئيس أركان هيئة الرقابة على الهدنة التابعة للأمم المتحدة:

(التوقيع)	(التوقيع)
اللفتنانت ـ كولونيل	اللفتنانت ـ كولونيل
مردخاي ماكليف	توفيق سالم
ينوشوا بيلمان	الكومندان
شبطاي روزين	ج. حرب

ملحق

تعريف القوات الدفاعية

١ ـ لا تتجاوز القوات الدفاعية العسكرية التي أشير إليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة:

١ ـ في ما يتعلق بلبنان:

(آ) كتيبتان وسريتان من مشاة الجيش النظامي اللبناني، وبطارية ميدان واحدة مؤلفة من أربعة مدافع، وسرية واحدة مؤلفة من ١٢ سيارة خفيفة مصفحة مسلحة بمدافع رشاشة، وست دبابات خفيفة مسلحة بمدافع خفيفة (٢٠ عربة).

المجموع: ١٥٠٠ ضابط وجندي.

(ب) يجب ألا ترابط أية قوات عسكرية أخرى غير تلك التي ورد ذكرها في الفقرة (آ) الآنفة الذكر، في أية نقطة إلى الجنوب من الخط العام القاسمية ـ النبطية التحتا ـ حاصبيا.

٢ ـ في ما يتعلق بإسرائيل:

(آ) كتيبة مشاة واحدة، وسرية مساندة واحدة، مع ستة مدافع مورتر، وستة مدافع رشاشة، وسرية استطلاع واحدة، مع ست عربات مصفحة، وست سيارات جيب مصفحة، وبطارية مدفعية ميدان مؤلفة من أربعة مدافع، وفصيل من مهندسي الميدان، ووحدات خدمة كالتموين والمعدات، بحيث لا يتجاوز عددهم ١٥٠٠ ضابط وجندي.

(ب) يجب ألا ترابط أية قوات عسكرية غير تلك التي ورد ذكرها في الجزء ٢ (آ) الأنفة الذكر، في أية نقطة إلى الشمال من الخط العام نهاريا ـ ترشيحا ـ الجش ـ ماروس.

٢ ـ يجب ألا تفرض أية قيود على تحرك أي من الجانبين في ما يتعلق بتموين أو تحرك هذه القوات الدفاعية خلف خط الهدنة.

ملحق رقم (٤)

الوزارَةُ السَّادِسة

مِن ١٤ كانون الأوّل ١٩٤٦ إلىٰ ٧ حَزيرَان ١٩٤٧

رياض الصلح	ـ رئيساً لمجلس الوزراء.
صبري حمادة	ـ نائباً للرئيس، ووزيراً للداخلية.
عبد الله اليافي	ـ وزيراً للعدلية.
جبرائيل المر	ـ وزيراً للأشغال العامة.
الأمير مجيد أرسلان	ـ وزيراً للدفاع الوطني، والبريد والبرق.
كميل شمعون	ـ وزيراً للمالية.
هنري فرعون	ـ وزيراً للخارجية.
كمال جنبلاط	ـ وزيراً للاقتصاد الوطني، والزراعة، والشؤون الاجتماعية، ووزيراً للصحة العامة.

ـ نالت الحكومة الثقة بالإجماع.

البَيَان الوزاري

حضرات النواب المحترمين:

عندما تفضل فخامة رئيس الجمهورية فدعاني لتولي أعباء الحكم أقبلت على الاضطلاع بالمهمة يحدوني الإخلاص لوطني والرغبة في خدمته في الظروف الدقيقة التي نجتازها والتي نحن مقبلون عليها. لقد كان من بوادر التوفيق أن يشاركني في حمل أعباء هذه المهمة زملائي الكرام الذين يتمثل فيهم إلى جانب الكفاءات الممتازة ائتلاف الكلمة وروح الإخلاص للعهد والحرص على صيانة الحريات العامة في نطاق السيادة الوطنية، هذه الصفات المتمثلة في مجلسكم

الكريم الذي كتب في تاريخ لبنان أمجد صفحة بتحريره إياه من قيود الانتداب وتوطيده دعائم الاستقلال.

لقد كان سلاحنا الفعال في مختلف مراحل جهادنا الذي أثار إعجاب العالم اتحادنا جميعاً، وترونيا اليوم أشد حرصاً على هذا الاتحاد بين مختلف عناصر الشعب، ولئن طرأ على هذا الاتحاد بعض الفتور فإن وطنية اللبنانيين كفيلة بإزالته، وإنني وزملائي سنجد أنفسنا للسير في هذا السبيل حتى تعود صفوف اللبنانيين متراصة متكاتفة كما كانت في مطلع عهد الاستقلال.

إن خطتنا القومية هي تلك الخطة التي ارتضيناها جميعاً والتي قام عليها هذا العهد، هي الخطة التي اتبعتها الحكومات الاستقلالية السابقة جميعاً ـ استقلال لبنان بحدوده الحاضرة استقلالاً تامّاً ناجزاً وتعاون وثيق مع شقيقاته العربيات ضمن ميثاق الجامعة العربية، التي ليست هي دولة فوق الدول، تعاون اشترطنا فيه وما زلنا نشترط أن لا يمس سيادة لبنان بشكل من الأشكال.

إننا نؤكّد لمجلسكم الكريم السير على هذه الخطة لا نحيد عنها يمنة ولا يسرة، وعلى هاتين الدعامتين ترتكز سياستنا وبهذه الروح سنسترشد في معالجة جميع شؤون الوطن كما نفعل في قضيتي المغتربين والإحصاء مثلاً، فإن الحكومة لن تميل إلى فئة تطالب بهذا المطلب ولا لأخرى تطالب بذلك إذا كان غرض الفئتين أن يكاثر بعضها بعضاً، ولئن كانت قد أضافت إلى اسم وزارة الشؤون الخارجية لفظة المغتربين، فليس لأنها ترغب في زيادة عدد بعض الطوائف وعدد الناخبين والنواب منها، بل لأنها تريد أن تبرهن على مبلغ اهتمامها برعاية المغتربين الرعاية التي يستفيدون منها ويستفيد منها وطنهم وإخوانهم المقيمون جميعاً على السواء، والمغتربون اللبنانيون كانوا وما زالوا مضرب المثل في التسامح الأخوي والبذل في سبيل الاستقلال، وإنه لمن دواعي الاستغراب أن تبحث قضيتا المغتربين والإحصاء بفكرة طائفية بينما يجب أن تسيطر علينا في معالجتهما الفكرة الوطنية الصحيحة، على هذا الاعتبار، وعلى هذا الاعتبار وحده، تنظر الحكومة إلى الأمرين وتقدم على تحقيقهما وتحقيق ما شاكلهما من الأمور.

حضرات النواب المحترمين:

إن العلاقات بيننا وبين الدول العربية الشقيقة على خير ما يرام وهي قائمة على صلات الأخوة والود المتين. والتعاون بيننا وبينها يسير سيره الطيب مباشرة وعن طريق الجامعة لما فيه مصلحة الجميع، وأملنا أن يؤتي هذا التعاون ثماره الطيبة، ولا سيما في الناحية الاقتصادية التي يوليها لبنان اهتماماً كبيراً. وأخص من تلك الدول الجمهورية السورية الشقيقة، إن التعاون التام القائم بيننا وبينها على أفضل ما تتحقق فيه وتصان مصلحة بلدينا المشتركة.

ويتوجه لبنان باهتمامه إلى جميع الأقطار الشقيقة التي تناضل في سبيل تحررها أو استكمال سيادتها ونرجو لها الوصول إلى الغاية التي وصل إليها لبنان، وفي طليعة تلك البلدان مصر العزيزة المجاهدة التي تناضل اليوم في سبيل تأمين مطالبها القومية، إنها لن تلقى من لبنان حكومة وشعباً إلا التأييد الكامل في نضالها من أجل تحقيق أمانيها القومية.

أما فلسطين، فسيكون لها من جهود حكومتنا النصيب الوافر الذي تستحقه في محنتها المؤلمة وإني أعلم أنه لن يهدأ للبناني بال ولن تفتر له همة ما دامت فلسطين العزيزة مهددة وما لم تتحقق سيادتها وتسلم عروبتها.

وتسود بيننا وبين جميع البلدان الحليفة والصديقة أطيب العلاقات، ويسرنا أن يتيح لنا استقرارنا السياسي النهائي من الناحية الدولية دخول علاقاتنا مع جميع تلك الدول في دائرة مرنة بعد أن كان يشوب بعضها شيء من الجفاء.

كما يسرنا أن تكون مساهمة لبنان في هيئة الأمم المتحدة مقدرة عند سائر أعضائها التقدير الحسن، وسيظل لبنان يؤدي واجبه نحو تلك الهيئة التي نرجو أن يتوفر لها دائماً ما يجعلها الضمانة الكافية لقيام العلاقات بين جميع دول الأرض وشعوبها على أسس العدل والسلام والمحبة التي قامت عليها تلك الهيئة.

حضرات النواب المحترمين:

إن هذا الاستقلال الذي فزنا به لن ننعم بثماره إلا بالإصلاح الشامل الجريء

العميق، إن الاستقلال ليس كبرياء وعزة قومية فحسب بل هو أيضاً نعمة يجب أن تشمل بفعلها جميع الأفراد فتحمل إليهم مع الحرية الخلاص من الجهل والفقر والمرض. لقد كثرت مشاكلنا وتعددت مشاغلنا، منها ما هو إرث الماضي ومنها ما هو وليد الحرب وما بعد الحرب، ولقد تعالت أصوات المخلصين من رجالات البلاد ومن أفراد الشعب مطالبة بالإصلاح. إن حكومتنا وضعت نصب عينها أن تعالج بسرعة أسباب الشكوى وتحقق بعزم وقوة ما يصبو إليه الشعب من إصلاح، وسيكون في طليعة ما تعنى به مكافحة الغلاء مكافحة فعالة وخفض تكاليف المعيشة، وقد شرعت منذ الآن تهيّىء من التدابير ما تأمل أن يحقق تلك الغاية، ومن الشكاوى التي ستعالجها سريعاً قيمة توزيع النقد النادر وقيمة قرش الفقير. أما توزيع هذا النقد فقد اعتزمت أن تضع له نظاماً جديداً يقوم على أسس عادلة ترمي قبل كل شيء إلى تحقيق مصلحة البلاد العليا، وإلى تجهيزها في مختلف مرافقها الاقتصادية. وأما قرش الفقير فقد قررت الحكومة العدول عن استيفائه بعد اليوم.

إن الحكومة ستعنى عناية خاصة في توجيه لبنان التوجيه الاقتصادي الذي يلائم مركزه الجغرافي وإمكانياته، وقد كان باستطاعتها أن تغدق عليكم الوعود وتعدد ما تنوي القيام به من مشاريع ولكنها آثرت أن لا تلجأ إلى الأقوال في حين أن باستطاعتها إرضاءكم بالأعمال.

أيها السادة:

إن مرحلة الكفاح في سبيل إنشاء الدولة قد انتهت وقد بدأ دور الكفاح في سبيل إنشاء الوطن.

ملحق رقم (٥)

الوزارَةُ الثَّامِنَة

مِن ٢٦ تمّوز ١٩٤٨ إلى أوّل تِشرين الأوّل ١٩٤٩

رياض الصلح - رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للعدلية.

جبرائيل المر	ـ نائباً للرئيس ووزيراً للداخلية.
الأمير مجيد أرسلان	ـ وزيراً للدفاع الوطني والزراعة.
حميد فرنجية	ـ وزيراً للخارجية والتربية الوطنية.
أحمد الأسعد	ـ وزيراً للأشغال العامة.
فيليب تقلا	ـ وزيراً للاقتصاد الوطني، والبريد والبرق.
الياس الخوري	ـ وزيراً للصحة والإسعاف العام.
حسين العويني	ـ وزيراً للمالية.

ـ نالت الحكومة الثقة بالأكثرية.

ـ لا ثقة ٥.

البَيَان الوزاري

حضرات الزملاء المحترمين:

إن الحكومة التي تتقدم اليوم من مجلسكم الكريم هي الثامنة في سلسلة الحكومات الوطنية لهذا العهد الاستقلالي. وقد انبثقت جميعها من صميم الحركة القومية وسارت بوحي الميثاق الوطني في جميع ما اضطلعت به من أعمال، وعالجت من شؤون في السياسة الداخلية والخارجية، وليست السنوات القليلة التي قطعها لبنان بالفترة الطويلة في حياة الجماعات، بل هي تكاد لا تحسب في تقاويم الأمم إلا إذا كانت ترافقها ساعات حاسمة في تاريخها بنيت على التضحية والبذل العظيم.

ويستطيع لبنان أن يباهي بما بنى أبناؤه في تلك السنوات القصيرة كما يحق لحكوماته الاستقلالية أن تجعل مما شيدته في البناء مثلاً يضرب لكثير من الحكومات.

ولئن كان هذا البناء الشامخ الذي ساهمت في إقامته كل قوة حية من الشعب

اللبناني، والذي وضعنا فيه أسساً من عصارات قلوبنا، ورفعناه على قواعد من أمجاد ماضينا وآمال مستقبلنا ـ لئن كان هذا البناء المتعالي لم يثر إعجاب بعض المعاصرين فإن التاريخ سيذكر أنه عمل كبير وسيكون التاريخ أكثر إنصافاً فيقول كلمته المجردة في ما حققه اللبنانيون من الأماني داخلاً وخارجاً وسيقول كذلك أن معركة الاستقلال والكرامة والاستقرار والإنشاء كانت معركة خاطفة ينبغي تدوينها في أروع صفحة من صفحات تاريخنا.

لقد مضت الحكومات الوطنية في تحقيق برامجها رغم جميع العقبات، فشاركت في الحياة الدولية على أوسع نطاق وبذلت أكبر الجهود في تنقية الحياة الوطنية وتأليف القلوب وتركيز المشاعر وتوجيهها وجهة قومية، ولقد برهنت الحوادث على أن الروح الوطني الذي قوي على صد جميع الاستفزازات والمحاولات المختلفة المصادر على أن هذا الروح الوطني قد أصبح متأصلاً في اللبنانيين لا تزعزعه العواصف العابرة.

وقد ساهم لبنان في تعزيز روح التضامن بين الشعوب وتقوية فكرة التعاون الصحيح المثمر بين الأمم واحتل مكاناً سامياً في المجتمع الدولي فترأس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو أكبر هيئة عالمية إنشائية واختاره ممثلو الثقافة والفكر مقرّاً لانعقاد المؤتمر الثالث للأونسكو التي هي أعظم هيئة ثقافية عرفها التاريخ.

وفي الجامعة العربية دخلنا مدفوعين بتلك الذكريات والمصالح التي لا تنفصم عراها والتي تشدنا إلى إخواننا في البلاد العربية، حريصين على أن تكون لنا كلمتنا المسموعة في سياسة هذا الإقليم الحساس من العالم، فكان لنا أثر فعال في كل مظهر من مظاهر التضامن العربي الوثيق، إن في ميدان الإنشاء أو في الدفاع عن تراثنا المشترك.

إن الجامعة العربية، التي نحن دعامة من دعاماتها، عنصر رئيسي من عناصر الخير لنا ولإخواننا وللعالم أجمع، ولقد أثبتت الجامعة أنها أداة صالحة لذلك.

ومن الإنصاف أن تقاس أعمالها بمآتي مثيلاتها من المنظمات العالمية والهيئات الإقليمية ليرى الذين يأخذون عليها بطء سيرها أنهم مخطئون. إن الجامعة

العربية حية باقية لأنها من صلب الشعوب التي كونتها وانها تعبير عمّا يخالج العرب من آمال كبار.

وإنه لمن دواعي الفخر للبنان أن يكون قد جعل من أسس سياسته الوطنية تقوية الجامعة العربية وتدعيمها، وهو يرى أنها محققة للرغبات في السياسة والثقافة والاقتصاد جميعاً.

إن الدول العربية لتشعر اليوم أكثر من أي يوم آخر بأنها مدينة للجامعة بهذا التكتل الرائع الذي يرفعها هي إلى المكانة اللائقة بها، وهي لذلك مصممة على إحاطة الجامعة بسياج من إيمانها، وهي حريصة على أن تزيد التعاون الاقتصادي فيما بينها توثيقاً، وعلى تنمية التبادل التجاري والمالي لأن في ذلك تقوية لها وتحشيداً لإمكانياتها الاقتصادية، تلك الإمكانيات التي ستضعها في خدمة المصالح العربية لمكافحة الصهيونية، وإننا نستطيع أن نؤكد أن هذا الموضوع سيكون في رأس المواضيع التي ستعمد الجامعة العربية إلى إقرارها في اجتماعاتها المقبلة والتي لن تحول المشاغل السياسية والعسكرية دون تحقيقها.

ليسمح لي، وقد كان لي شرف رئاسة الحكومتين المتعاقبتين، أن أعرض لما حققته الحكومة السابقة وما وضعته من مشروعات وذلك تمهيداً لما سوف أقوله عن برنامج الحكومة الحاضرة.

لقد حرصت الحكومة التي تقدمت شقيقتها هذه على تحقيق الشطر الأكبر من البرامج التي قطعت الحكومة الاستقلالية الأولى عهداً على نفسها بأن تحققها كاملة.

لقد ناضلت الحكومة اللبنانية السابقة على جبهتين: ناضلت من ناحية لرفاهية الشعب اللبناني فوفرت له الغذاء في ظروف معروفة وجنبت البلاد من ناحية أخرى نتائج بلبلة مالية.

لقد ساور القلق بعضهم على الحالة المالية وحامت بعض الشائعات حول الموازنة المقبلة. فبوسع الحكومة أن تؤكد بهذه المناسبة أن الموازنة التي ستقدم

إلى حضراتكم في الوقت المعيّن لها ستكون متكافئة الأطراف كموازنة العام المنصرم دون أن يمنع ذلك من متابعة الأعمال الإنشائية والقيام بجميع التعهدات الحكومية، وبوسعنا كذلك أن نعلن أن غذاء الشعب اللبناني مؤمن حتى الموسم المقبل، فمدخراتنا تضمن تموين اللبنانيين حتى منتصف الشتاء، والكميات التي اتفقنا مبدئيا مع شقيقتنا سوريا على استيرادها تكفي لبنان حتى الصيف القادم. أما العجز المالي الذي وقع في موازنة التموين التجارية والذي نتج عن تخفيض أسعار الرغيف فإن الحكومة الحاضرة عاملة على سده وهي تأمل أن تبلغ هذه النتيجة كاملة قبل انصرام العام الحالي.

لقد اخترنا التعاقد على مشترى القمح من شقيقتنا سوريا لأسباب مختلفة أهمها يرد إلى طبيعة العلاقات التي تربط بين البلدين الشقيقين، ولأن منظمة القمح الدولية كانت قد عرضت علينا كمية من القمح تفيض عن حاجاتنا في هذا العام لقاء ثمن يدفع بالدولارات فوجدنا أن في ذلك إرهاقاً للخزينة ولمسنا أن الثمن الذي تطلبه منظمة القمح لا يقل بالنتيجة عن الثمن الذي تطلبه الشقيقة سوريا. إن اتفاقنا المبدئي مع سوريا يجعلنا في مأمن من أية أزمة تنتاب بلادنا إذا ما وقعت حرب عالمية وانقطعت المواصلات البحرية لا سمح الله.

إن نظام بلادنا الاقتصادي يحتم علينا نحن وإخواننا السوريين أن نكون متضامنين في جميع الميادين الاقتصادية ويجعل من لبنان السوق الطبيعي لسوريا كما يجعل من سورية المنتج الطبيعي للبنان.

ولم يمنع الحكومة انصرافها إلى هذه النواحي من أن تولي المشروعات المختلفة في الإدارة وجهاز الحكم عناية خاصة، فقدمت عدداً منها إلى مجلسكم المحترم. وقد حرصت الحكومة بالدرجة الأولى أن تؤمّن شرطين أساسيين لتوطيد الجهاز الإداري، أولهما تثبيت الملاكات بصورة جلية واضحة، وثانيهما إقامة أداة لمراقبة الإدارة بعد استقرارها، وأداة المراقبة هذه لن تكون صورية.

لقد شرعت الحكومة السابقة تمشياً مع الفكرة الوطنية في استبعاد المبدأ الطائفي عن المشاريع التي وضعتها وقدمتها إلى مجلسكم الكريم وحققت مشروعين

يمكن أن يعتبرا حجر الزاوية في سياستنا القومية. إن قانون البلديات وقانون المختارين هما، فضلاً عن قيمتهما من الناحية الإدارية، نقطة تحول في حياتنا الاجتماعية والوطنية من حيث أنهما لم يقيما التمثيل الشعبي على أساس طائفي.

ولا شك في أن من أجلّ ما قامت به الحكومة السابقة شرف اشتراكها مع حضراتكم في تجديد ولاية صاحب الفخامة رئيس الجمهورية تجديداً ضمن للبلاد الاستقرار السياسي والوطني الذي يسمح لنا بأن نمضي إلى غاياتنا المنشودة.

إن الحكومة الحاضرة، وهي شقيقة الحكومة السابقة، متضامنة في كل ذلك معها تضامناً تامًا يشمل جميع الشؤون الداخلية والخارجية.

أيها الزملاء المحترمون

إن الحكومة الحاضرة ترى أن من أهم واجباتها الوقوف في وجه كل محاولة من شأنها أن تنال من وحدة الصفوف، وهي ستعمل على تعزيز الدفاع الوطني تعزيزاً شاملاً، وتتبنى جميع المشروعات التي تقدمت بها الحكومة السابقة، وتعمد إلى استكمال القوانين المالية والقضائية والاجتماعية، مستعجلة تحقيق المشروعات التي لا تزال موضوع درس أمام مجلسكم الكريم أو أمام الدوائر المختصة، كقانون تنظيم الموظفين، وقانون الملاكات، وقانون المحاسبة العامة، وقانون إنشاء ديوان المحاسبة، وغيرها من المشروعات والقوانين التي لا بد منها لتستكمل البلاد جهازها الإداري المنشود. كما ستواصل الحكومة الأعمال الإنشائية، وستولي الإشتاء والاصطياف عناية خاصة، وستتعهد التربية الوطنية فتعزز مؤسساتها وتوسع دائرة نشاطها وترفع مستوى القائمين عليها وتنفذ القرارات التي اتخذها المؤتمر الثقافي العربي الأول الذي انعقد في لبنان والذي أظهر التضامن بين البلاد العربية بأجلى مظاهره.

هذا ما تعتزمه الحكومة في الحقل الداخلي.

أما في الخارجي فسيكون هم الحكومة الأكبر مواصلة العمل في سبيل القضية الفلسطينية، تلك القضية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من سياستنا القومية، فهي

عندنا قضية عقيدة ومصلحة مستمرة على الزمن ما دام العدوان مسيطراً على الأراضي المقدسة. لقد سبق لي أن قلت إن القضية الفلسطينية، التي هي قضية العرب عامة، هي قضية لبنان خاصة.

وقد آلينا على أنفسنا أن لا ندع وسيلة من الوسائل الناجعة لحل قضية البلد العزيز علينا إلا ونتسلح بها مؤمنين بحقنا، مؤمنين بالنتيجة التي سنصل إليها، وإني لست في حاجة إلى تذكير حضراتكم بمراحل جهادنا في سبيل فلسطين، فلقد سرنا خلال المسالك الدولية الصعبة وقد التقت فيها مطامع الصهيونية بغيرها من المطامع فكافح ممثلونا في العواصم الأجنبية والمؤتمرات والهيئات الدولية في سبيل نصرة إخواننا في فلسطين.

وقد قام لبنان شعباً ومجلساً وحكومة بالواجب كل الواجب لإنقاذ فلسطين العربية من براثن الصهيونية.

لقد شاركت الحكومات اللبنانية حكومات البلاد الشقيقة في كل تدبير يؤول إلى صد الخطر عن فلسطين. فأدت حصتها من المساعدات التي قررتها الجامعة العربية وقدمت السلاح والعتاد وساهمت في تجنيد المتطوعين من خيرة رجالها وفتحت مخازنها العامة الملأى بمخلفات الجيش على مصراعيها. ولم يكن لبنان أقل اندفاعاً في الحقل الإنساني منه في الحقل المادي، فقد احتضن حكومة وشعباً عشرات الألوف من اللاجئين وضمد جراحاتهم وانحنى على آلامهم وقاسمهم العيش، وكان لمكتب فلسطين الدائم في لبنان اليد الطولى والفضل العميم في تخفيف المصائب والنكبات في المرحلة الأولى، هذا فضلاً عن الإسعافات والمساعدات القيمة التي قامت بها جمعية الصليب الأحمر اللبناني وسائر المنظمات.

ويضيف لبنان الآن، ما عدا الخمسة عشر ألفاً والخمسماية شخص الذين نزحوا مؤخراً عن بلادهم إلى الحدود اللبنانية، نحواً من اثنين وخمسين ألف لاجىء تعنى الحكومة بحالتهم الصحية وبتأمين الغذاء والمأوى لهم وبتقديم المعونات والإسعافات اللازمة.

ولم يتردد لبنان في مشاركة شقيقاته العربيات في التدخل المسلح من أجل إنقاذ فلسطين فساهم في ذلك المساهمة التي تتفق مع إمكانياته ورحب بجيش الإنقاذ الباسل الذي امتزج دم رجاله بدم رجال الجيش اللبناني.

ولم يقصّر عن تأدية رسالته كاملة في ميدان التعاون العربي فبذل جهوداً عظيمة في التقريب بين الدول العربية والتأليف بين قلوب ملوكها ورؤسائها وأمرائها وقادة الرأي فيها حتى تمكن من إزالة بعض الأسباب التي كان العدو يمنّي النفس باستمرارها.

ولقد دخل لبنان المعركة بكل جوارحه وخاض حرب الإنقاذ وهو مستعد لكل تضحية وقبل بوقف القتال بعد دروس عميقة وجدت فيها الدول العربية أن المصلحة تقتضي ذلك، ولبنان يعلن أنه لن يتردد لحظة في العودة إلى استئناف القتال عندما تدق الساعة.

لا شك أن القضية الفلسطينية تجتاز مرحلة دقيقة صعبة غير أن هذه المراحل الصعبة في قضية البلاد المقدسة لن تزيدنا إلاّ مضيّاً في الكفاح، وقد يتخلل هذا الكفاح هدأة أو هدآت أو يساوره ظروف وملابسات ولكن الجوهر يبقى جوهراً والنصر لا بد لنا على الدولة المزعومة مهما تألبت القوى وامتدت الأطماع وحيكت المؤمرات فنحن سنقابل كل محاولة من هذه المحاولات بإيمان لا يتزعزع وعزم لا يفل وتضامن لا يداخله ضعف أو وهن.

إننا سنكافح مع شقيقاتنا بجميع وسائلنا، عسكرية كانت أو غير عسكرية، وسنقاتل المعتدين إلى أن يتم النصر. إننا سنبرهن للعالم على أننا جادون في عزمنا هذا.

فعلى الحكومات والشعوب العربية أن تواصل الجهاد ضد الصهيونيين وليعلم المواطن في كل بلد عربي أنه حجر الزاوية في هذا الجهاد.

وختاماً، إن الحكومة الحاضرة جادة بدرس مشروع قانون تنفيذ التجنيد الإجباري كي تهيّىء لبلادنا أسباب القوة والمنعة، فنكون بذلك قد سرنا على غرار

إخواننا في البلاد العربية التي تعمل اليوم على حشد جميع إمكانياتها في سبيل تعزيز جيوشها دفعاً للأخطار المحدقة بها.

إننا في عملنا هذا إنما نستوحي الروح الوثابة التي تسيطر على نفوس اللبنانيين جميعاً منظمات وهيئات وأفراداً، ونستمد من عزمهم وإقدامهم المشروع الذي سنتقدم به منكم، ونكون في ذلك قد حققنا رغبة أكيدة من رغباتهم الوطنية.

فعلى وضع هذه السياسة، وعلى هذه الأسس، نطلب ثقتكم الغالية لنتمكن بفضل هذه الثقة وبمؤازرة مجلسكم الكريم من العمل المثمر في خدمة البلاد والمصلحة العامة.

ملحق رقم (٦)

الوزارَة الثّانيَة والثّلاثون

مِن ٣١ تِشرين الأوّل ١٩٦١ إلىٰ ٢٠ شبَاط ١٩٦٤

رشيد كرامي	ـ رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للمالية.
فيليب بولس	ـ نائباً للرئيس، ووزيراً للإرشاد والأنباء والسياحة.
الأمير مجيد أرسلان	ـ وزيراً للدفاع الوطني.
فيليب تقلا	ـ وزيراً للخارجية والمغتربين، مع احتفاظه بمركزه في السلك الخارجي.
كمال جنبلاط	ـ وزير دولة مكلفاً بمهام وزارة الداخلية والقيام بتنسيق أعمال بعثة إيرفد مع الوزارات ذات العلاقة.
جوزيف سكاف	ـ وزيراً للزراعة.
رفيق نجا	ـ وزيراً للاقتصاد الوطني.
بيار الجميل	ـ وزير دولة مكلفاً بمهام وزارة الأشغال العامة والنقل والمعاونة بالدراسات الرامية إلى تنظيم الشؤون المالية

العامة.

علي بزي	ـ وزيراً للصحة العامة.
فؤاد بطرس	ـ وزيراً للعدلية.
عثمان الدنا	ـ وزيراً للتصميم العام.
كامل الأسعد	ـ وزيراً للتربية الوطنية.
ادوار حنين	ـ وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.
رينيه معوض	ـ وزيراً للبريد والبرق والهاتف.

ـ المقترعون ٨٢.

ـ نالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٣ صوتاً.

ـ حجب الثقة ١٨.

ـ امتنع ١.

ـ استقال السيد ادوار حنين من وزارة العدل والشؤون الاجتماعية بموجب المرسوم رقم ٧٩٩٣ تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٦١ وعيّن السيّد جان عزيز وزيراً لها بموجب المرسوم رقم ٧٩٩٤، تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٦١.

ـ استقال كل من الوزيرين السيد كمال جنبلاط والسيّد بيار الجميل من منصبيهما كوزير دولة، وعيّن السيد كمال جنبلاط وزيراً للداخلية والسيد بيار الجميل وزيراً للأشغال العامة والنقل، وكلّف الجميّل بالتعاون مع وزير المالية في الدراسات الرامية إلى تنظيم الشؤون المالية العامة.

البَيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين:

إيماناً منا بأنه ينبغي تقديم الأهم على المهم، نرى أن الاكتفاء في هذا البيان الوزاري برسم الخطوط الكبرى لسياستنا العامة، والاقتصار على ذكر المشاريع

والأعمال التي نعتقد أن في وسعنا تنفيذها باعتبار أن ما عدا ذلك إنما يدخل في مسؤولية الحكومة العادية التي نرجو أن نوفق في أدائها على الوجه الصحيح.

إن سياسة الدولة العامة هي دائمة ومرتكزة على مبادىء وقواعد ثابتة تنبع من واقع بلادنا ومصلحة شعبنا على اختلاف فئاته، مدارها عدالة ومساواة وجوهرها محبة وتسامح وإخاء بين المواطنين، تصون الوحدة الوطنية وتوطدها وبالتالي تحفظ كيان لبنان واستقلاله وسيادته في كل الظروف والأحوال.

هذه الحقيقة هي التي ترسم لنا سياسة الحكومة العامة في الداخل والخارج.

فعلى الصعيد العربي، نؤكد رغبتنا في أن تظل علاقاتنا مع الدول العربية علاقات أخوة وود صافيين، ونريد في هذا الظرف الدقيق التشديد على الأهمية التي نعلقها على وحدة الصف العربي والدور الذي على لبنان أن يقوم به في نطاق رسالته في دنيا العرب لتحقيق هذا الهدف كي يتسنى لهم جميعاً توجيه جهودهم وإمكاناتهم للدفاع عن قضاياهم الكبرى، وخاصة قضيتي فلسطين والجزائر، كما نعلن إيماننا بأن جامعة الدول العربية، هي خير أداة لجمع العرب وتعاونهم، وتوحيد سعيهم على هدى ميثاقها الذي هو أفضل وسيلة لحل الخلافات وتنقية الأجواء وشد أواصر التضامن والعمل المشترك.

ويهمنا في هذا الصدد أن نؤكد حرصنا على أن يبقى لبنان الجار الأمين لشقيقته الجمهورية العربية السورية وسائر أشقائه العرب، المقدر واجباته وحقوقه كدولة عربية، المجانب أي نوع من أنواع التدخل في شؤونهم الداخلية، محترماً بالتالي أوضاع كل بلد ورغبات شعبه.

أما على الصعيد الدولي العام، فسياستنا مبنية على أسس الصداقة والاحترام والتكافؤ في نطاق شرعة الأمم المتحدة التي نتقيد بها نصّاً وروحاً، مؤكدين أننا نراعي في المجالات الدولية ما يفرضه علينا من مواقف انتهاجنا سياسة الحياد وعدم الانحياز.

وأما في الداخل، فسياسة حكومتنا العامة، تهدف في الدرجة الأولى، إلى

توفير قسط أكبر من العدالة الاجتماعية، وذلك بالعمل على تخفيف التفاوت في نسبة تقدم بعض مجالات الاقتصاد اللبناني على البعض الآخر، والسعي إلى تضييق الفوارق في التطور والنمو بين مختلف المناطق والفئات اللبنانية.

ولا نعتقد أننا في حاجة إلى تأكيد وجوب المحافظة على مبدأ الحرية في الاقتصاد العام وتشجيع النشاط الفردي في إطار المصلحة الجماعية، مما يقتضي تشجيع الصناعة وتحسين ظروف عملها من أجل تقوية معدلات الإنتاج ونوعيته وتوفير العمل لأكبر عدد من الموظفين، وكذلك السعي إلى توسيع آفاق النشاط التجاري، مع العناية الكلية بمصلحة المستهلك.

وكيما يتحقق لنا الانطلاق الصحيح إلى هذه الغايات، ينبغي إعادة تنظيم وزارة التصميم على أسس أكثر فعالية إذ يقع عليها واجب وضع الخطط الأساسية للإنماء الاقتصادي في البلاد، ولسوف نتقدم بمشروع قانون لهذه الغاية قبل نهاية العام الحالي، كما سنوجه عناية خاصة إلى معهد التدريب للإنماء ومصلحة الإحصاءات العامة وإلى إنشاء مجلس وطني للأبحاث العلمية.

وترى الحكومة أن على وزارة المالية أن تلعب منذ اليوم أكثر من دورها التقليدي، فتقوم بالتنسيق والتصميم والتنفيذ في شؤون النقد والضرائب لتلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وتراقب في نفس الوقت إدارة أَموال المصالح المستقلة.

وفي سبيل تأدية هذه المهمات، ستنشىء إلى جانب الأجهزة القائمة أجهزة أساسية جديدة أهمها مجلس النقد والتسليف، كما ستهيىء الدراسات والإمكانات لضبط الإحصاءات المصرفية وتنظيم عمل المصارف وإيجاد مصرف إنماء لتشجيع التسليف لآجال طويلة وإنشاء البنك المركزي حتى يتمكن من مباشرة عمله فور حلول أجل امتياز الإصدار الممنوح لبنك سوريا ولبنان.

ولا بد من العمل على إعادة النظر في القوانين الضريبية بغية توضيح بعضها وتنسيقه وتعديل معدلات بعض الضرائب باعتدال كلي مع الحرص على عدم التأثير على مستويات الأسعار أو على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ونؤكد لكم أن حكومتنا ستولي عنايتها شؤون الأمن في البلاد وتسهر على تقوية سيطرة القانون وتنقية الجو الخلقي جاعلة الجهاز الإداري قادراً على القيام بمسؤولياته بسرعة وبفعالية بعيداً عن المؤثرات الشخصية على أنواعها. وسنتابع تطبيق قانون التنظيم القضائي الجديد ساهرين على رفع مستوى العدالة وتأمين سرعة الفصل في القضايا وانتظام عمل المحاكم، راجعين إليكم في كل مرة نرى حاجة إلى تعديل بعض النصوص التنظيمية.

وفي مجال تنفيذ المشاريع والأعمال، وإلى جانب ما أدرجت له اعتمادات في الموازنات، فإن الحكومة ستباشر مهمات التنفيذ وفق منهج محدد رأينا من المفيد إلحاقه بهذا البيان لتطلعوا على تفاصيله، مشددين على أهمية هذا الأسلوب الجديد في التزام الحكومة تنفيذ أعمال عمرانية في مهل معينة.

وبالإضافة إلى هذا المنهج فإننا ننوي إيلاء تعاون الحكومة مع الصحافة اهتمامنا بغية الوصول إلى وضع مشروع قانون جديد لتنظيم النشاط الصحفي وإلى جعل الدعاية للبنان في الداخل والخارج عملاً جدّياً ومثمراً. أما السياحة فقد أضحى لزاماً على لبنان أن يعمل في حقلها على أساس أنها عنصر هام من عناصر اقتصادنا الوطني وأن تطويرها يقتضينا استعمال الأساليب الحديثة والفنية.

ومع تقديرنا لعمل المدارس الخاصة وتوصلاً إلى تحسين نوعية التعليم الرسمي فإن حكومتنا ستظل ساهرة على رفع مستوى هذا التعليم بمختلف فروعه ودرجاته وتعميم التعليم الابتدائي تمهيداً لجعله إجبارياً وتعزيز التعليم المهني والتقني ورفع مستوى الهيئات التعليمية، آملة أن نتعاون معكم في وقت قريب في درس وإقرار مشروع تنظيم التعليم العالي الذي أحالته إلى مجلسكم الكريم الحكومة السابقة، كما نأمل أن نتعاون بإخلاص مع أصحاب الشأن لحل قضية تدريس الحقوق حلاً نهائياً.

وإننا إذ ننطلق في منهج عملنا من قاعدة توفير المزيد من العدالة الاجتماعية، نضع في رأس هذا المنهج تحقيق الضمان الاجتماعي على مراحل متتابعة، ووضع مشروع قانون تنظيم عمل الأجانب في لبنان لحماية اليد العاملة الوطنية، ومشروع

للتدريب المهني المعجل للعمال، وتشريع يفسح المجال أمام التعاقد الجماعي وتطبيق مبدأ الوساطة والتحكيم، ومشروع بتعديل بعض نصوص قانون العمل، وكذلك توفير المعالجة المجانية والدواء للمعوزين، وتوفير العلاج الرخيص لسائر المواطنين، وتنفيذ عدة مشاريع بشأن الوقاية الصحية، وتحقيق مشروع الإرشاد الزراعي وتعميم التحريج واستصلاح الأراضي وتنظيم استثمار المياه الجوفية وذلك بقصد تركيز الفلاح في الأرياف وتحسين أحواله.

حضرات النواب المحترمين:

بديهي أن ما أدرج في هذا البيان وفي الجدول الذي لحقناه به ليس كل ما تصبو إليه البلاد، لكننا آثرنا أن نقصر كلامنا على ما نعتقد أنه في وسعنا وضعه موضع التنفيذ، عازمين على إنجاز المراحل الأخيرة من أعمال الإصلاح الإداري مبتدئين بتطبيق النصوص المتعلقة باللامركزية تطبيقاً عملياً لكي تتحقق كاملة الغايات السامية التي يستهدفها الإصلاح، ملزمين أنفسنا على بذل كل ما في طاقتنا من جهد وتضحية وإخلاص لتذليل العقبات التي تعترض سبيل الحكم الصالح.

وعلى هذا الأساس، نتقدم من مجلسكم الكريم طالبين منحنا ثقتكم الغالية لننصرف إلى العمل على توفير ما يؤمن للبنانيين أسباب الطمأنينة والازدهار، منتهزين هذه الفرصة لنحيّي إخواننا وأهلنا في ديار الاغتراب تحية المحبة والوفاء، سائلين الله عز وجل أن يحفظ وطننا اللبناني عربيّاً حرّاً مستقلاً.

المراجع

١ ـ بشارة خليل الخوري ـ حقائق لبنانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت ١٩٨٣ الجزء ١ ـ ٢ ـ ٣.

٢ ـ منير تقي الدين ـ ولادة استقلال، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٣.

٣ ـ الدكتور كمال الصليبي ـ تاريخ لبنان الحديث، بيروت ١٩٧٢.

٤ ـ يوسف سالم ـ خمسون سنة مع الناس، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٥.

٥ ـ شارل حلو ـ حياة في ذكريات، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٥.

٦ ـ محمد حسنين هيكل ـ الانفجار، «حرب الثلاثين سنة» ١٩٦٧، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٠.

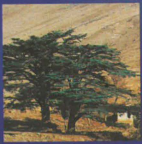
٧ ـ جان ملحة ـ الوزارات اللبنانية وبياناتها ١٩٤٣ ـ ١٩٨١، مكتبة لبنان ١٩٨١.

٨ ـ الدكتور عصام خليفة ـ لبنان المياه والحدود (١٩١٦ ـ ١٩٧٥)، بيروت ١٩٩٦.

٩ ـ العمل الشهري العدد ٤ ـ ١٩٧٧، الأعداد: ١٠ ـ ١١ ـ ١٩٧٨.

الفهرس









Edito Creps
International